وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية: الحقوق ميدان: تنظيمات سياسية وإدارية

قسم : العلوم السياسية تخصص: إدارة وحكامة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبة : بن جـــدة فريـــدة

تحت عنوان

إشكالية الإنتقال الديمقراطي في المجتمعات الطائفية

لجنة المناقشة :

توازي خالد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
جعفري عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
بلعسل محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

شكر وتقدير

أولا احمد الله وأشكره على مَنِهِ وكَرَمِه أن وفقنا لإنجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور: جعفري عبد الرزاق على جهوده ونصائحه وإرشاداته واهتمامه بالعمل خلال فترة الدراسة وحرصه الدائم على إنجاز العمل بالشكل المطلوب

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم وتوصياتهم القيمة التي كان لها الأثر في إخراج هذا العمل إلى شكله المميز .

وأدعو الله أن ينفعني وأن ينفع به كل طالب علم ، وأن أكون قد وفقت في إنجازه ، ولله الحمد من قبل ومن بعد

إهداء

إلى أقرب الناس إلى قلبي

من وسعتني رحمتهما صغيراً ، وأسعدتني صحبتهما كبيراً...

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما .

إلى إخوتي وأخواتي إلى كل أفراد عائلتي صغيرهم وكبيرهم .

و إلى كل زملائي وأصدقائي .

إلى كل أفراد قسم العلوم السياسية .

إلى كل طالب علم

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي.

بن جدة فريدة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
مقدمة	1
الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية والنظرية للانتقال الديمقراطي الطائفية	13
تمهيد	14
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للانتقال الديمقراطي	15
المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي	16
المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للانتقال الديمقراطي	22
المطلب الثالث:مؤشرات الانتقال الديمقراطي	24
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للطائفية	28
المطلب الأول: مفهوم الطائفية	29
المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للطائفية	33
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للطائفية	37
المبحث الثالث: المجتمعات الطائفية في الوطن العربي	42
المطلب الأول: جغرافية المجتمعات الطائفية في الوطن العربي	43
المطلب الثاني: أنواع المجتمعات الطائفية في الوطن العربي	46
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني: تأثير الطائفية على عملية الانتقال الديمقراطي	51
تمهيد	52
المبحث الأول: إشكالية الانتخابات في المجتمعات الطائفية	53
المطلب الأول: الأحزاب السياسية الطائفية المتنافسة في الانتخابات	54
المطلب الثاني: النظام الانتخابي في المجتمعات الطائفية	61

المطلب الثالث: التجارب الانتخابية بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية	65
المبحث الثاني: تأثير الطائفية على بناء المؤسسات السياسية	67
المطلب الأول: البناء الطائفي للمؤسسات السياسية	68
المطلب الثاني: انعكاسات الطائفية على بنية المؤسسات السياسية	73
المبحث الثالث: تأثير الطائفية على بنية المجتمع المدني	76
المطلب الأول: واقع المجتمع المدني في المجتمعات الطائفية العربية	77
المطلب الثاني: تأثير الطائفية على أدوار ووظائف المجتمع المدني	81
المطلب الثالث: إشكالات وعوائق المجتمع لمدني في المجتمعات الطائفية العربية	83
خلاصة الفصل	87
الخاتمة	88
الملاحق	94
قائمة المراجع	101
الملخص	112

تميزت المجتمعات منذ وجودها بأشكال كثيرة من التعدد، سواءً كان سلالي أو لغوي، أو تعدد ديني ومذهبي، لنصل إلى التعدد الاجتماعي والقبلي والعشائري، والتعدد الطائفي، ولم تخرج المجتمعات العربية عن هذا النسق بل كانت أكثر المجتمعات تنوعاً وتعددً؛ وقد كان هذا المزيج من الثقافات يشكل نقطة قوة للمنطقة العربية حيث بنت من خلالها عدة حضارات عريقة، لكن بعد عدة قرون ونتيجة للحروب التي شهدها العالم العربي أصبحت هذا التنوع يشكل عائق أمام الوحدة الوطنية نتيجة الإحساس بالمظلومية أمام توزيع الموارد والثروة بين مختلف المكونات المجتمعية.

ورغم ذلك لم تشكل ظاهرة الطائفية اهتمام لدى الباحثين والمفكرين في الوطن العربي إلى غاية منتصف سبعينيات القرن العشرين وارتباطها بموجات الديمقراطية، والبحث عن أسباب تأخر المنطقة عن مواكبة الموجة الثالثة التي اجتاحت العالم الثالث، كما أن الحديث عن الانتقال الديمقراطي لم يكن يشكل أولوية بالنسبة للمجتمعات العربية التي وضعت عمليات التنمية الاقتصادية ومواجهة مظاهر التخلف الاقتصادي ، والاجتماعي والثقافي، التي أدت في العقد الأخير إلى انتفاضة عربية منذ عام 2011م، فالوضع التي تعيشه هذه البلدان من فقر وبطالة ، وتدهور المستوى المعيشي والصحي لغالبية فئات المجتمع فجر الكثير من الانقسامات والصراعات في المنطقة، هذه الصراعات التي وجدت طريقها إلى الميدان السياسي، أين أصبح عامل إضافي لتأجيج الأوضاع الداخلية ، خاصة بعد زيادة النفوذ الأجنبي المستتر بغطاء نشر الديمقراطية وحماية حقوق الأقليات، كل هذه الأوضاع كانت سبباً في تهديد كيان الدولة الوطنية واستقرارها، مما سمح بالعودة إلى القيم الطائفية والعشائرية كبديل عن القيم الديمقراطية في الحياة المدنية والسياسية ، والتي أصبحت اليوم المسألة الطائفية تشكل عائق وإشكالية أمام عمليات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي وبالأخص في المجتمعات الطائفية.

أهمية الدراســـــة :

في ظل وجود تعدد طائفي وعرقي في المجتمعات العربية، وفشل الأنظمة السياسية العربية لإدارة هذا التنوع، فإن أغلب البلدان العربية تشهد صراعات وحروب أهلية بين أبناء البلد الواحد، مما هدد أمنها واستقرارها وأعاق أي عملية انتقال ديمقراطي في المجتمعات العربية الطائفية، وفي ظل هذه الأوضاع تبرز أهمية البحث في موضوع الإشكالية التي تقف أمام المجتمعات العربية في تحقيق الانتقال الديمقراطي، والتي تعد الطائفية بجميع صورها الدينية والسياسية والاجتماعية ، أهم هذه العوائق أمام أي عملية انتقال ديمقراطي.

أهداف الدراســـــة :

تهدف الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف منها:

1. الوقوف على ماهية الانتقال الديمقراطي، وهو الهدف التي سعت الشعوب العربية لتحقيقه من انتفاضاتها خلال الفترة (2003، 2011، وإلى غاية اليوم) .

2. التعرف على مفهوم الطائفية، والبحث عن أسباب انبعاث آثارها السلبية في المجتمعات العربية ، وإيجاد تفسير حول تداعيات التي تخلقها الطائفية على بنية وعملية الانتقال الديمقراطي للدولة الوطنية .

3. محاولة الإحاطة بأهم النماذج الطائفية في الساحة السياسية: من أحزاب طائفية، وآليات إدارة الحكم طائفية : من محاصصة طائفية، والديمقراطية التوافقية، والتعرف على نتائج هذه السياسات على عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال استعراض نماذج من دول عربية تطبق هذه الآليات في إدارة حكمها.

4. التعرف على مختلف تأثيرات الطائفية على الحياة السياسية للمجتمعات الطائفية وعمليات الانتقال الديمقراطي فيها ، من خلال قياس أهم مؤشرات الانتقال الديمقراطي من: انتخابات، وبناء مؤسسات سياسية، وأخيراً تأثير الطائفية على بنية المجتمع المدني .

5. إبراز التناقض القائم بين الديمقراطية كمنهج للحكم يعلو فوق الطوائف والأعراق، وبين الطائفية السياسية والمحصاصة والديمقراطية التوافقية بسلبياتها،كآليات لإدارة الصراعات بين مكونات الوطن الواحد.

مبررات اختيار موضوع الدراسة: تم اختيار موضوع الدراسة لعدة دوافع ذاتية وأخرى موضوعية

أولا المبررات الذاتية :

1.انتمائنا للمنطقة العربية، واهتمامنا كباحثين بالقضايا التي تمس المجتمعات العربية؛ وتعد المسألة الطائفية من أهم القضايا الحالية .

2. الحروب الأهلية التي تعيشها المنطقة، وبالتالي إثارة اهتمامنا كباحثين حول أسباب نشوب هذه الحروب واستفحالها في المنطقة، والتي تعد الطائفية من أهم أسباب هذه الحروب.

3. رغبتنا كباحثين في معالجة مثل هذه المواضيع التي تدخل في ميدان التخصص، بالإضافة إلى رغبتنا في إثراء البحث العلمي.

ثانيا المبررات الموضوعية:

1. تنامي الحديث عن مفهوم الطائفية وموقعه وتأثيره في ظل الدولة الحديثة التي تتبنى الديمقراطية، وتدعو إلى تعزيز القيم الإنسانية من حرية التعبير وحقوق الإنسان، وحرية التعدد والاختلاف خاصة في الدول التي تتميز بتنوع طائفي ومذهبي وعرقي.

2. الجدلية الحادة حول مفهوم الطائفية والاختلاف حول صلاحية الطائفية السياسية كنظام للحكم، وهذا ما يؤكد ضرورة البحث في موضوع الطائفية .

3. ارتباط موضوع ، تأثير الطائفية على عملية الانتقال الديمقراطي بجوانب متعددة في علم السياسة، والتي أصبحت الطائفية في المنطقة العربية نظام حكم وآلية لإدارة المؤسسات السياسية، وأسلوب يدير العملية السياسية من انتخابات وتشكيل أحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

4. ما تشهده الدول العربية عامة والدول ذات المجتمعات الطائفية بشكل خاص من تزايد خطر التعصب الطائفي خاصة بين القطبين السني والشيعي، وتطور هذا التعصب إلى نزاعات مسلحة في العديد من الدول العربية مثل لبنان والعراق وسوريا واليمن، ومن ثم تحميل الطائفية السبب في زعزعة استقرار هذه الدول.

إشكاليـــة الدراســـة:

في ظل الواقع السياسي التي تشهده المنطقة العربية ، برزت اتجاهات ومفاهيم لم تعرف سابقا خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 وأبرزها ، الطائفية السياسية والتوافقية ، والمحاصصة الطائفية ، كما ظهرت تيارات وأحزاب وشخصيات سياسية سعت إلى ترسيخ هذه الاتجاهات والمفاهيم وتسويقها سياسيا كمنهج لإدارة شؤون الدولة ومؤسساتها ، ووسيلة لتقسم المكاسب والمناصب السياسية والإدارية بدلا من العودة إلى قيم الديمقراطية والمواطنة، واعتماد على آليات الانتخابات النزيهة والكفاءات في تولي المناصب في المؤسسات وبناء مجتمع مدني مساهم ومعين للدولة في تعزيز الديمقراطية وهذا الوضع الجديد بكل تأثيراته السلبية انعكس على رؤية المواطنين وممارستهم للديمقراطية، وعلى هذا الأساس تبرز الإشكالية في السؤال التالي :

كيف شكلت الطائفية بجميع أبعادها إشكالية أمام عملية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية ؟

ويقودنا هذا التساؤل إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ما مفهوم الانتقال الديمقراطي؟ وما هي أهم مؤشرات تحقيق وبناء عملية الانتقال الديمقراطي؟
- ✓كيف أثرت الطائفية على بنية ودور الأحزاب السياسية والمؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات الطائفية العربية؟ هل كان ذات أدوار فاعلة في إرساء قواعد واليات للانتقال الديمقراطي فيها ؟ أم كانت ممارساتها عكس ذلك؟

✓ هل ساهمت الطائفية السياسية والمحاصصة الطائفية في تعزيز الديمقراطية أم كانت عائق أمام بناء مؤسسات سياسية على أسس ومبادئ الديمقراطية؟

✓ ماهي الآلية السياسية لمعالجة أزمة الديمقراطية في المؤسسات السياسية في المجتمعات الطائفية ؟

فرضيـات الدراسـة:

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة ، وكذا الأسئلة الفرعية ،يمكن صياغة جملة من الفرضيات خاضعة لاختبار وهي:

✓ الانتقال الديمقراطي هو انتقال النظام السياسي من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي، عن طريق تحقيق مؤشرات أهمها: حرية ونزاهة العملية الانتخابية، بناء مؤسسات سياسية على أسس ديمقراطية وتمثيلية للشعب، وتفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة ونشر الثقافة السياسية.

✓ أغلب المؤسسات العربية من أحزاب ومجتمع مدني ومؤسسات سياسية كانت ذات أدوار محصورة في خدمة فئات طائفية على حساب الصالح العام الذي وجدت من أجله.

✓ شكلت الطائفية السياسية والمحاصصة أهم إشكالات وعوائق أمام أي عملية انتقال ديمقراطي في المجتمعات الطائفية .

✓ تعد الديمقراطية التوافقية أحد العوامل المؤزمة لتحقيق الانتقال الديمقراطي؟

الدراسـات السابقـــة :

بهدف الإستفادة من الأدبيات والدراسات البحثية التي تناولت وعنيت بمثل هذه الإشكالية المطروحة، أطلعنا على عدد من الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وفيما يلي عرض لقسم من هذه الدراسات:

أولاً الدراسات التي تناولت عملية الانتقال الديمقراطي

1. الموجة الثالثة لصموئيل هيتيكتون، الذي تحدث في دراسته عن موجات الديمقراطية الذي شهدها العالم، وقد تم الاستعانة بهذا المرجع في فهم وتحليل بقاء العالم العربي استثناء من الموجة الثالثة للديمقراطية.

2. الانتقال الديمقراطي إطار نظري لحسن توفيق إبراهيم، الذي قدم تحليل وتفسير لعملية الانتقال الديمقراطي ، وأهم الأسباب والعوامل التي تدفع بعملية الانتقال الديمقراطي وهو متوفر على الرابط : http://studies-adjazeara.net/ar/files/arabworlddemocracy

ثانيا الدراسات التي تناولت مفهوم الطائفية من حيث دلالة اللفظ

1. كتابات الطائفة،الطائفية، الطوائف المتخيلة لعزمي بشارة، الذي أعطي تحليل وتفصيل لمفهوم الطائفية ، وتطور هذا المفهوم في الفكر الغربي والعربي.

ثالثا الدراسات التي تناولت الأوضاع الطائفية في المشرق العربي

1. المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي، لمجموعة من المؤلفين العرب والذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر والذي بحث في قضايا التحول الديمقراطي وتأثير الطائفية على عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة .

أما المذكرات التي تناولت موضوع الدراسة نذكر منها:

1 . أطروحة دكتوراه لـ بن يزة يوسف بعنوان " الدولة والطائفية في عصر العولمة دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة_ لبنان نموذجا_ "، عن جامعة الحاج لخضر بباتنة (2013/1012)، هي دراسة معمقة لأصل نشأة الدولة وعلاقة بناء الدولة بالطائفية في عصر العولمة، واخذ لبنان كنموذج عربي للدراسة.

2. مذكرة ماستر للطالب: مزابية خالد بعنوان "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان"،عن جامعة قاصدي مرباح بورقلة (2013/2012)، ركزت الدراسة على الحالة اللبنانية كما أن هذه الدراسة تناولت الطائفية في بعدها السياسي فقط دون الأبعاد الأخرى

كما أن الدراسة تناولت تأثير الطائفية على الهوية الوطنية والنظام السياسي اللبناني دون التطرق لمؤسسات المجتمع المدني التي تعد من المؤسسات الهامة في الحياة السياسية.

3. مذكرة ماستر للطالبة: مزوغم آسيا بعنوان " تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة " عن جامعة المسيلة (2017/2016)، في هذه الدراسة تم التركيز على بناء الدولة في ظل الطائفية دون التطرق إلى آليات بناء الدولة مثل الانتخابات وتفعيل دور المجتمع المدني ، كما أن الدراسة كانت محصورة على دولة العراق.

كل هذه الدراسات كان لها إسهامات في تحليل انعكاسات الطائفية على بنية الدولة واستقرارها، إلا أن هذه الدراسات كانت بدراسة حالة دون غيرها، كما أن كل دراسة من الدراسات السابقة ركزت على تأثير الطائفية على جانب واحد فقط هو بناء الدولة من جانبها السياسي.

وجاء دراسة موضوع بحثنا " إشكالية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الطائفية " لكي يضيف إلى هذه الدراسات السابقة الجانب المؤسسي التي طبع على الطائفية في تأثيرها كل جوانب الحياة السياسية ، وذلك بتأثير الطائفية على أهم مؤسسات بناء الدولة على أسس ديمقراطية، حيث تناولت الدراسة بالتحليل تأثير الطائفية على العملية الانتخابية وسيطرة الأحزاب الطائفية على العملية، وكذا تأثيرها على بناء المؤسسات السياسية في المقام الأول ومؤسسات المجتمع المدني في المقام الثاني، أين أصبحت الطائفية بجميع أبعادها مُمَأْسَسَة ومُشَرْعَنَة في أكثر من بلد عربي، وقد طغت الطائفية على المشهد في المشرق العربي بعد 2003م، وتعثر عملية الانتقال الديمقراطي بعد 2011م ، ودخول المنطقة في صراع طائفي بين القطبين السني والشيعي .

حـــــــدود الدراســة :

تبدأ فترة الدراسة من سنة 2003 بداية الاحتلال الأمريكي للعراق والتركيز على فترة ما بعد أحداث الربيع العربي سنة 2011 إلى غاية سنة 2019م.

أما حيز الدراسة فهي المجتمعات الطائفية في منطقة المشرق العربي ، مع التركيز على بلدان العراق ولبنان وسوريا واليمن .

منـاهج الدراســة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي: بوصف الأحداث والظواهر وتحليلها ومقارنتها، حيث قام الباحث بدراسة موضوع البحث من خلال وصف وتحليل ظاهرة الطائفية وأبعادها على عملية الانتقال الديمقراطي، وتأثير الأقليات الطائفية والعرقية في إطالة أمد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية خاصة في دول مثل العراق ولبنان واليمن وسوريا.

إضافة إلى المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها، ومن أهم رواده أرسطو وابن خلدون [1]، وقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي بالوقوف على تاريخية المتغيرين: عملية الانتقال الديمقراطي، ومفهوم الطائفية، إلى جانب الرجوع إلى بعض التجارب التي عرفتها المنطقة العربية في تعاملها وإدارتها للتنوع الطائفي والعرقي.

المقترب المؤسساتي: ويقصد به دراسة المؤسسات السياسية من حيث تشكيلها واختصاصاتها، أو من خلال تعدد وتنوع وحدات المؤسسة ووظائفها، ومدى حريتها في العمل واستقلالها[2]، فالاقتراب المؤسسي وخاصة الحديث يولي الاهتمام بمعالجة تفاعل المؤسسة مع بيئتها،و والتأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة، وللمؤسسة دور أساسي في عملية إدارة التحديث يمكن أن تؤديه أو تعجز عن أدائه[3]، وسنستخدم الاقتراب المؤسسي في موضوع البحث من خلال دراسة عدد من المؤسسات الفاعلة في الحياة السياسية، والتي كان من المفترض أن تكون

---

[1] – قحطان أحمد سليمان الحمداني . الأساس في العلوم السياسية . عمان : دار مجدلاوى للنشر ، 2014 ، ص 108 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 115 .

[3] – محمد شلبي . المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات . ط.4. الجزائر: دار هومة ، 2002 ، ص121 .

أدوات في مواجه الآثار السلبية للطائفية ومن بين هذه المؤسسات؛ مؤسسة الأحزاب، والمؤسسات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني.

وتأتي هذه المناهج انطلاقاً من مبدأ التكامل المنهجي الذي يوصف عادة بالشمولية لتغطية جميع جوانب موضوع الدراسة.

الإطار النظري للدراسة :

نظرية الجماعة : ظهرت نظرية الجماعة مع بدايات القرن العشرين، على يد العالم الأمريكي آرثر بانتلي (Arther Bently) عام 1908م، إلا أن شهرة استخدامه جاءت على يد الإنجليزي ديفيد ترومان (D.Troman)عام 1951م الذي توصل إلى أن السياسة تعكس صراع مجموعة عديدة من الجماعات والبناءات [1].

وهناك عدة تعاريف للجماعة، من بينها تعريف ترومان: "مجموعة من الأفراد لها بعض الخصائص المشتركة " [2]، أما مونيكا شارلو(M. CHarlro) الجماعة هي: " نظام مُؤَسَسْ على مصلحة مشتركة وعل تفاعل أعضائها،وهي تعيش في بيئة تتفاعل معها أخذاً وعطاءً وتتبادل معها التأثير، ويتوقف تحول الجماعة إلى مؤسسة على البيئة الاجتماعية السائدة " [3].

وتعتبر نظرية الجماعة من النظريات الحديثة ، للدراسة العلمية للحياة السياسية، معتمدة على مفاهيم القوة، المصلحة، التعاون، والصراع، والتركيز على دراسة الحماعات ودورها في المجتمعات .

الافتراضات التي تقوم عليها نظرية الجماعة[4]:

- ✓ الجماعة هي وحدة التحليل، التي ينطلق منها الباحث في دراسة الظواهر السياسة.

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 195.

[2] – ميلود ولد الصديق .الإنقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية . ب د م : مركز الكتاب الأكاديمي ، 2015، ص 28.

[3] – محمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 196 .

[4] – المرجع نفسه ، ص (201– 202) .

✓ يتم النظر إلى المجتمع أو مفهوم المجتمع على أنه بشكل فسيفسائي من الجماعات المتعددة في حالة من التعاون والصراع.

✓ النظام السياسي هو عبارة عن مركب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار ،ويعتبر الصراع بين الجماعات هو الذي يقرر من يحكم ، كما أن التعبير الذي يطرأ على تكوين الجماعات وعلاقاتها يؤثر في النظام السياسي .

تقسـيم الدراســـــة:

تقسم الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة ، تناول الباحث في مقدمة موضوع الدراسة؛مقدمة موجزة عن الموضوع مع إيضاح أهمية الدراسة وأهدافها ، وعرض موجز لأهم الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث ، كما يتضمن إشكالية الدراسة الأساسية والتساؤلات الفرعية والفرضيات التي يراد التحقق من صحتها، فضلا عن الإشارة إلى نوع الدراسة ومناهجها والأدوات والأساليب البحثية فيها.

أما **الفصل الأول:** فيتناول الدراسة المفاهيمية والنظرية لعملية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الطائفية في ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للانتقال الديمقراطي،أما المبحث الثاني فيتناول المسألة الطائفية من خلال المفاهيم والنظريان المتعلقة بالطائفية، ويتصدى المبحث الثالث للمجتمعات الطائفية في الوطن العربي من أنواعها والتوزيع الجغرافي لها.

ويتضمن **الفصل الثاني:** دراسة تحليلية لتأثير الطائفية على عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال دراسة أهم مؤشرات عملية الانتقال الديمقراطي التي كان للطائفية الأثر السلبي والكبير علي تحقيقها في المجتمعات الطائفية في الوطن العربي وخلال فترة الدراسة.

إذ تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث خصص لكل مبحث مؤشر من مؤشرات الانتقال الديمقراطي التي سوف يتم من خلالها إظهار تأثير الطائفية على فاعليتها

المبحث الأول: يتناول تحليل وبيان تأثير الطائفية على العملية الانتخابية كمؤشر هام في عملية الانتقال الديمقراطي، بعنوان إشكالية الانتخابات في المجتمعات الطائفية .

المبحث الثاني: تأثير الطائفية على أدوار ووظائف المؤسسات السياسية، وبناءها الديمقراطي تحت عنوان تأثير الطائفية على بناء المؤسسات السياسية .

المبحث الثالث: تأثير الطائفية على بنية المجتمع المدني؛ بدراسة وتحليل واقع منظمات المجتمع المدني في المجتمعات الطائفية العربية، وكيف انعكس ذلك على أدوارها ووظائفها، وكذا تأثير الطائفية وانعكاسها على بنيته المجتمع المدني في البلدان العربية التي تعرف تنوع عرقي وثقافي وطائفي أثر على وجودها والأساس التي تقوم عليه .

صعوبات الدراســة: تخللت الدراسة جملة من الصعوبات أهمها:

1. تشعب الرؤى حول موضوع الطائفية وصعوبة ضبط المفهوم للمصطلح .
2. ارتباط معظم الدراسات بحالة معينة وتفسير موضوع الطائفية تبعاً لذلك .
3. اختلاف البيئة السياسية لكل مجتمع من المجتمعات العربية الطائفية، مما صعب قياس مؤشرات الانتقال الديمقراطي وتأثير الطائفية على هذه العملية، خاصة البيئة السياسية لبلدان الخليج العربي التي تمنع العمل الحزبي، وذات مؤسسات مجتمع مدني تابعة أو ضعيفة، أو وقوع بلدان أخرى في حرب أهلية واستمرارها إلى اليوم ، في بلاد اليمن وسوريا .

تمهيد :

تعد مصطلحات الطائفية والديمقراطية ، من أكثر المصطلحات رواجاً وانتشاراً بين كتابات الكثير من المفكرين والباحثين العرب والغرب ، خاصة بعد الانتفاضة التي شهدها العالم العربي في السنوات الأخيرة ، وفي وقت يشير مصطلح الطائفية بوصفه عائقاً أو معضلة أمام عملية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الطائفية ، مما استدعى البحث في المفهومين ، ودلالاتهما والبحث في وجود وانتشار المجتمعات الطائفية في الوطن العربي .

وسنتناول في هذا الفصل المفاهيم والدلالات المتعلقة بالمصطلحات الانتقال الديمقراطي والطائفية ، وجغرافية المجتمعات الطائفية في ثلاث مباحث ، لكل مفهوم مبحث خاص كمايلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الانتقال الديمقراطي .

البحث الثاني: الإطار المفاهيمي للطائفية .

المبحث الثالث: جغرافية المجتمعات الطائفية في الوطن العربي .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمى للانتقال الديمقراطي

تعتبر قضية الانتقال الديمقراطي من المفاهيم الهامة التي شغلت حقل العلوم السياسية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وعلى مدى العقود الماضية ظهرت العديد من الدراسات والكتب والتقارير التي تبحث في هذه القضية، وقد جاء هذا التراكم الأكاديمي والتطبيقي على ضوء ما يسمي بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والتي انطلقت منذ منتصف السبعينيات القرن العشريين من جنوب أوربا، ثم امتدت خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين لتشمل العديد من دول العالم في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، فيما بقي العالم العربي يمثل استثناء من هذه الموجة .

لذلك نجد الكتابات العربية المهتمة بظاهرة الانتقال الديمقراطي قليلة، لكن مع الثورات التي تعرفها المنطقة في السنوات العشر الماضية جاء الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة في بلدان العربية التي لا تزال إلى اليوم تشهد توترات وعدم استقرار.

والهدف من هذا المبحث هو تسليط الضوء على بعض المفاهيم النظرية لعملية الانتقال الديمقراطي من خلال التعريف بالمفهوم، وكذا الطرق والأساليب التي من خلالها تتم عملية الانتقال، وكذا التأصيل التاريخي له، ورصد وتحليل بعض المفاهيم المشابهة لعملية الانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات التي تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي بالمجتمعات .

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

في هذا المطلب نتناول مفهوم الانتقال الديمقراطي من حيث التعريف، والذي عرف عدد منها إلا أننا سوف نركز على أهمها وأدقها معني، وفي الشق الثاني نتناول التطور التاريخي للمفهوم حيث نبين أن هذه الظاهرة عرفت منذ زمن في الدول العالم، والتي كان بداياتها في النصف الثاني من القرن العشرين.

أولا: تعريف الانتقال الديمقراطي

الانتقال: في اللغة من التنقل بمعني قطع مسافة من موقع إلى آخر من حيث المكان أو التحول في الزمن من مرحلة إلى أخرى مغايرة في طبيعتها[1].

والانتقال في معناه العام يحيل إلى انتقال الشيء من وضع إلى آخر، أي نقله نقلاً[2].

والديمقراطية: يعود هذا المصطلح إلى الفترة الأثينية ، وهي كلمة إغريقية تعني حكم الشعب شعب[3]. Demos حكم و Kratien

ويشير مفهوم الانتقال الديمقراطي في أوسع معانيه إلى العمليات و التفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول لصيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة حكم ديمقراطي[4] .

– كما يقصد بمفهوم لانتقال الديمقراطي وفقاً لما قاله أودونيل ODonnell وشومبيتر Schumpeter المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائماً الشكل النهائي لنظام الحكم [5].

---

[1] – منعم برهومي. المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014 ،ص15 .

[2] – ابن منظور. لسان العرب . ط.2، بيروت: دار المعارف، 1998 ، ص2945.

[3] – نشأت عبدالفتاح . "الانتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (1997-2007) .(رسالة ماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان)، جامعة بيرزيت فلسطين، كلية الدراسات العليا،2009 ، ص3.

[4] – حسن توفيق إبراهيم."الانتقال الديمقراطي إطار نظري ". مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر:14 فبراير 2013 الموقع: http://studies-adjazeara.net/ar/files/arabworlddemocracy تاريخ الاطلاع: 2019/02/10.

[5] – يونس مسعودي . "التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية ". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر، مارس 2014، ص149.

– الانتقال الديمقراطي هو: حركة تنتقل بالمجتمع من مرحلة إلى أخرى، يتم العبور من خلاله من نظام سياسي مغلق مقصور على النخب الحاكمة ولا يسمح بالمشاركة السياسية أو يقيدها، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات، ويسمح بتداول السلطة[1].

ومما السابقة نستنتج أن هذه التعاريف تختلف في أسلوب التي يتم من خلالها عملية الانتقال الديمقراطي، إلى أنها تشترك في الهدف الذي يتم الانتقال الديمقراطي إلية وهو: الانتقال من نظام حكم يتميز بأنه غير ديمقراطي إلى نظام حكم آخر يكون أكثر انفتاحاً وديمقراطية ومن ثم تدعيم وجوده واستمراره.

ومن المعروف أن هناك أنماط وأشكال لنظم الحكم غير الديمقراطي فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فردي أو حكم قلة...

كما أن هناك أنماط متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه[2]:

1. فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية.
2. ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريباً منه.
3. ويمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي ويأخذ شكل الإصلاح.
4. أو من الأسفل بواسطة المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع.
5. أو من خلال المساومة و التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها .
6. أو من خلال تدخل عسكري خارجي .

وفي العموم فقد أحصي صموئيل هينتكتون بين أربع أنماط لعمليات الانتقال الديمقراطي في الأنظمة التسلطية وهي:

التحول: يتميز التحول في عملية الانتقال الديمقراطي على أساس مبادرات يكون مصدرها النظام التسلطي نفسه دون تدخل من الشعب أو المعارضة، سعيا منه للحفاظ على سيطرته وبقاءه في الحكم.

---

[1] - نجيم مزيان . "الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي" . ناطور سيتي https://m.nadrcitg.com/a10428.html تاريخ الاطلاع: 2019/02/02.

[2] - حسن توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

التحول الإحلالي: ويظهر عندما يكون هناك مبادرة مشتركة من النخبة الحاكمة والمعارضة والتي عادة ما تكون الهدف منها حل النزاعات والخلافات من أجل تدعيم نفوذ النخبة .

الإحلال: وينتج غالباً عند عجز النظام من مواجهة أزمة وطنية خطيرة مما يعرض النظام لضغوط المعارضة الشعبية،في هذه الحالة تميل النخب عادة إلى الخضوع لمطالب الإرادة الشعبية، وتبقى عملية التحول نحو النظام الديمقراطي نسبية فإمكانية العودة للنظام التسلطي.

التدخل الأجنبي: يتعلق الأمر في هذه الحالة بتدخل قوى أجنبية_على رأسها الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية_ في عملية الانتقال الديمقراطي سواءً بالتدخل المباشر وبطرق غير مباشرة، عن طريق المنح والإعانات التي تمنحها دول أجنبية أو منظمات دولية، وغالباً ما كانت هذه الإعانات والدعم لبعض دول العالم الثالث تمثل ضغطاً على هذه الأنظمة التسلطية من أجل تحريكها في اتجاه سياسي أو اقتصادي معين[1].

لذلك كلما كانت عملية الانتقال الديمقراطي اختياراً جماعياً وقناعة وطنية كلما كانت نسبة نجاحها أكبر.

أما عن الأسباب التي تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي فقد أكدت الموجة الثالثة على وجود مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، فلا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو سبب واحد فقط، فبعض العوامل تشكل بيئة الانتقال وهي أسباب اقتصادية اجتماعية وثقافية وتاريخية، وبعضها تتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم و اختياراتهم واستراتيجياتهم. وعلى ضوء ذلك سوف نلخص أسباب الانتقال الديمقراطي في:

الأسباب الداخلية للانتقال الديمقراطي:

1. أسباب تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي على مواجهتها بفاعلية وكفاءة، وقد تكون هذه الأزمات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، أو نتيجة تأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، بالتالي يفقد النظام العاجز شرعيته[2] وتتصاعد حدة المعارضة ضده، وهنا تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالـة إلى تبني نوع من الانفتاح السيـاسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستعاب المعارضة.

[1] - – منعم برهومي ، مرجع سبق ذكره، ص (16_17).

[2] – صموئل هنتيكتون. الموجة الثالثة " التحول الديمقراطي في آواخر القرن العشرين" . ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح ،1993، ص(108،118).

كما يمكن أن تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي وتمهد لمرحلة الانتقال الديمقراطي[1].

هذا في حالة حدوث أزمات داخلية التي تدفع باتجاه الانتقال الديمقراطي ، غير أن في بعض الحالات الأخرى فإن بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تدفع إلى إمكانية الانتقال الديمقراطي، فالتنمية الاقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة لانتقال الديمقراطي[2].

2.أسباب تتعلق بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيهم، ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها:

- درجة تماسك النخبة الحاكمة.
- موقف كل من الجيش وقوات الأمن من النخبة الحاكمة .
- حجم التأييد الشعبي لها .
- طبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدي النخبة الحاكمة [3].

في هذه الحالة ، عملية الانتقال الديمقراطي تحدث نتيجة قناعة القيادة السياسية بضرورة الدمقرطة لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة، وذلك بتبني جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أو قد تحدث هذه العملية نتيجة وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع نظام الحكم بشأن الانتقال الديمقراطي.

3.أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني؛ وتنامي دور مؤسساته ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل عملية الانتقال الديمقراطي، ويقصد بالمجتمع المدني تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل باستقلال عن السلطة لتحقيق أغراض متعددة منها ما هو سياسي كالمشاركة في صنع القرار، ومنها ما هو نقابي ومنها ما هو ثقافي كاتحادات الكتاب والتجمعات الثقافية .

---

[1] – حسن توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره .

[2] – صموئيل هنتيكتون ، مرجع سبق ذكره ، ص (120، 136).

[3] - حسن توفيق إبراهيم ، مرجع سبق ذكره .

ومن ثم تتضح دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي كونه أفضل وسيلة لتعبئة الأفراد من أجل الديمقراطية، يقوم المجتمع المدني بدور رئيس في تعزيزه وتوسيع نطاقه[1].

الأسباب الخارجية للانتقال الديمقراطي:

ويقصد بها مجموع العوامل والأسباب التي تنبع من خارج بيئة النظام السياسي إقليمياً ودولياً، والتي تلعب دورا بارزا في تدعيم وتنشيط عميلة الانتقال الديمقراطي وفقاً لمصالحها، مع ملاحظة تصاعد تأثيرها خلال العقد الأخير بفعل الثورة الهائلة التي يشهدها العالم في مجال الاتصالات في ظل العولمة ، وبصفة عامة تشمل الأسباب والعوامل الخارجية التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على عملية الانتقال الديمقراطي فيما يلي:

1.ضغوط الدول الأجنبية ومساعدات المنظمات الدولية لتحقيق الانتقال الديمقراطي في الدول؛ نتيجة للأزمات وتدهور الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها أغلب دول العالم الثالث، لذلك بدأت المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية، كما قامات هذه الدول والهيئات بتقديم المساعدات والحوافز مثل المعونات الفنية والتسهيلات التجارية فضلا عن التكنولوجيا المتطورة والاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها بلدان العالم الثالث، مما أضعف الأساس السلطوي من خلال قطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية.

إلي جانب المؤسسات العالمية، فقد تأسست العديد من المؤسسات الدولية هدفها تحفيز البلدان لعملية الانتقال الديمقراطي، مثل مؤسستي فردريتش ايرت وفريدريش نورمان فضلاً عن المنظمات غير الحكومية في المجتمعات الديمقراطية الصناعية والتي تهدف إلى تشجيع الإصلاحات الديمقراطية في الدول الأخرى[2].

2.التوجه العالمي نحو الديمقراطية؛ تعكس مقولات كل من فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ وانتصار القيم الليبرالية بقيادة المعسكر الغربي، وتزايد التوجه العالمي نحو الديمقراطية ومع الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والاقتصادية وفشل النظم الشمولية ونجاح النظم

[1] - مينا إسحاق طانيوس. التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغيير السياسة الخارجية تجاه كوريا الشمالية . القاهرة :المكتب العربي للمعارف، 2014 ، ص 29.

[2] – المرجع نفسه ، ص 31.

الديمقراطية وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم، كل ذلك ساهم في اتساع موجة الديمقراطية على الصعيد الدولي وتحول نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية [1].

3.العدوى (الانتشار،كرات الثلج،نظرية الديمينو) والتي شكلت أحد أهم الأسباب لعملية الانتقال الديمقراطي على الصعيد الإقليمي،حيث أن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقي بتأثيراته على الدول المجاورة لها على النحو الذي يشجع النخب والقوى السياسية فيها على أن تسير في نفس الاتجاه[2].

ثانيا: التطور التاريخي لمفهوم الانتقال الديمقراطي

يعود استعمال فكرة الانتقال الديمقراطي إلى باحثين في العلوم السياسية أمريكيين في البداية ثم أمريكيين جنوبيين وأوربيين شرقيين،في خضم معالجتهم تجارب بلدان أمريكا الجنوبية التي صنفوها في نهاية سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين على أنها بلدان تمر بمرحلة الانتقال الديمقراطي،ثم استخدموها بعد ذلك للتفكير في التحولات السياسية التي انطلقت في أوربا الشرقية مند اندلاع حركة "تضامن البولونية"في بداية الثمانينيات، صنعت الفكرة بخلفية أيديولوجية بما يلائم آنذاك المصالح الأمريكية والحلف الأطلسي في مواجهة الإتحاد السوفياتي السابق[3].

حيث اهتمت هذه الدراسات الديمقراطية بتحول الأنظمة السياسية من أنظمة غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، كما ظهرت هذه الدراسات في سياق دراسة ما يسمى بالموجة الثالثة من الديمقراطية لصموئيل هنتيكتون التي انطلقت مع التجربتين البرتغالية ثم الإسبانية في سبعينيات القرن الماضي، وانتشرت بعد ذلك في كل من أمريكا اللاتينية في الثمانينيات لتجتاح أوربا الشرقية في التسعينيات من القرن العشرين، فقد أدى نجاح التجربة الإسبانية في التحول الديمقراطي إلى مختبر لدراسة التحولات الديمقراطية إذ ينطلق علم الانتقال الديمقراطي،

[1] – المرجع نفسه ، ص 32.

[2] – حسن توفيق إبراهيم ، مرجع سبق ذكره.

[3] – المولدي الأحمر. "الانتقال الآخر في الثورة التونسية النفوذ الاجتماعي والموارد والاعتبارات والقيم...". في كتاب . أحمد دلال وآخرون . الثورات العربية : عسر التحول الديمقراطي ومآلاته . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية ، 2018 ، ص135.

كعلم تجريبي وذلك من خلال دراسة التجارب التاريخية من أجل وضع إطار نظري لمحاولة فهم الوضعيات التي تصحب العملية الانتقالية[1].

وقد نشأ هذا العلم بعيداً عن العالم العربي، فلم تولي الدول العربية اهتماماً كبيراً بهذه المنطقة في ظل الموجة الثالثة للديمقراطية، إذ لم تكن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مهيأة للديمقراطية، وإن صمد العالم العربي طويلاً أمام الموجة فإن التحولات التي عرفتها المنطقة العربية منذ2003م، تاريخ سقوط بغداد في الحرب التي شنتها الو م أ وحلفائها على العراق تحت مبرر محاربة نظام صدام الاستبدادي، ومساعدة الشعب العراقي في الانتقال الديمقراطي أعاد مفهوم التحول إلى مركز الاهتمام ما دفع الباحثين من علماء السياسة وغيرهم للبحث والدراسة لعملية الانتقال الديمقراطي بها عبر استعمال أدوات نظرية ومنهجية لهذا العلم ومقارنته بالتجارب السابقة [2].

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للانتقال الديمقراطي

ليس كل انتقال ديمقراطي في الحراك السياسي هو بالضرورة ديمقراطي النسق والمفهوم، لكن يمكن أن يكون هذا الحراك أفعال وردود أفعال حول الديمقراطية، فالانتقال الديمقراطي يتحدد من خلال مرور النظام السياسي بمرحلة من الانتقال التدريجي والسلمي نحو الديمقراطية، بحيث يتم التخلي الكلي عن معالم النظام التسلطي عن طريق بناء المنظومة الديمقراطية متكاملة، وفق آليات وشروط زمنية ومكانية ونسقية حسب البنية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكل دولة، وبذلك فإن الانتقال الديمقراطي يختلف عن بعض المفاهيم التي قد تؤدي إلى تغيير النظام القائم إلى نظام جديد، لكن الاختلاف يكمن في النسق المتبع في إحداث هذا التغيير وبالتالي اختلاف المفهوم والهدف لكل عملية تغيير ومن بين هذه المفاهيم :

1. الانقلاب السياسي:

الانتقال الديمقراطي يختلف عن الانقلاب السياسي والذي بمثابة تغير وتغييرات مفاجئة في الدولة ونظام الحكم، وهذا التغيير تعتمد فيه قيادته على جماعة نافذة وتمتلك مقومات

[1] – أسماء نويوة . "مراحل الانتقال الديمقراطي وفاعلون الاساسيون " . أوراق بحثية، مؤسسة رائد لفكرة المستقبل ، مبادرة الإصلاح العربي، الموقع:
http://www.arab-reform.net/ar/node/1114 تاريخ الإطلاع :2019/01/05.

[2] – المرجع نفسه.

القوة، أو من خلال استخدام المؤسسة العسكرية والتي تهدف فقط إلى الإستلاء على السلطة وتسيير الدولة بالقوة [1].

2. الثـــــــــورة:

كما يختلف الانتقال الديمقراطي عن مفهوم الثورة والتي من صورها العنف من خلال النضال المسلح تقوم به جماعات أو مجموع الشعب ضد منظومة الدولة التسلطية والخروج من حواجز الخوف وعن قوانينها[2].

3.الديمقراطية الراسخة أو ترسيخ الديمقراطية: consolidation of democracy

والذي يشير إلى عملية تطوير النظام الديمقراطي وتعزيزه حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادراً على الاستمرار ويجسد بشكل حقيقي وفاعل قيم الديمقراطية وعناصرها وأولويتها؛ وبلغة أخرى ، يتضمن الترسيخ معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومؤسساتها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه [3].

4.التحول الديمقراطي:

هناك دراسات تفرق بين مفهومي الانتقال الديمقراطي Democratic Transition والتحول الديمقراطيDemocratic transformation ، وهناك من يستخدمهما كمرادفين، وهذا الاستخدام وارد في كثير من أدبيات التحول الديمقراطي، إذ أنهما بحسب تعريف هنتيكتون عملية الانتقال والتحول من نمط أو صيغة حكم غير ديمقراطي إلى نمط أو صيغة حكم ديمقراطي، وتبدأ هذه العملية منذ سقوط الحكم المطلق وبدء التدافع بين القوى المجتمعية المختلفة من أجل بناء النظام السياسي الجديد، وهذه العملية الطويلة الأمد عادة،ونجد أنها استغرقت في بعض دول الموجة الثالثة أكثر من عقد من الزمان، حتى إنها ربما تشمل استعصاء وارتداد نحو الحكم السلطوي، كما حدث أيضاً في بعض تلك الدول[4].

---

[1] – ميلاد مفتاح الحراثي . "التحول والانتقال الديمقراطي: النسق المفاهيمي" . ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث، تاريخ النشر:26 أبريل 2012، الموقع:
http://diae-net.cdn.ampproject.org/v/s/diae.net/8180/amp/?anp تاريخ الاطلاع:2019/01/04.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – هاني سليمان.العلاقات المدنية–والعسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25يناير . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 ، ص12.

[4] – المرجع نفسه ، ص(12_13).

5.الانفتاح السياسي:

هو تنامي عقلاني لدي نظم الحكم الفرد أو القلة بتآكل الشرعية التقليدية أو الثورية ومن ثم قيامه نتيجة لذلك بتقديم تنازلات سياسية ،من حيث توسيعه لمجال الحريات الفردية والعامة وبذلك فإن الانفتاح السياسي هو تعبير عن عدم قدرة السلطة السياسية على الاستمرار في الحكم بنفس أسلوبها السابق،الأمر الذي يؤدي به إلى الانفتاح السياسي[1].

المطلب الثالث: مؤشرات الانتقال الديمقراطي

وحسب الكثير من الأدبيات فإن عملية الانتقال الديمقراطي تحدث متى توفرت عدة مؤشرات في نظام ما من عدمه، ذلك كونها مؤشرات تتمتع بالشمول لما تتضمنه من مؤشرات فرعية أخرى، ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

1. وضع ترتيبات دستورية : يتطلب الانتقال الديمقراطي عقد اجتماعي جديد أو ما يسمي بالدستور، وتتباين الخطوات التي انتهجتها كل دولة في هذا الصدد، فمنها من يسقط الدستور القديم بالكامل، ومنها من يقوم بإجراء تعديلات عليه تتواءم وطبيعة المرحلة الجديدة، ويرتبط هذا بما إذا كان أسلوب الانتقال يمثل قطيعة كاملة مع الماضي أم قد حدث عبر عملية تفاوضية[2] .
2. البنية المؤسسية للدولة : يرى العديد من الباحثين أن استمرار النظام الديمقراطي وضمان عدم عودته أو ارتداده إلى النظام التسلطي يرتبط بوجود مؤسسات سياسية تكفل أداء الوظائف المنوطة بالنظام الديمقراطي ، ومن ثم تكفل استمراره، وهو ما يطلق عليه البعض إضفاء الطابع المؤسسي على النظام، والتي تعني الاعتماد في عملية صنع القرار السياسي على هياكل وأطر نظامية مختلفة من برلمانات وإدارات ووظائف حكومية ، ومجالس تمثيلية محلية.

حيث اعتبر موريس دوفرجيه «**أن المؤسسة هي مجموعة البني والقواعد القانونية، والتي تتعلق بتنظيم موضوع أو مجال معين، قصد تحقيق الوظيفة التي أنشأت من أجلها**»[3].

---

[1] – سفيان ناشط، عثمان تليمة ." الانتقال الديمقراطي بالمغرب الإكراهات والرهانات " . (بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام)، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات، السنة الجامعية 2014/2013،ص10.

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . المنتدى الدولي حول "مسارات التحول الديمقراطي " . تقرير موجز حول التجارب الدولية ،والدروس المستفادة، والطريق قدماً ، 5–6 يونيو 2011، ص 10.

[3] – منعم برهومي ، مرجع سبق ذكره ، ص8 .

فالمؤسسات السياسية بهذا المعني تشمل مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية والتي في استعمال إحداها تذهب المؤسسات في اتجاه نظام سياسي معين دون آخر، مثل مبدأ الفصل بين السلطات، أو تركيز السلطة ونظرية سيادة الشعب.....

أي تلك المنبثقة من مبدأ أو نظرية معينة ومن شأن إقرارها من عدمه أنها تؤثر على طبيعة وحركة وسير المؤسسات الأخرى، فمثلاً التطبيق المرن في الفصل بين السلطات في إطار النظام البرلماني، خلافاً لتطبيق الصارم والجامد في إطار النظام الرئاسي، فالمبدأ هو الذي يحرك المؤسسات السياسية في الدولة بوجهة معينة دون وجهة أخرى[1].

وتزداد أهمية وجود هذه المؤسسات في المجتمعات المتباينة عرقياً ولغوياً ودينياً كي تظل جميع الفئات مشتركة في الولاء لبلد واحد على أساس المشاركة السياسية، وهو ما يصعب تحقيقه في ظل النظم التسلطية و الشمولية، والتي تغييب عنها صفة "دولة المؤسسات" بينما تأخذ بصفة "الديمقراطية الشعبية" ، وهذا ما يحول دون تحقيق الانتقال الديمقراطي الذي يسعى لتحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي والممارسة الحرة والمشاركة السياسية التي تكفلها المؤسسات السياسية في الأنظمة الديمقراطية[2].

إذاً المؤسسات ترتبط عضوياً بالتطور الديمقراطي كونها تستبدل الأسس التقليدية في الإدارة والعلاقة بين الأجهزة والأفراد بغيرها أكثر تنظيماً وموضوعية، بمعني أنها تلغي الاعتبارات الشخصية أو القبلية أو العصبية أو الطائفية.

3.العملية الانتخابية: وتختلف الدول فيما بينها أيضاً فيما يتعلق بترتيبات العملية الانتخابية والمشاركة ودور الأحزاب في التوافق مع المعارضة، أو القوى السياسية للنظام القديم فبعض الدول ركزت على المسائل الإجرائية المتعلقة بنظام التصويت والوسائل الكفيلة بضبط العملية الانتخابية ونزاهتها [3].

فحرية ونزاهة العملية الانتخابية يعد أساس شرعية النظام السياسي، والحكومة المنتخبة من خلال الاقتراع العام ينظر إليها على أنها شرعية وديمقراطية، وغياب هذه الشرعية هي أحد العوامل التي يترتب عليها ظهور الحاجة إلى إجراء عملية الانتقال الديمقراطي.

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 11.

[2] – إيمان أحمد . قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي الجزء الخامس . مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2016 ، ص 2 .

[3] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

ففي بعض الحالات تكون هناك انتخابات ولكن نتائجها قد تكون مزيفة ومحسومة سلفاً لصالح الحزب الحاكم، أو وجود أحزاب ولكن لا يكون هناك تداول على السلطة، وفي هذه الحالات لا يمكن القول بأنه هناك انتقال ديمقراطي [1].

وتعد المراهنة على العملية الانتخابية في تحقيق الانتقال الديمقراطي في المجتمعات ، أهم المراهنات الأساسية في بناء الدولة الوطنية ، وتحقيق التمثيل السياسي لكل مكونات المجتمع على أساس المواطنة ، ونبذ الولاءات الأخرى العرقية ، والطائفية ، والعشائرية .

4. بناء مجتمع مدني: إن الديمقراطية لا تنحصر في بعض الممارسات السياسية مثل التعددية الحزبية، وتنظيم الحكم طبقاً لمبادئ دستورية تضمن الفصل بين السلطات وإجراء انتخابات حرة ونزيهة... الخ، بل الممارسة الديمقراطية الحقيقية والصحيحة تتمثل في دمقرطة المجتمع، ودون هذه الصيغة لا تضرب الديمقراطية جذوراً في المجتمع.

فلا يمكن الحديث عن أي انتقال ديمقراطي دون وجود مؤسسات مجتمع مدني حرة ومستقلة تقوم بدور رقابي واقتراحي، إضافة إلى دورها الاحتجاجي.

فمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني ، ماهي إلا نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي ، وتمثل وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة [2].

وتجدر الإشارة هنا أن المجتمع المدني هو نتاج غربي ليبرالي مرتبطة بالديمقراطية الغربية في كل من أمريكا وأوربا، فوظائفها تختلف اختلافاً جوهرياً عن وظائف التي قامت بها المؤسسات الأهلية، التي أنشئت في المجتمعات العربية ، الشبيه ظاهرياً في الماضي بمؤسسات المجتمع المدني.

فإذا كان المجتمع المدني نشأ وتطور في المجتمعات الحديثة و الديمقراطية على النحو السابق، والمؤسس للديمقراطية ، فهل نشأ المجتمع المدني في المجتمعات العربية ، وبوجه خاص في المجتمعات الطائفية مجتمعاً مدنياً مشابهاً ؟

---

[1] – مينا إسحاق طانيوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

[2] – ثامر كامل محمد الخزرجي . النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة " دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة " . عمان : دار مجدلاوي لنشر والتوزيع ، ص 108 .

وتعتبر هذه المؤشرات عامل مهم في في خلق الانتماء للوطن ووحدة الدولة ، من خلال تفعيل دور المواطنة والتي ترتكز على تحقيق إرادة الشعب في الانتخابات ، وضمان المشاركة السياسية لجميع مكونات المجتمع دون أي تمييز طائفي أو عرقي، وبالتالي المساهمة في بناء المؤسسات السياسية للدولة.

كما لأن منظمات المجتمع المدني دورا مهما في بناء وعي وثقافة سياسيين ، في إطار السعي لخلق روح المواطنة ونبذ الولاءات الطائفية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للطائفية

إن الحديث عن الطائفية يعد مسألة مهمة ومعقدة في نفس الوقت ، خاصة في المجتمعات العربية التي تتميز بكونها مزيج من الأعراق والأقليات والطوائف تشكل فسيفساء في البناء المجتمعي العربي، ونتيجة للآثار التي نتجت عن الطائفية التي قفزت على القيم الوطنية والقومية للأمة وتجاوزت كيان الوطن العربي وحدود الهوية الوطنية، خاصة في العقد الأخير أين تفاقمت أزمة الطائفية في العالم العربي، لذلك أصبحت المسألة الطائفية من بين القضايا والمشكلات التي شغلت الكثير من المفكرين و الباحثين المختصين والسياسين على حد سواء.

فهي نوع من أنواع العصبية الدينية، والمذهبية، والقبلية، والعنصرية التي هددت وجود الدولة، وعملية الانتقال الديمقراطي فيها نتيجة تقديم الولاءات الفئوية الضيقة على حساب الولاء للوطن والدولة، التي حولت الممارسات الطائفية في الوطن العربي من الانتماء الروحي والديني إلى دويلات مستقلة داخل الدولة الواحدة، وهي معوق أمام تطور الممارسة الديمقراطية في المجتمع، فأصحاب المناصب يأخذون مناصبهم حسب قوة طوائفهم.

إذن الطائفية موجودة في كل بلد عربي تقريباً خاصة المشرق العربي منه لكن الطائفية السياسية كظاهرة ونظام سياسي تظهرة بشكل واضح في كل من لبنان والعراق، وبدرجة أقل في كل من سوريا واليمن، فالخلافات والانقسامات التي ولدتها الطائفية بين الأفراد تمثل مصالح صيغت بشكل لا تمكن من العيش في إطار سياسي واحد.

المطلب الأول: مفهوم الطائفية

ارتبط مفهوم الطائفية بمفهوم العصبية أو مواجهة للدولة أو الولاء المجتمعي العام، مما يتطلب منا تحديد تعريف للطائفية والجذور التاريخية لهذا المفهوم .

فلفظ الطائفية في اللغة العربية لم يوجد إلا حديثاً، كما لم يرد لفظ الطائفية في الشريعة الإسلامية ، فكل الآيات القرآنية وردت بلفظ الطائفة لدلالة على الجماعة .

كقول الله تعالى ﴿وقالت طائفة من أهل الكتاب ءامنوا بالذي أنزل على الذين ءامنوا وجه النهار واكفروا ءاخره لعلهم يرجعون ﴾ (سورة آل عمران الآية 72).

وقوله سبحانه ﴿إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون ﴾(سورة آل عمران الآية 122).

وقال الله تعالى ﴿ ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول والله يكتب ما يبيتون فأعرض عنهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلا ﴾ (سورة النساء الآية 81).

وقوله سبحانه ﴿ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلوة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورآئكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وخذوا حذركم إن الله أعد للكافرين عذابا مهينا ﴾ (سورة النساء الآية 102) .

قال الله تعالى ﴿وإن كان طآئفة منكم ءامنوا بالذى أرسلت به وطآئفة لم يؤمنوا فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين ﴾ (سورة الاعراف الآية 87) .

وقوله سبحانه ﴿لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن نعف عن طآئفة منكم نعذب طآئفة بأنهم كانوا مجرمين ﴾ (سورةالتوبة الآية 66) .

وقال الله تعالى ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كآفة فلولا نفر من كل فرقة منهم طآئفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ (سورة التوبة الآية 122) .

وقوله سبحانه ﴿وإن طآئفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفىء إلى أمر الله فإن فآءت فأصلحوا بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ﴾ (سورة الحجرات الآية 9) .

وفي الحديث قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة ...» أخرجه مسلم وأحمد عن طريق ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول :فذكره.وتابعه ابن لهيعة عن أبي الزبير به. أخرجه أحمد (345/3) والبخاري في التاريخ (451/1/3).

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرين ». رواه البخاري (7311) ومسلم (156) .

أولا تعريف الطائفية:

لم يرد في اللغة العربية لفظ الطائفية فهو مصطلح حديث، مقارنة بلفظ الطائفة والذي يعد لفظاً قديم، حيث لم يرتبط هذا الأخير في دلالة اللفظ في أصول اللغة العربية بالجماعة الدينية أو المذهبية، فالدلالة القرآنية للفظ الطائفة نجده وصفي لا معياري لفئة هي جزء من كل، كما تظهر الآيات، وكلها معايير إيجابية وليس سلبية، إلا في القرن 4 هـ/10م أين اقترن مع تضعضع الخلافة العباسية في ثلاثينيات القرن 4هـ لمصلحة بروز إمارات الأطراف المتغلبة وتراجع سلطة الخليفة في بغداد نفسها، والتنافس بين ثلاث خلفاء أو أمراء للمؤمنين لتمثيل الخلافة، فصار للمسلمين ثلاث أمراء:العباسي ببغداد، والأموي بالأندلس، والمهدي بالقيروان وهذا شكل أساس تبلور مفهوم مصطلح " ملوك الطوائف" والتي أُنْتجَتْ في ذلك القرن وبعده[1].

والطائفة: فئة أو جماعة، لذلك نقول طائفة من الناس... طائفة من المؤمنين ... طائفة من القوم ... والتي تعني في مجملها على جماعة أو فئة، والفئة هي جزء من كل، والطائفة هي جماعة تشكل جزءاً من الكل[2].

أما في فكر الغربي فجاء لفظ sect بمعني الفرقة والذي ترجم للغة العربية بـ الطائفة، وهذا يصح لفظاً وليس مصطلحاً، وأصل الكلمة لاتيني من secta والذي كان استخدامها حيادياً وتعلق بأتباع فكرة فلسفية أو دينية أو غيرها، أما في اليونانية فكانت لفظ Hairesis والتي تعني الاختيار، ثم أصبحت تعني تياراً فكرياً أو دينياً مرادفةً لـ Secta [3].

وفي العربية المعاصرة الطائفة هي الجماعة التي تشكل جزءاً من كل هي فئة، ومن هنا أصل التقارب في المعني بين الطائفية و الفئوية وهي في استخدامها الحديث فئوية دينية ومذهبية.

---

[1] – عزمي بشارة وآخرون . " المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير" . مجلة عمران، للعلوم الاجتماعية والإنسانية مجلة محكمة صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(3/11)، شتاء 2015 ، ص 8 .

[2] –عزمي بشارة . الطائفة، الطائفية ،الطوائف المتخيلة . بيروت:المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسيات،2018، ص75.

[3] – المرجع نفسه ، ص(78_79).

وتعرف الطائفية : لغة حسب معجم المعاني الجامع –معجم عربي عربي: مصدر صناعي* من طائفة وتعني التعصب لطائفة أو جماعة معينة[1].

واصطلاحاً: الطائفية في إطارها التقليدي هي تعبير عن حالة انتماء لمذهب أو دين أو عرق، لتتحول إلى هوية مستقلة تحاول أن تحل محل القومية أو الوطنية[2].

هذا التعريف عرف الطائفية على أساس الانتماء إلى الطائفة في مقابل الانتماء للوطن ، أي أن الطائفية هي على نقيض الوطنية .

– والطائفية تعني التعصب لجماعة، أي لطائفة من البشر، وتحديد المواقف الآخرين بعد تصنيفهم بموجب هذه الانتماءات ولا يهم إن كانت هذه الطائفية تعني تعصباً لجماعة تابعة لمذهب أولدين، أي إن كانت طائفية مذهبية أو طائفية دينية، فهي في الحالتين تعني انتماء عصبوي إلى جماعة تجمعها رابطة العقيدة، ففي الطائفية عموماً يتغلب التعصب للجماعة على التعصب للدين[3].

– يعرف برهان غليون الطائفية في كتابه" المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات" على أنها: « التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها» [4].

أعطي غليون في تعريفه للطائفية البعد السياسي ، حيث أن التعصب للطائفة ارتبط بوجود عدم تواصل وترابط بين الجماعات المختلفة ، بما أفضي إلى تشكل مجتمع والتعبير عن نفسه سياسياً .

---

*– المصدر الصناعي: هو صياغة الكلمات الجامدة أو المشتقة بزيادة ياء مشددة وتلحقها تاء للدلالة على ما فيه من الخصائص والصفات، أي أنه يحوي الصفات المنسوبة إلى الاسم مثل: العالمية منسوبة إلى العالم،الطائفية منسوبة إلى الطائفة

[1] – المعاني ، الموقع الطائفية http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ تاريخ الاطلاع : 2019/04/15

[2] – مفيد شهاب." الطائفية مفهومها. دوافعها. خطورتها " . في كتاب، عثمان الدلنجاوي. مصر 2010 أحوال وطن . مصر: Ktab inc، 2011 ، ص 728.

[3] – عزمي بشارة . الطائفة، الطائفية ،الطوائف المتخيلة . مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

[4] – ماهر مسعود. "الطائفية والطغيان: بحث في المعنى والسلطة " . تاريخ النشر: 20 أبريل 2018 الموقع: http://alaalam.org/ar/society-and-culture-ar/item/686-565200418 تاريخ الإطلاع : 2019/04/16 .

– وتعرف الطائفية بأنها: "حالة نفسية قوامها شعور(المواطن) أنه ابن طائفته قبل أن يكون (مواطناً)، وشعوره بالتضامن مع أبناء طائفته والتباعد عن باقي مواطنيه" [1].

في هذا التعريف عرف الطائفية، بأنها حالة نفسية يشعر فيها الفرد بطائفيته قبل وطنيته،وبالتالي حالات التضامن والتعاون سوف تكون لأبناء الطائفة دون غيرهم .

– والطائفية هي أتباع الدين أو المذهب معين جماعة تمثل امتداد أو تواصلاً تاريخياً وذات حدود اجتماعية، ولها ناطقون باسمها(أكانوا علمانيين أو رجال دين) يتكلمون عنها ويصوغون مصالحها بلغة التعايش والخصوصية مع جماعات أخرى[2].

إذاً مفهوم الطائفية مفهوم معقد ومركب، فرغم شيوع المفهوم في الكثير من المجتمعات، إلاَ أن ارتباطه بالمنطقة العربية جعل منه أكثر تعقيداً وتركيباً، مفهوم مركب لأنه يعبر عن ظاهرة متعددة الأبعاد ، فهناك الطائفية الدينية، والطائفية السياسية، ومفهوم معقد لارتباطه بالكثير من المفاهيم الأخرى مثل: العرقية والاثنية ، المذهبية، وكذلك ارتباطه بالجوانب الثقافية،والاجتماعية والسياسية ، والنفسية للفرد المكون للطائفية .

وحسب ما تقدم أعلاه يمكن أن نستنتج تعريف للطائفية بأنها : ظاهرة اجتماعية، سياسية، تاريخية، ونفسية، تأسست على التمييز المذهبي والهوية الدينية ، وتغليب الانتماء للجماعة الطائفية قبل الانتماء للوطن.

ثانيا: الجذور التاريخية للفظ الطائفية

تطورت دلالة الطائفية في الاجتماع الإسلامي المديني لتدل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على جماعات الحرف المنظمة وفق أصناف أي على فئات مهنية، وذلك مع بداية العصر الإسلامي الوسيط، حيث كانت تسمى المهنة صنف أو أصناف كما تسمي طوائف المهن والحرف في المدينة الإسلامية، وهذا ما جاء على لسان ابن منظور في لسان العرب وكذا في كتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة فجاء لفظ الطوائف بمعني الحرف والمهن .

ومن هنا فطوائف الحرف نظام عرف في العصر الإسلامي واستمر في العصر العثماني حتى منتصف القرن 19م، ومنحت الحكومة العثمانية مشايخ الحرف في الولايات العثمانية ببلاد الشام وظائف هيئات اجتماعية وسيطة بينها وبين المنتمين إلى تلك الحرف، وكانوا

[1] – حسام كصاي حسين .الطائفية: صدمة الإسلام السياسي . الأردن : أمواج لنشر والتوزيع ،2015 ، ص 21 .

[2] – عزمي بشارة وآخرون ." المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير" . مرجع سبق ذكره، ص 9.

يعينون بواسطة القاضي، كما كان يسمي شيخ مشايخ الحرف أو شيوخ الحرف وهو بدوره كان يختار أبناء الحرفة، وقد أخذ نظام الطوائف يفقد معناه منذ إنشاء المصانع في أيام محمد علي وفي عهد الخديوي سعيد،الذي أبطل حق شيخ الطائفة في فرض الغرامات على أعضاء الطائفة، وأخيراً ألغي ما بقي من الطوائف في عام 1982 وفي قول آخر عام 1983 حين تأسست المحاكم الأهلية[1].

وبهذا كانت الطائفة تشكل حجر أساس في المدينة الإسلامية، ومن عناصر استقرارها النسبي في العصر الوسيط حتى مرحلة الحداثة واستمرت بقاياها بعد تفككها وانحلالها في أسواق الحرفية التقليدية المدينية حتى العقود الأولى من القرن العشرين .

وتبنت الصوفية لفظ"الطائفة" في وصف الجماعة، ليصبح جماعة من الروحانيين المسلمين من أتباع الطريقة، وكان جنبد(298 هـ) يكنى سيد الطائفة.وبهذا المعني استخدمه ابن عربي في الفتوحات المكية، فكانت هذه الطائفة بـ" ال" التعريف ،أما من دون "ال" التعريف فقد ظلت تعني "فئة من ..."، ويعود أصل ربط لفظ الطائفة بمذهب أو دين ليعني جماعة دينية هي جزء من كل، وفي هذه الحالة الطوائف كجزء من الطريقة، والعائد إلى الطرق الصوفية[2].

المطلب الثاني :المفاهيم المشابهة للطائفية

تتداخل عدة مفاهيم مع مفهوم الطائفية وفي هذا المطلب سوف نذكر بعضها، والتي تتشابه وتشترك مع الطائفية في المعني التي تدل عليه

1. الجماعة العصبوية:

وهي تلك التي تؤمن بالتمايز الطبقي والحزبي والمذهبي كسياق تاريخي تحاول أن تجعل منه نموذج عابر لهوية وسلطة وقوة الدولة وهيبتها، ولتحصين موقعها، وتلبس لباس الطائفية والمذهبية حرصاً على سلامتها،لأن الجماعات العصبوية لا ترى في الأخر إلا خصماً نداً لها.

فهي تقوم بسياق خطاب داخلي من أجل جمع أكبر قدر ممكن من الطائفة أو الحزب، فالأحزاب السياسية الدينية هي أحزاب طائفية بحكمها، فقادة الأحزاب لا يأْتَمِنُونَ من الطائفة

[1]– عزمي بشارة . الطائفة، الطائفية ،الطوائف المتخيلة . مرجع سبق ذكره، ص (77_78).

[2]– عزمي بشارة ."الطائفة والطائفية: من اللفظ ودلالاته المتبدلة إلى المصطلح السوسيولوجي التحليلي" . مجلة عمران، العدد (6/23)، شتاء 2018، ص13.

الأخرى في تحولاتهم السياسية، وأن برامجهم موضوعة وفق انساق مذهبية لا تروق أو لا تتوافق مع الطائفة الأخرى، فحشد الجمهور وشحنه قائم على تأجيج الطائفية من قبل الجماعات الراديكالية المتعصبة، كونها لا تملك برنامجاً سياسياً مدنياً، فهي جماعات وطوائف ضيقة الأفق[1].

2. العرقية :

يرى بيتر ويد(Peter wed) في كتابهNature and Culture أن مفهوم العرق مفهوم غير واضح، وأن الكثير من التعريفات قد استبدلت البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية واجتماعية تخلق التمايز بين البشر وتحكم سلوكهم وتجاهلت الجانب الجسماني والطبيعي البيولوجي الجيني في مفهوم العرق؛ وهو مصطلح بيولوجي لتوصيف جماعة من البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض، ويكرسون الاختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل[2].

كما لم يرد في قانون حقوق الإنسان الدولي تعريف ومعايير التي وفقها تعرف الجماعات بأنها عِرقية أو إثنية أو قومية، رغم ورود النهي عن التميز على أساس العِرق أو أي انتماء آخر الذي ورد في كل من ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان الدولي لحقوق الإنسان(1948)[3].

فحسب المادة(1) من الميثاق الدولي حول القضاء على كل أشكال التمييز العنصري الذي يمثل سمة من السمات المتعددة لهوية الجماعة،أي تمييز أو تفضيل على أساس العِرق أو اللون أو السلالة أو الأصل القومي أو الاثني، بهدفٍ أو تأثيرٍ ينطوي على إلغاء أو تعطيل الإقرار أو الحيازة أو الممارسة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو الثقافة أو أي مجالٍ آخر من مجالات الحياة العامة [4].

كما نجد أن النظرية المعاصرة للعرق تعرف التميز العنصري بأنه، نتاج تشكل عرقي تَعْمَدُ فيه جماعة مهيمنة إلى تصنيف سكان تابعين في خانةٍ عرقيةٍ ما، بقصد ضمان تهميش هؤلاء

[1] – حسام كصاي حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص39،40.

[2] – شروق رياض مصباح. الأقليات في أثيوبيا..الأنثروبولوجيا الاجتماعية . ب د م: العربي ،2018، ص 48.

[3] - مركز باحث للدراسات. احتلال، استعمار، فصل عنصري :إعادة تقويم لممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل القانون الدولي. بيروت: المنهل، 2010 ، ص313.

[4] – المرجع نفسه ، ص314.

السكان سياسياً وإخضاعهم اقتصادياً؛ وقد تم استبدال مصطلح "عرق" بمصطلحات اعتبرت "أصح" من المنظور العلمي والاجتماعي "كالاثنية" أو"القومية"، ولذلك تطلق صفة الإثنيات أو القوميات وليس الأعراق على الصرب والبوسنيين وغيرهم[1].

- وتدل الأثنية حسب أنثوني سميث على «جماعة سكانية ذات أسطورة منشأ وسلف وذاكرة تاريخية مشتركة، وعنصر ثقافي مشترك واحد أو أكثر، وقدر من التضامن، على الأقل بين النخب» ويرى سميث أن الإثنية نواة نشوء القوميات بتوسط من الدولة[2].
- وبحسب دونالد هوروفيتش في كتابه حول الصراعات الإثنية في العالم فإن للإثنية الفوارق المعرفة باللون واللغة والدين أو أي صفات أخري تتعلق بأصل مشترك، وإن الصراعات بين الجماعات القبلية و"الأعراق" والقوميات والتي تفرقها عوامل الدين واللغة واللون وغيرها هي الصراعات الإثنية ذاتها[3].

3 المذهبية:

يعرف المذهب حسب معجم المعاني الجامع–معجم عربي عربي

مَذْهَب مصدر ذَهَبَ، والجمع مذاهب؛ المذْهَبُ: طريقة، قصد،رأي،وجهة نظر، (وعند العلماء): المذهب مجموعة من الآراء والنظريات العلمية والفلسفية ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً يجعلها وحدة منسقة[4].

ويعرف المذهب انه الطريقة والمعتقد الذي تذهب إليه [5].

وقد وقع تداول مصطلح "المذهب" في مجالي الفقه وعلم الكلام؛ إذ استعمل في الأول بمعني"طريقة معينة في استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية"، واستعمل في الثاني بمعني" إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام" ؛أي بوصفه اختياراً معيناً في طريقة

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 315.

[2] – عزمي بشارة . الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة. مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] – المرجع نفسه ، ص(54 _55).

[4] – المعاني، الموقع: مذهب http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ تاريخ الإطلاع 2019/03/18.

[5] – سعاد كوريم."إشكالات الفصل والوصل بين المنهجية والمذهبية في الفكر الإسلامي :الإشكال المفهومي نموذجاً" . إسلامية المعرفة مجلة الفكر الاسلامي المعاصر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،العدد(77)، صيف 2014 ، ص49.

الاستدلال،يكون الموقف المذهبي من القضية المبحوث فيها نتيجة له، ويتشابه التعريفان في أن المذهب في الفقه طريقة معينة في الاستنباط، وأنه في علم الكلام طريقة معينة في الاستدلال[1].

وتعود نظرية التمذهب في العالم الإسلامي إلى القرنين الرابع والخامس الهجريين عند تَكَوُنْ لمنظومتي الشيعة والسنة، حيث ساد التمذهب السني بحصره في مجموعة مذاهب فقهية خلال العصر المملوكي[2]؛لأئمة المذاهب الفقهية إلا أن منها ما هو مشهور ومنها ما ليس كذلك، فمن المذاهب المشهورة: مذهب الحنفية، والملكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، والزيدية، و الإباضية، ومن المذاهب غير المشهورة: مذهب الليث بن سعد،والثوري، والأوزاعي، والبصري ونحوهم، حتي عد بعضهم قرابة خمسين مذهباً منها[3].

ثم تطور التمذهب خلال الحرب العثمانية_الصفوية، بتكريس مؤسستين السنة العثمانية والشيعة الصفوية بدءاً من القرن 16م مع توقيع اتفاقية أماسيا(1555) بين السلطنة العثمانية والسلطنة الصفوية، مع نهاية الحروب22 عاما (1533_1555) بين السلطنتين، والتي جرى خلالها مذهبة الصراع على نحو ظاهر في الأناضول وإيران بصفة خاصة،ومع نهاية القرن 19 قامت السلطنة العثمانية بمذهبة واسعة للمذهب الحنفي بمذهبة المؤسسات والقضاء، في المقابل قام أو عمل الشاهات الصفويين الأوائل على تعزيز وبناء مؤسسة فقهية شيعية إمامية، وفي ظل هذا الصراع تطورت المؤسستان الفقهيتان على نحو نوعي وكبير،بحيث إضطلعتا فيها بوظائف الضبط الاجتماعي والإيدلوجي والتنشئة الاجتماعية وفقه مذهب الدولة[4].

وبصفة عامة كانت مذهبة المجتمعات نتيجة هذه الصراعات، لذلك كانت الحروب الداخلية في عدة بلدان من أجل تشيعهم بالقوة، أو تسنينهم بالقوة كذلك.

---

[1] – المرجع نفسه، ص 48.

[2] – عزمي بشارة . الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة . مرجع سبق ذكره، ص 99.

[3] – أنوار رمضان ." مفاهيم المذهبية ". جريدة الأهرام، الثلاثاء 13 رمضان 1436هـ 30يونيو2015م، العدد(46957) الموقع: http://www.ahram.oeg.eg/News/121586/106/411685 . تاريخ الإطلاع: 2019/03/19.

[4] - عزمي بشارة . الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة . مرجع سبق ذكره، ص104.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للطائفية

نتيجة لتفاقم مشكل الطائفية في العالم العربي خاصة في السنوات العشر الأخير، جاء الإهتمام من قبل الكثير من الباحثين لتحليل وتفسير هذه الظاهرة، مما أدى إلى بروز عدة مقاربات لدراستها من بينها: نظرية المجتمع الفسيفسائي، ونظرية الصراع حيث ركزت هذين النظريتين على فهم البناء المجتمعي وتعايشه في المجتمعات العربية الطائفية .

أولاً نظرية المجتمع الفسيفسائي:

درست الأدبيات الغربية ظاهرة الطائفية في المنطقة العربية ، وتحديداً أدبيات دراسات الشرق الأوسط المعاصر، في ضوء نظرية " المجتمع الفسيفسائي" التي تخطت حدود المفهوم إلى حدود النظرية التفسيرية ، وتاريخياً ارتبطت بلورة مفهوم المجتمع الفسيفسائي بالدراسات الاستشراقية ، وتطورت إلى نظرية لتفسير تاريخ المجتمعات التي اجتاحت العلوم الاجتماعية ، ولا سيما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ في القرن 19م [1].

وقد صيغ مفهوم المجتمع الفسيفسائي في محاولة لفهم تاريخ العراق وبلاد الشام ، في ضوء تنوعه الجماعاتي الإثني والعشائري والمذهبي ، وتحكم ذلك التنوع في انقساماته ،ولفهم ما يحدث في المشرق العربي الكبير، مزج كل من ميشيل سورا، وغولد سميث، مفهوم المجتمع الفسيفسائي ومفهوم العصبية الخلدونية [2]، لدراسة أسباب اندلاع الصراعات والحروب بين الجماعات في المنطقة .

المجتمع الفسيفسائي في نظر فقهاء علم الاجتماع عبارة عن تجمعات بشرية غالباً ما تقدم الهوية الخاصة(مصلحة الطائفة أو القبيلة أو الجماعة أو الحزب)على الهوية الوطنية، ونظراً لتغلب المصلحة الفئوية على المصلحة العامة، كثيراً ما تنشب النزاعات والفتن في هذه المجتمعات[3].

وهذا ما ذهب إليه المفكرين في تحديد لمفهوم الشرق الأوسط الذي يقوم على تكييف للمنطقة على اعتبار أنها تفتقد الهوية والوحدة الثقافية، ويرى فيها خليطاً من القوميات والأعراق

---

[1] – جمال باروت . " في إعادة إنتاج الطائفية للطائفة النظري والسوسيو– سياسي والتاريخي " . مجلة عمران ، العدد (7/27) ، شتاء 2019، ص 192 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 193 .

[3] – همدان العليي. "مكونات الحراك.. ونظرية المجتمع الفسيفسائي..!..". مأرب برس تاريخ النشر: يناير 2010، الموقع: https://marebpress.net/articles.php?id=6424 ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/20.

والأديان والثقافات فيما أطلق عليه المجتمع الفسيفسائي(mosaic society)[1]، حيث أن الخلط النظري بين التعددية الدينية والإثنية القائمة على مستوى المجتمع المدني في البلاد العربية، والتي هي ظاهرة طبيعية حتى لو لم تكن مرتبطة بمفاهيم حديثة، واستخدام الولاءات الجزئية من قبل النخب الحاكمة داخل الدولة، في سبيل ضمان السيطرة غير المشروعة عليها، الذي أساء إساءةً كبيرة إلى إدراك حقيقة ظاهرة التعددية الدينية والإثنية وخاصة الطائفية، والآثار الخطيرة المرتبطة بها، فقد استسلم السياسيون والمنظرون لفكرة أن المجتمع العربي مجتمع متعدد الطوائف والمذاهب والإثنيات، أو ما يسمى بالمجتمع الفسيفسائي، وأن هذه التعددية هي المسئولة عن اختراق الدولة بالطائفية[2].

ويرى الكاتب عبد الاله بلقزيز أن أغلب المجتمعات الحديثة هي مجتمعات فسيفسائية لا تكاد تخلو من وجود جماعات اجتماعية متباينة الانتماءات الدينية والطائفية والمذهبية، ومتعددة الأصول الإثنية، لكنها شديدة التمسك بخصوصياتها المحلية وهوياتها الثقافية المتنوعة ، وهي مجتمعات لا تزال قائمة على أساس قبلي أو علاقات القرابة : مثل مجتمعات آسيا وإفريقيا وأمريكا ، ولا تزال مزدهرة بحيث تعيد صوغ هويات ثقافية وقومية فرعية داخل كيانات بلدانها الغربية .

غير أن الفارق كبير بينها وبين المجتمعات العربية المعاصرة التي يطرح عليها تكوينها الفسيفسائي الاجتماعي، معضلات حادة تطال وحدتها واستقرارها السياسي، وكل عملية انتقال ديمقراطي فيها[3].

كما لا يصبح مجتمع متعدد التكوين، فسيفسائي الهيئة (الشكل) مجتمعاً عصبوياً لمجرد أنه يزدحم بجماعات اجتماعية فرعية تعرف نفسها كوحدات مختلفة عن غيرها بالدين أوالمذهب أو الإثنية أو روابط القرابة، وإنما يصبح مجتمعاً عصبوياً حين تتحول تلك الجماعات إلى كيانات ذات طبيعة مؤسسية من خلال ما تستقل به لنفسها من مؤسسات خاصة(تعليمية، مذهبية،

[1] – مني أبو الفضل وآخرون ." التعريف بماهية المنطقة العربية". مجلة إسلامية المعرفة: مجلة الفكر الإسلامي المعاصر العدد(9)، يوليو 1997 ، ص 25.

[2] – برهان غليون .المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ط.4 بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 ، ص4.

[3] – عبد الإله بلقزيز ." هشاشة مجتمع يصنعها النظام السياسي" . تاريخ النشر: 10جانفي 2009، الموقع: http://infobelkzizabdelillah.over_blog.com/article_26630838.html تاريخ الإطلاع: 2019/03/20.

ودينية، واجتماعية...) على صعيد إدارة شؤونها، أي أمام شكل من أشكال إنشاء مجتمع فرعي داخل مجتمع الدولة وهي حالة يمتنع فيها قيام مجتمع وطني ودولة وطنية جامعة، ويرجع بلقزيز هذا الوضع للمجتمع العصبوي إلى عجز السلطة السياسية في الدول العربية في توليد دينامية توحيد وتجانس في النسيج الاجتماعي الفسيفسائي، وهذا العجز يُرَدُ إلى غياب مشروع سياسي وطني لدى النخبة الحاكمة في الدولة [1].

ثانياً نظرية الصراع:

الصراع ظاهرة إنسانية تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها، والصراع الطائفي لا يخرج عن هذا السياق، إذ هو بطريقة ما يعبر عن تعارض في مصالح الأطراف المتصارعة أو المتعارضة.

حيث يعرف إسماعيل صبري مقلد الصراع بأنه: "نضال مرتبط بالقيم في الغالب إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين".[2]

ويعرف لويس كوسر الصراع بأنه: "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إذاء خصومهم".[3]

ومنه نستنتج من التعاريف السابقة ، أن الصراع يوجد متى وجد تناقض واختلاف بين المصالح والإرادات بين الأطراف المتصارعة، حيث يسعي كل طرف إلى كسب هذه القيم والموارد في مقابل تحييد أو إبعاد أوتصفية الطرف المنافس.

وبالتالي فإن أهم المبادئ التي تقوم عليه نظرية الصراع هي :

1. التنافس على المكاسب المختلفة المادية والمعنوية .
2. وجود مصالح متعارضة أو متناقضة بين طرفي الصراع .
3. إلحاق الضرر بالطرف الآخر .

وفي ظل التطورات التكنولوجية الحالية والهائلة، صار لكل طائفة أو جماعة قنوات إعلامية خاصة وصحف ومجلات تنشط في إطار ما يسمي بـ «الصراع الطائفي الإعلامي».

---

[1] – المرجع نفسه .

[2] – ضاوية بوزريدة ." الصراع الطائفي(السني_ الشيعي). مقاربات إدارة الصراع وحله _ العراق نموذجا ". مجلة العلوم السياسية و القانونية ، ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، العدد(6)، يناير 2018/المجلد 2، ص 370.

[3] – المرجع نفسه ، ص 371.

حيث صار اليوم لمعني الطائفية معني مطاطي يمتد من الصراع بين المذاهب، كالحالة العراقية والبحرينية في الصراع(السني.الشيعي)، أو الحالة السورية والصراع(السني.العلوي)، والصراع المركب في لبنان مابين(المسيحي.الإسلامي) و(السني.الشيعي)، والصراع (الإسلامي. القبطي) في مصر، ليمتد الصراع الطائفي إلى الصراع الإثني في بعض المجتمعات العربية مثل الصراع (الكردي.العربي) في العراق وسوريا[1].

طبيعة العلاقة بين أطراف الصراع الطائفي في منطقة المشرق العربي:

تشهد المنطقة صراعات طائفية بين أكثر من طرف، ولكل طرف من الأطراف المتصارعة مصالح متناقضة مع الآخر مما فجر المنطقة إلى حروب دامية ، وفيما يلي توضيح لطبيعة العلاقة بين أطراف الصراع في المنطقة [2]:

1. العلاقة بين السنة والشيعة: علاقة صراع وتصادم وتناحر وعدم الاتفاق بين أكثر من طرف

أ. ففي الدولة الواحدة : هناك صراع وتناحر بين الطرفين ، خاصة في دولة العراق أين بلغ عدد ضحايا الاشتباكات الطائفية بين الطرفين عام 2013م بين 7818– 9500 قتيل .

ب. السنة وإيران : علاقة قائمة على عدم توافق ، وصراع على النفوذ في المنطقة ، حيث تسعي إيران إلى بسط نفوذها في المنطقة ، من خلال دعم الأطراف الشيعية في بلدان المشرق العربي في مقابل إبعاد الطرف السني .

جـ. الشيعة والسعودية: علاقة قائمة على عدم توافق، حيث تسعى السعودية في مواجهة الطرف الشيعي، إلى دعم الأطراف السنية في بلدان المشرق العربي في مقابل إبعاد الطرف الشيعي .

2. العلاقة بين السنة والسعودية : علاقات ودية ، وتحالف .

3. العلاقة بين الشيعة وإيران : علاقات ودية ، وتحالف .

4. السعودية وإيران : علاقة صراع وتنافس على النفوذ في المنطقة .

5. الولايات المتحدة : علاقة صراع بين عدة أطراف في المنطقة ؛ فعلاقة الولايات المتحدة مع السعودية هي علاقة عدم التوافق ، أما مع إيران فهي علاقة تضارب وتضاد .

---

[1] – صادق الطائي . "في الطائفية والصراع الطائفي"، القدس العربي" . تاريخ النشر: 24 نوفمبر 2015 الموقع: https://www.alquds.co.uk/في_الطائفية_والصراع_الطائفي/ تاريخ الإطلاع : 2019/03/21.

[2] – ضاوية بوزريدة ، مرجع سبق ذكره ، ص (383–382) .

والخلاصة أن المجتمعات العربية تشهد تنوع ديني وإثني وهي لا تزال تحتفظ بقيمها الطائفية، كما يجري اليوم في كل من العراق ولبنان، واليمن وسوريا، والذي أدى إلى وجود صراعات عدة بين الطوائف المختلفة والمتضاربة ، وما زاد الوضع تأزماً هو تدخل أطراف عديد في المنطقة ، والتي تحكمها علاقات متصارعة وعدم التوافق على النفوذ بين كل من السعودية وإيران كطرف ، وبين كل من إيران والولايات المتحدة ، والولايات المتحدة والسعودية ، كأطراف متنازعة على النفوذ في المنطقة، هذه الصراعات أثرت على عملية الانتقال الديمقراطي في الدول التي تشهد صراعات طائفية، في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان بوجه خاص .

المبحث الثالث: المجتمعات الطائفية في الوطن العربي

يتميز المجتمع العربي بتمايز وخليط من الجماعات ذات القيم والثقافات والأصول العرقية والإنتماءات الدينية والمذهبية المتباينة جداً، ضمن فسيفساء مجتمعية والذي غلب عليها في العقد الأخير المشهد الطائفي، غير أن التركيب الطائفي للمجتمع العربي ليس وليد الحاضر بل أن هذا التنوع والتركيب موجود منذ القدم، إلا أن المسألة الطائفية لم تكن مطروحة إلا حديثاً نتيجة للحروب و النزاعات التي تشهدها المنطقة العربية، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن الطائفية قديما (في العصر الإسلامي والعثماني) لم تكن مرتبطة بالدين، لأن الطائفية هي عكس القيم الدينية تماماً، فالقيم الدينية تهدف إلى بناء وتدعيم قيم الروابط والتكافل بين الأفراد على أساس التسامح والمحبة والإحسان والتوزيع العادل للثروات، بينما تقوم الطائفية على القيم الروحية التي تستغلها السلطة في المجتمع العربي من أجل زيادة ثرواتها وسلطتها ونفوذها في هذه المجتمعات.

ولفهم أكثر للمجتمع العربي قسم هذا المبحث إلى مطلبين خصص المطلب الأول جغرافية المجتمعات الطائفية في الوطن العربي، وذلك للأحاطة بالتوزيع المجتمعات الطائفية على الرقعة الجغرافية للوطن العربي، أما المطلب الثاني فخصص لأنواع المجتمعات الطائفية الموجودة في الوطن العربي.

المطلب الأول: جغرافية المجتمعات الطائفية في الوطن العربية

في البداية الوطن العربي أو ما يسمى الوطن العربي الكبير والعالم العربي؛ هو مصطلح جغرافي- سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة، يمتدُ الوطن العربي من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً وشمالاً، يستخدم معظم العرب مصطلح الوطن العربي، أما الأطراف الغربية فتستعمل مصطلح العالم العربي أو حتى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل وزارة الخارجية الأمريكية بهدف دمج الكيان الصهيوني في المنطقة، وتعود هذه التسمية لـ **ألفريد ثاير ماهان** في عام 1902 للإشارة إلى المنطقة الواقعة بين السعودية والهند، تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 13.152.650كم².[1]

يشكل السنة الطائفة الإسلامية الأكبر على الإطلاق وهم يمتدون على مساحات شاسعة من الوطن العربي، ولا تنحصر طائفة السنة في منطقة معينة أو عرق معين أو دولة معينة مقارنة بالطوائف الأخرى، وفيما يلي التوزيع الجغرافي الطائفي في الوطن العربي:

[1]- وكيبيديا، الوطن العربي. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ . تاريخ النشر :أكتوبر 2015، تاريخ الإطلاع: 2019/03/22.

جدول التوزيع االمذهبي والطائفي ، جدول التوزيع بالنسب المؤوية حسب إحصائيات 2012 (بحتسب السكان المواطنين) .

البلد	عدد السكان	إسلام سنى	إسلام شيعي إثناعشري)(	إسلام شيعي فرق أخرى)(	إسلام إباضي	مسيحية	ديانات أخرى
المغرب	33.000.000	99.7%	---	---	---	0.08%	0.01%
موريتانيا	3.270.100	100%	---	---	---	0.01%	---
الجزائر	33.000.000	99%	---	---	0.6%	0.21%	---
تونس	10.000.000	99.7%	---	---	0.1%	0.2%	0.02%
ليبيا	5.800.000	97%	---	---	1.1%	1.8%	---
مصر	79.000.000	94%	---	---	---	8%	0.003%
السودان	41.200.000	70%	---	---	---	5%	25%
جيبوتي	700.000	99%	---	---	---	6%	---
الصومال	9.980.000	100%	---	---	---	---	---
جزر القمر	711.000	99%	---	---	---	2%	---
فلسطين	---	94%	---	---	---	2.4%	9%
لبنان	4.000.000	28%	28%	7.1%	---	39%	0.1%
سوريا	19.000.000	74%	3.5%	13.7%	---	8.5%	0.16%
الأردن	6.050.000	92%	---	0.2%	---	5%	0.3%
العراق	27.500.000	37%	56%	0.8%	---	2.18%	1.86%
الكويت	1.000.000	70%	30%	---	---	11.3%	---
السعودية	27.000.000	96%	7.41%	2.59%	---	3.5%	2.67%
اليمن	20.000.000	70%	---	30.3%	---	0.015%	%0.0004
عمان	2.500.000	14%	2.2%	2.2%	75%	---	---
الإمارات	4.100.000	80%	14.4%	---	3%	9%	15%
قطر	907.200	75%	6%	---	---	8.5%	14%
البحرين	725.000	38%	61%	---	---	--	1%

المصدر: وكيبيديا، الدين في الوطن العربي، الموقع الالكتروني (Cite_note-state_gov_1-الدين في الوطن العربي https://ar.m.wikipedia.org/wiki/) تاريخ الإطلاع: 2019/03/22.

فحسب الجدول فإن الغالبية الساحقة من المسلمين في الوطن العربي هم من السنة، ثم تليها الطائفة الشيعية من مختلف فرق الشيعة؛ ويعد المذهب الإثني عشرية بالإضافة إلى الإباضيين أما المسيحيين فغالبيتهم من الأرثوذكس ، ثم الكاثوليك وأقلية من البروتستانت والأرمن،هذا من جهة ومن جهة ثانية فيلاحظ من الجدول أيضاً أن التنوع الطائفي موجود في المشرق العربي مقارنة بشمال إفريقيا التي غالبية سكانه من الطائفة السنية، لذا سوف يكون التركيز في هذا البحث على منطقة الشرق الأوسط، وتتوزع هذه الطوائف في المنطقة كالآتي:

1.الشيعة: ينتشر الشيعة بنسب متفاوتة وتعتبر الإثنى عشرية هي الطائفة الأكبر وتليها الإسماعلية ثم اليزيدية، وأكثر المناطق التي يغلب التواجد الشيعي فيها: تأتي في المرتبة الأولى العراق؛ ويتمركز شيعة العراق في المحافظات الجنوبية (البصرة، النجف، كربلاء، بابل والقادسية،المثنى)[1]، ثم تليها البحرين ويشكلون حوالي نصف سكانها، أما الكويت فيمثلون 40%، والإمارات حوالي 15%، إلا أنهم موجودون أيضاً في السعودية(في محافظتي القطيف والأحساء) ويمثلون نسبة 4-5% من إجمالي عدد سكان المملكة [2].

بينما لا يشكلون سوى 8% من سكان سوريا، أما في لبنان فنسبتهم تصل حوالي 29% حسب بعض الإحصاءات ويتوزعون في جبل عامل الجنوبية وبيروت وسهل البقاع، ولاسيما في منطقة بعلبك-الهرمل [3].

2.المسيحية: تشكل الطائفة المسيحية الطائفة الثالثة تواجداً في المجتمعات الطائفية العربية؛ والتي تتمركز بكثافة أكبر في لبنان بنسبة تصل إلى 39%، ثم سوريا بـ 8.5% وهناك تواجد ملحوظ في كل من الأردن وفلسطين والعراق، أما الدول الخليجية في العموم فإن الغالبية المسيحية فيها هي من العمال الأجانب والجاليات الموجودة في هذه البلدان.

---

[1]- وكيبيديا ، سكان العراق ، https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/22.

[2]- علاء الدين السيد، مجتمع "خريطة أبرز الاقليات العرقية والمذهبية في الوطن العربي"

الموقع:https://www.sasapost.com/ethnic-groups-map/ تاريخ النشر: 16 أبريل 2015، تاريخ الإطلاع: 2019/03/23.

[3] - وكيبيديا، طوائف لبنان الطوائف الموجودة في لبنان، https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/22.

المطلب الثاني: أنواع المجتمعات الطائفية في الوطن العربي

تتسم المجتمعات العربية بتنوع طائفي كبير حيث تتفرع كل طائفة إلى جماعات طائفية تشكل بدورها مجتمع طائفي آخر، ويتكون الوطن العربي من طائفتين رئسيتين؛ الطائفة المسلمة وطائفة المسيحية، ينقسم المسلمون إلى ثلاث جماعات طائفية ومذهبية كبرى وهي: السنية، الشيعية، والخوارج، ولم تكن هذه الجماعات الطائفية السياسية متساوية أو حتى متقاربة الحجم والعدد في الوطن العربي؛ حيث أكبرها حجماً الطائفة السنية ثم تليها الشيعية وأصغرها الخوارج،أما الطائفة المسيحية فتنقسم إلى جماعات طائفية عديدة وهي: الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستنت والموارنة .

أولا: المجتمعات الطائفية المسلمة في هذا الجزء سيتم التركيز على الطائفتين السنية والشيعية لسببين مهمين: السبب الأول أن هذين الطائفتين يشكلان أكبر الجماعات الطائفية في الوطن العربي أما المجتمعات الطائفية الإباضية (الخوارج) فهي قليلة ومنحصرة في بعض بلدان العربية المتواجدة في شمال إفريقيا، والسبب الثاني أن الدراسة مركزة على منطقة الشرق الأوسط للوطن العربي.

1.***المجتمعات السنية***: لم يحدث للسنة انقسامات طائفية مذهبية سياسية في القرون 13 الأولى بإستثناء المدارس الفقهية الأربع؛ والتي اختلفت وتفاوتت فيما بينها حول تفسيراتها لأحكام الشريعة، لكنها تتعايش هذه المجتمعات فيما بينها سلمياً وهي: المدرسة المالكية، والحنفية والشافعية ، والحنبلية .

2.***المجتمعات الشيعية***: عرفت الجماعات الطائفية الشيعية عدة انقسامات داخلية سواءً فقهية أو سياسية متصارعة، لذلك فقد تفرعت وتشيعت ، وتعد الاثنى عشرية أهم هذه الطوائف وينقسم المجتمع الطائفي الشيعي إلى الفروع التالية:

أ- الزيدية: كان الإنشقاق الأول للطائفة الشيعية هي الفرقة الزيدية؛ نسبة إلى زيد بن على زين العابدين بن الحسين بن على، وزيد هو شقيق محمد الباقر والذي أُسِسَ مذهبه في مدينة صعدة

اليمنية من قبل أتباعه أبرزهم يحي بن الحسين القاسمي الراسي، وقد تحول الكثير من السكان اليمن إلى شيعة الزيدية وهم يمثلون في الوقت الحاضر حوالي 45% من السكان[1].

ب- الإسماعلية: ظهرت هذه الطائفة في القرن 8م وأطلقت هذه التسمية نسبة إلى إسماعيل جعفر الصادق، وتسمى كذلك بالشيعة السبعية، تميزاً لهم عن الإثني عشرية، ويصل عدد الطائفة الإسماعلية في الوطن العربي حوالي 460 ألفاً يعيش معظهم في سوريا ولبنان والعراق[2]

ج- الـــــدروز: (الموحدون) وهي الطائفة التي تفرعت عن الطائفة الإسماعلية وذلك في أواخر القرن 10م ، نتيجة للإختلافهم في بعض المعتقدات، ويصل عدد الدروز في الوطن العربي حوالي مليون في أوائل التسعينيات وهم يتمركزون في سوريا(جبل الدروز ومنطقة الجولان)،وفي لبنان(ومنطقة الشوف وعالية)، وفي فلسطين(الجبل الأعلى)، وقد عرفت هذه الطائفة عدة صراعات مع السلطة المركزية، ومع الجماعات الإثنية الأخرى [3].

د- العلويون: (النُصَيْرية) وسميت الطائفة العلوية نسبة إلى علي بن أبي طالب، أو النصيرية نسبة إلى محمد بن نصير؛ التي انشقت عن الطائفة الشيعية في القرن 9م، وهي موجودة في المرتفعات السورية قرب مدينة اللاذقية، ويصل عدد العلويين في الوطن العربي حوالي 4.5 مليون، معظمهم موجودون في سوريا، مع جيوب صغيرة في شمال لبنان، وبدأ تواجدهم يظهر بشكل أكبر بعد استقلال سوريا بتبوئهم مكانة متصاعدة في الهيكل السياسي والاجتماعي، فرئيس الجمهورية السورية الحالي هو علوي الطائفة [4].

[1] - سعد الدين إبراهيم. الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في العالم العربي . ج.1، المجلد الثاني ، القاهرة: ابن رشد، 2018 ، ص (148-147).

[2] – المرجع نفسه ، ص (148،150).

[3] - المرجع نفسه ، ص 151.

[4] - المرجع نفسه ، ص 152.

ثانيا: المجتمعات الطائفية المسيحية ويمكن تفصيل وجود الجماعات الطائفية المسيحية في العالم العربي كالآتي[1] :

أ-**الأقباط:** وهم يتنوعون بين الأرثوذكس والكاثوليك؛ والأرثوذكس هم الطائفة الأكثر عدداً من الكاثوليك، وعدد الأقباط هو حوالي10 ملايين نسمة (والرقم مختلف عليه فهو يترجح بين 6 و14 مليون)، ويمثلون حوالي 50% من مجمل المسحيين في العالم العربي، وينتشرون بخاصة في مصر.

ب-اللاتين: وهم الطائفة قليلة عددهم أقل من 3 ملايين نسمة، بنسبة 15%من مجموع المسيحيين في العالم العربي، وينتشرون بخاصة في جنوبي السودان ويضاف إليهم مئات الآلاف من الأجانب العاملين في الوطن العربي؛ وبخاصة في دول الخليج.

ج-**الروم الملكيون:** وهم الطائفة الأرثوذكس والكاثوليك؛ ويعدون نحو مليونين 500 ألف نسمة أي ما نسبته 12.5% من مجمل المسيحيين في العالم العربي، وينتشرون بخاصة في كل من سوريا ولبنان.

د-الإنجيليون: ويصل عددهم مليوني نسمة بنسبة 10% ، ويتمركزون بخاصة في السودان بالإضافة إلى بعض الأجانب العاملين في دول الخليج وعددهم عشرات الآلاف .

هـ-الموارنة: وعددهم نحو مليوني نسمة بنسبة 5%من مجموع المسيحيين في الوطن العربي ويتمركزون بخاصة في لبنان.

و-الكلدان: هي من الجماعات الطائفية القليلة في الوطن العربي عددهم لا يتجاوز 800 ألف نسمة أي بنسبة 3% من مجموع المسيحيين في العالم العربي، ويتواجدون بخاصة في العراق .

ز-**السريان:** وعددهم 400 ألف نسمة، ويمثلون 2% من مجموع المسيحيين في الوطن العربي ويتمركزون بخاصة في لبنان وسوريا.

[1] – ناجي نعمان . المسيحيون المشرقيون (1) الفروع والأعداد والتوزع . ج.1. بيروت: عن دار نعمان للثقافة ، 2008 ،

ح- **الأرمن:** وعددهم 350 ألف نسمة، ويمثلون 1.75% من مجموع المسيحيين في الوطن العربي ويتمركزون بخاصة في لبنان وسوريا.

ط-**الأشوريون:** وعددهم 150 ألف نسمة، ويمثلون 0.75% من مجموع المسيحيين في الوطن العربي ويتمركزون بخاصة في العراق[1].

[1] - المرجع نفسه

خلاصة الفصل :

بعد الدراسة المفاهيمية والنظرية لمفهومي الانتقال الديمقراطي ، ومفهوم الطائفية ، يمكن أن نستخلص جملة النتائج التالية :

مفهوم الانتقال الديمقراطي ارتبط بالموجة الثالثة للديمقراطية ، التي اجتاحت العالم في منتصف سبعينيات القرن العشرين ، ورغم مرور عدة عقود على هذه الموجة إلا أن العالم العربي بقي من هذه الموجة ، ويرجع الكثير من المحللين السياسيين والمفكرين الذين درسوا المنطقة العربية ، أن الأسباب ترجع إلى البناء الطائفي والعرقي للمجتمعات العربية .

ورغم أن المنطقة شهدت في العقد الأخير انتفاضات شعبية ، أطاحت في أغلب بلدان الوطن العربي بأنظمة الاستبداد فيها، إلا أن ذلك لم يفضي إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي في هذه البلدان ، لعدم إمكانية المجتمعات العربية من تجاوز انتماءاتها الطائفية .

كما أن مفهوم الطائفية ، هو مفهوم معقد ومركب ، مما دفع بالكثير من المفكرين والباحثين إلى عدم الاتفاق حول تحديد مفهوم معين للطائفية ودلالاته ، غير أن ارتباط المفهوم بالمجتمعات العربية جعله يأخذ دلالات سلبية ، خاصة مع اقترانه بالتعصب الطائفي .

المجتمعات العربية الطائفية ، شكلت مزيج من الطوائف والأعراق والاثنيات فيما أصبح يعرف بالمجتمع الفسيفسائي ، والذي جعل البنية الاجتماعية والثقافية متباينة ، خاصة بين الطوائف المكونة للمجتمعات العربية ، فالاختلاف بين طائفة وأخرى حول هذا التنوع إلى صراع طائفي وعرقي ، تسعى فيه كل جماعة طائفية الحصول على المكاسب السياسية والسيطرة على السلطة ، مع إقصاء أو إبعاد الآخر .

تمهيد :

شهد العالم العربي منذ سنة 2011م انتفاضة شعبية فيما سمى " الربيع العربي" ، ورغم وجود عدة مقومات لعملية الانتقال الديمقراطي في هذه الدول ونجاح ثوراتها؛ من عدد سكان أغلبهم من الشباب ذوي الكفاءات الأكاديمية والمهنية، والمساحة الشاسعة وغناها بمختلف الثروات لتحقيق التنمية الاقتصادية في سبيل تعبيد الطريق أمام عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي،ورغم أهمية هذه المقومات،إلاَ أن هذه العوامل والمقومات لوحدها لم تضمن عملية الانتقال الديمقراطي في بلدان المنطقة العربية واستقرارها ومناعتها الداخلية أو قدرتها على منع الصراعات الداخلية بين الطوائف المختلفة أو دخولها في حروب أهلية، أو مناعتها من التدخل الأجنبي تحت مبرر مساعدة الشعوب للانتقال الديمقراطي .

وما يمكن أن يستنتج من تجربة العالم العربي مع الربيع العربي، هو إبراز أهمية عدة مؤشرات لإحداث عملية الانتقال الديمقراطي، وتعد بناء مؤسسات عامة قوية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تكفل سيادة القانون، وتحقيق المساواة والعدالة بين مختلف فئات المجتمع المختلفة طائفياً وعرقياً، ووجود منظمات المجتمع المدني حقيقية تقوم بدورها في التنشئة والتنمية هي جوهر الانتقال الديمقراطي، وهي مؤشرات التي سيتم التركيز عليها بالتحليل والنقاش في هذا الفصل.

غير أن قياس هذه المؤشرات يكون أصعب في التحقيق كلما اتجهت إلى المجتمعات التي تعرف تنوعاً طائفياً ومذهبياً، حيث تعد الطائفية إشكالية أمام عدة عمليات للانتقال الديمقراطي في الكثير من الدول العربية التي شهدت ثورات ، ولا تزال تشهد توترات حربية أهلية عرقية وطائفية في كل من العراق وسوريا واليمن وقبلها لبنان، ورغم احتواء دول الخليج العربي للطائفية في مجتمعاتها إلاَ أنها لم تكن بعيدة عن بعض التحركات خاصة للمجتمع المدني الداعية لعمليات الإصلاحات سياسية في هذه الدول، كما أن اختلاف أنظمة الحكم من بلد عربي إلى آخر يجعل القياس أكثر تعقيداً؛ فالدول ذات النظام الملكي لا تسمح بالتعددية الحزبية، وبالتالي الاحتكام إلى الانتخابات لتولي مناصب السلطة والمسؤولية والتداول عليها إلا على جزء من السلطة فرئاسة الدولة (الحكم) غير مطروحة للتداول في دول الخليج العربي والأردن.

المبحث الأول: إشكالية الانتخابات في المجتمعات الطائفية

يعد الحديث عن الديمقراطية حديث متلازم مع مفهوم آخر، هو الانتخابات أو التمثيل السياسي القائم على أساس الاقتراع العام حيث **يرى هوريو**:« الانتخابات هي عملية إدارية تقوم بموجبها الأغلبية من المصوتين بين الناخبين المقيدين في منطقة مؤلفة لجماعة انتخابية، بتعيين ممثل لها أو أكثر بطريقة الاقتراع »[1]، وهذا يتطلب العمل بشكل جدي لتوطيد وتعبيد الطريق لعملية الانتقال الديمقراطي بما يمنع الانحرافات التي تهدد قيام الديمقراطية الحقيقية، كالاعتماد على الأسس الطائفية التي تسود مجمل الممارسات الانتخابية في المجتمعات العربية اليوم، والتي تقع عائق وإشكال أمام عمليات الانتقال الديمقراطي.

فرغم أن قيام أغلب البلدان العربية بتبني الديمقراطية الليبرالية القائمة على تداول السلطة من خلال الانتخابات، إلا أن أغلب التجارب الانتخابية التي عرفتها هذه البلدان كانت متأثرة بالنظام الطائفي والذي ظهر جلياً في التكوينات السياسية من أحزاب طائفية، ونظام سياسي قائم على التقسيم الطائفي للمناصب السياسية الحكومية وحتى على اختيار الجمهور لممثليه في الدوائر الانتخابية، والتي عكست البنية الاجتماعية التقليدية القائمة على العشيرة والطائفية على العملية الانتخابية في المجتمعات العربية .

[1] – أنطوان ساروفيم . وظيفة الانتخابات النيابية في لبنان . بيروت : دار الفرابي، 2015، ص 22.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية الطائفية المتنافسة في الانتخابات

يعد الهدف الرئيسي الذي توجد من أجله الأحزاب في الديمقراطيات الحقيقية هو الوصول إلى السلطة من أجل تطبيق برامجها وتصورات الأفراد المكونة للحزب في إدارة الحكم والشأن العام، والحصول على الأصوات والتأييد الجماعات والجمهور، فالصراع بين الأحزاب للوصول إلى السلطة هو جوهر البناء الحزبي، بالإضافة إلى جملة من الأهداف تقوم بها الأحزاب؛ فهي تلعب دوراً هاماً وضرورياً في التنمية السياسية وتعزيز الديمقراطية عن طريق التنافس الانتخابي، من أجل تجميع والتعبير عن المصالح المجتمعية وتمثيلها وطرح البدائل والحلول السياسية، ومساءلة الحكومة، خدمة للمواطنين وهي بذلك تنشط الحياة السياسية .

أما في الوطن العربي فيختلف الأساس الذي تقوم عليه الأحزاب وأدوارها في مجتمعاتها، إذ يعد المرتكز الأساسي للعمل الحزبي في الكثير من البلدان العربية ذات المجتمعات الطائفية والتي تعترف بوجود أحزاب سياسية_ إذا استثنينا دول الخليج العربي _ مثل العراق ولبنان وسوريا واليمن، هي الطائفية السياسية، فكل طائفة تسيطر عليها حزب أو حزبان؛ بمعني أن لكل طائفة لها أحزاب تمثلها، وهذا يشكل معضلة في العمل الحزبي حيث يصعب على الحزب تجاوز محوره الطائفي.

أولاً: واقع الأحزاب السياسية في المجتمعات الطائفية في الوطن العربي

إن وجود الطوائف المختلفة في المجتمع يعد أمراً طبيعياً إلا أن اعتماد الأحزاب السياسية على الدين والعرق كموجه إيديولوجي لها يؤدي إلى تكريس الطائفية السياسية، خاصة في حالة وجود طوائف عديدة في البلاد، بالإضافة إلى عامل العرق ومن هنا نشأت أحزاب طائفية وعرقية مختلفة في بلد واحد.

1.العراق: بعد 2003 شهد العراق انفجار في عدد الأحزاب السياسية التي وصل عددها إلى 300 حزب في انتخابات 2003[1]، وكان للجماعات الإثنية والطائفية دور في تشكيلها مما شكل حالة من الفوضى السياسية .

ويمكن تقسيم هذه الأحزاب على النحو التالي[2] :

- أحزاب ذات توجهات إسلامية: مثل الحزب الإسلامي العراقي(حزب سني)، وحزب الدعوة والمجلس الأعلى (أحزاب شيعية) .
- الأحزاب القائمة على العرق: مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني .
- الأحزاب التي تجمع بين العرق والدين: مثل حزب الإتحاد الكردستاني الإسلامي.

2.لبنان: يضم لبنان عدة أحزاب وحركات سياسية من مختلف التوجهات السياسية التي ترتكز على الشعبية الطائفية، ويمكن تقسيم الأحزاب الطائفية في لبنان إلى ما يلي[3]:

- أحزاب ذات أغلبية مسيحية: مثل حزب التيار الوطني الحر، حزب القوات اللبنانية، حزب الكتائب وحزب المردة ...
- أحزاب ذات أغلبية شيعية:مثل حزب الله، حركة أمل، الحزب الديمقراطي الاشتراكي...
- أحزاب ذات أغلبية سنية:مثل التيار السلفي في لبنان، تيار المستقبل...
- أحزاب ذات أغلبية درزية: أهمها الحزب التقدمي الاشتراكي.

بالإضافة إلى أحزاب أخرى ذات توجهات مختلفة.

---

[1] – جاسم أحمد علي ." أثر التنوع الإثني في العراق بعد عام 2003 على الخارطة السياسية العراقية ". (مذكرة بكالوريوس في العلوم السياسية ، جامعة ديالي العراق ،كلية القانون والعلوم السياسية، 2016). غير منشورة ، ص 21.

[2] - مركز القدس للدراسات السياسية . الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية . عمان: المنهل، 2010، ص42.

[3] – ويكيبيديا. " قائمة الأحزاب السياسية في لبنان " . تاريخ النشر: ديسمبر 2018، الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/20.

3.دول الخليج: إن حرية تكوين الأحزاب السياسية في دول الخليج العربي محظورة، والعمل السياسي يمارس من قبل بعض الفئات بشكل تقليدي كالانخراط في البلاط الملكي مباشرة أو محاولة العمل كجماعة ضغط.

فرغم الأصوات التي دعت إلى الديمقراطية في هذه الدول بعد أحداث 2011م في العالم العربي اتجهت جهود دول الخليج لمواجهة الاحتجاجات العربية عن طريق [1]:

- لمواجهة الانفتاح الإعلامي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي عززت دول الخليج من صورة النظام الأبوي، ودعمت الثقافة الشعبية والهوية القبلية للمجتمع، كما حرص الإعلام الحكومي في دول الخليج العربي على التركيز على مساوئ الثورات العربية ومخاطرها، وتوجيه الرأي العام بأن ما يحدث في المنطقة هي صراعات طائفية وليست من أجل الحرية والديمقراطية .
- كما استخدمت دول الخليج الهبات والامتيازات ورفع مستوى الأجور والرواتب لإسكات الأصوات المنادية بالديمقراطية إبان ثورات الربيع العربي.

4.اليمن: عرف اليمن منذ إعلان الوحدة اليمنية عام 1990م فتح قانون الأحزاب اليمنية، الذي فتح الباب أمام الكثيرين لتشكيل أحزاب سياسية في اليمن ومن بين الأحزاب التي تأسست على أسس طائفية؛ حزب الحق اليمني وحزب اتحاد القوى الشعبية، وفي عام 2012 تشكل حزب الرشاد اليمني ذا التيار السلفي،إلا أن الحزب الحاكم حزب المؤتمر الشعبي الذي تأسس في الثمانينيات سيطرة على الساحة السياسية اليمنية حتى عام 2011[2]، بالإضافة إلى الأحزاب الصغيرة الأخرى .

[1] – قايد العليوي. " الثقافة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي". رمضان يلدرم محررا . رؤية تركية : دول الخليج بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل . العدد (3) خريف 2015 ، ص (184-183).

[2] – عادل دشيله . "لماذا تبخرت الأحزاب اليمنية" . تاريخ النشر: 2017/05./22 الموقع: https://blogs-agjazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/ تاريخ الإطلاع 2019/05/20.

5.سوريا: منذ انقلاب حافظ الأسد عام 1970م أصبح أكثر من 80% من المناصب القيادية في الدولة في يد الطائفة العلوية[1]، إلى غاية وصول بشار الأسد الذي أطلق وعود الإصلاح في خطابه أمام مجلس الشعب في 17 يوليو 2000، إذ ظهر حراك سياسي نخبوي عرف بـ : " ربيع دمشق"، قادته المعارضة ممثلة بشكل أساس بشخصيات من التجمع الوطني الديمقراطي وعدد من المثقفين السوريين؛ وطمح هذا الحراك إلى أن يكون شريكاً ديمقراطياً يساعد النظام في عملية الإصلاح[2] .

كما دفعت هذه الوعود بجماعة الإخوان المسلمين لمضاعفة نشاطها إلى جانب أصحاب الاتجاهات الأخرى[3]، إلا أن المشهد السياسي السوري كان يوصف بالضبابية حيث تم فتح المجال جزئياً أمام الناشطين في الداخل ثم ملاحقتهم ومحاكمتهم .

وبصفة عامة كان للطائفية التأثير في تشكيل الأحزاب في البلدان العربية، فهناك دولاً تسمح بتأسيس الأحزاب فكان أساسها طائفي بحت كالعراق ولبنان التي شهدت عدة أحزاب طائفية متنافسة على السلطة، ودول أخرى منعت من تأسيس الأحزاب تحت ذريعة الخطر الطائفي على وحدة مجتمعاتها وبالتحديد في دول الخليج العربي، ودول أخرى عرفت سيطرة طائفة حزبية واحدة على السلطة وتهميش باقي الأحزاب مثل اليمن الذي عرف سيطرة الطائفة السلفية مما أدى للانقلاب عليه ، وظهور الطائفة الحوثية الزيدية في الساحة اليمنية ودخول اليمن في حرب أهلية دموية لغاية اليوم، وفي سوريا التي عرفت سيطرة الطائفة العلوية على السلطة وإقصاء الأطراف الأخرى وعلى رأسها الطائفة السلفية والممثلة في حركة الإخوان المسلمين السورية التي عرفت حملة اعتقالات في صفوف مناضليها من قبل السلطة الحاكمة،

---

[1] - نبيل شبيب ."الخلفية الدينية والطائفية للوضع السياسي في سوريا" . الموقع:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/eb0a7846-f1f4-49f3-961c تاريخ الإطلاع: 2019/05/20.

[2] – عزمي بشارة. سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن . بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص(15_16).

[3] – نبيل شبيب، مرجع سبق ذكره.

مما أدخل سوريا في حرب أهلية نتيجة للأوضاع الراهنة بالإضافة إلى التدخل الأجنبي والذي يزال مداها إلى اليوم .

ثانيا: تأثير الطائفية على العمل الحزبي

تحولت أغلب الأحزاب السياسية في البلدان العربية ، التي تسمح بالعمل الحزبي والتي تعرف مجتمعاتها تنوع طائفي وعرقي تحولت ، من مؤسسات مدنية قانونياً إلى قوة طائفية مغلقة واقعياً تسعى لاحتكار السلطة وإقصاء الطرف الآخر، اعتماداً على المال السياسي وسلطة العشيرة والطائفية، ومن أهم النتائج المترتبة عن الطائفية في العمل الحزبي [1]:

1. كان الخطاب السائد من قبل الأحزاب السياسية الطائفية في أغلب البلدان العربية خطاباً طائفياً، والذي أدى إلى حروب أهلية تشهدها المنطقة لليوم.
2. سلوك الأحزاب وعملها كان يتقرر في ضوء ما يقوله الرمز الديني، لا ما يقرره الرأي الجمعي من خلال آليات الديمقراطية والمشاركة.
3. الأحزاب الطائفية لم تقدم نماذج أو أدوات فاعلة لتحقيق تنمية سياسية بما يضمن عملية الانتقال الديمقراطي على أساس المشاركة السياسية وسيادة القانون، وترسيخ مبدأ المشروعية، أوالمساهمة في تعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي وضمان الحريات .
4. شهدت فترة هيمنة الأحزاب الطائفية أبشع صور العنف الدموي وانتهاكات لحقوق الإنسان والتي لا تزال المنطقة العربية تشهدها إلى اليوم في كل من العراق وسوريا واليمن.

كما أن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية العربية هي الصفة الأكثر تلازماً لها، وهي لم تبد استعداداً بعد لتطبيق مفاهيم وآليات الديمقراطية في العمل الحزبي، وهذه البيئة غير الديمقراطية سمحت بظهور أحزاب طائفية وسيطرتها على الحياة السياسية ، والمرتبطة أساساً

[1] – باسل حسين . " هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في الأحزاب الطائفية والمذهبية؟ ..العراق نموذجا" . فصل في كتاب ، مركز القدس للدراسات السياسية . الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية .عمان : المنهل، 2010.ص(44،46).

بشخصية مؤسس الحزب الذي ينتمي لطائفة معينة، والذي يحمل مشروعه الضيق المتخندق في الانتماء الطائفي في مواجهة الأطراف الأخرى ، في جو من الصراع وإقصاء الآخر، بذلك تحولت الأحزاب السياسية العربية في المجتمعات الطائفية إلى إشكالية وعائق أمام عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية.

المطلب الثاني: النظام الانتخابي في المجتمعات الطائفية

تحولت الطائفية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م إلى ظاهرة سياسية اكتسبت بعداً رسمياً من خلال توزيع المناصب فيما سمى "بالمحاصصة" منذ تشكيل مجلس الحكم في العراق في يوليو 2003، فقد جاء الاحتلال الأمريكي للعراق ليحول الظاهرة الطائفية المتصاعدة في المنطقة إلى حالة مؤسسية، سرعان ما فرضت أنماطها وانتشرت تداعياتها الدموية في دول الإقليم، حيث ظهرت بوضوح مع ضعف الدولة في سوريا وخلقت توتراً متواصلاً في البحرين والسعودية وحرباً دموية في اليمن .

كما أدت مؤسسة الهويات الطائفية إلى نشوب صراعات حول مكانة وحدود وقوة كل طائفة، وتكريس عملية توزيع السلطة والنفوذ والثروة على أساس طائفي وعرقي، كما شكلت الطائفية ولاسيما الجانب السني الشيعي منها سمة بارزة من سمات المشهد في الشرق الأوسط ومن الحروب الأهلية الدامية في العراق وسوريا واليمن إلى المنافسة الإقليمية بين إيران(الشيعية) والمملكة العربية السعودية (السنية)[1]، واستراتجيات الحكم في البلدان المتعددة الأديان والأعراق والطوائف بما يخدم مصالح الطرفين.

فتدخل القوى الأجنبية في المنطقة أجج الصراعات الطائفية حول مراكز السلطة والنفوذ لكل قوة من القوات الأجنبية .

أولاً: المحاصصة الطائفية

تعاني المنطقة العربية ، خاصة العراق ولبنان إلى جانب دول عربية أخرى من الطائفية السياسية، في ظل غياب المعالجات السياسية والفعلية والواقعية للصراعات التي تنتجها الطائفية، في مجتمعات تعددية مذهبياً وطائفياً وترجيح نظام المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب الحكومية بدلاً من المحاصصة السياسية، وكل طرف من أطراف الطائفية له أسبابه ومبرراته لقبول بالمحاصصة الطائفية.

[1] – جيفري مارتيني وآخرون . مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط ، منظور تحليلي . ب د م ن: مركز RAND، 2017، ص 1.

1. لبنان: عرفت لبنان عدة أنظمة انتخابية على أساس طائفي ومن بينها: نظام القائمقامين* العثماني، ونظام المتصرفية** الأوربي، والتقسيم الإنتداب الفرنسي للسلطة التشريعية تحت اسم " اللجنة الإدارية للبنان الكبرى" على أساس طائفي[1]، إلى غاية ترسيخ نظام المحاصصة الطائفية [2]، حيث حافظت قوانين الانتخابات البرلمانية كلها على الأساس الطائفي بنسبة 6 للمسيحيين مقابل5 للمسلمين، ثم جاء اتفاق الطائف ليزيد عدد المقاعد من99 إلى 108 على أن توزع المقاعد بالتساوي على الطائفتين المسيحية والمسلمة حسب المادة24 من الدستور، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين(أي 64 مقعداً لكل طائفة: تقسم المقاعد بدورها على 11مذهباً، 4 منها مسلمة و7مذاهب مسيحية) ، غير أن النظام الطائفي الحالي لا يحترم هذه المادة نظراً إلى أن 50% من المقاعد يفترض أن يشغلها مرشحون مسحيين في حين أن الناخبين المسحيين يمثلون 40% فقط من المقاعد الانتخابية [3].

أما فيما يخص تشكيل السلطات فكان أيضاً على أساس طائفي فحسب الدستور اللبناني رئيس الدولة مسيحي ماروني، ورئيس مجلس النواب مسلم شيعي، ورئيس الحكومة مسلم سني.

فلبنان ومنذ الاستقلال عام 1943م إلى يومنا هذا لم توفق في بناء دولة عادلة قادرة على تأمين اللحمة والاندماج الاجتماعي للبنانين وتتجاوز المكونات الطائفية التي استندت

---

* **القائمقامين** : اسم من قائم مقام وهي كلمة تركية (Kayma Kam)،والقائم مقام في الدولة العثمانية هو الشخص الذي يقوم مقام ... في منصبه ، وهو بذلك رتبة أو منصب إداري في مقاطعة أو منطقة إدارية .

** **المتصرفية** : اسم لتقسيم إداري، وهو نظام إداري تقع فيه المقاطعة الإدارية تحت حكم متصرف أجنبي مسيحي، تعيته الدولة العثمانية بوافقة الدول الأوربية العظمي : بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا ، واستمر هذا النظام حتي نهاية الحرب العالمية الأولى وإعلان الانتداب الفرنسي .

[1] – سالم معوش، " النمط الانتخابي اللبناني بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية"، لبنان: مجلة دفاتر السياسية والقانونية ، العدد(5)، جوان 2011، ص(122،124).

[2] – لمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم 06 .

[3] - الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ، "تقييم الإطار الانتخابي اللبناني : انتخاب أعضاء مجلس النواب القانون رقم 44الصادر في 17يونيو(جوان) 2017" . تقرير عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. LADE لبنان، ديسمبر 2017، ص 16.

عليها الدولة في لبنان، وبالتالي أصبحت الديمقراطية اللبنانية تقوم على اقتسام السلطة والنفوذ على الطوائف دون المواطنين تحت نظام المحاصصة الطائفية.

2.العراق: منذ دستور 2005 فإن المناصب الحكومية مبني على المحاصصة الطائفية والعرقية وذلك باختيار رئيس الجمهورية كردي، ورئيس الوزراء شيعي، ورئيس مجلس النواب سني، كما جرى انتخاب نواب لهؤلاء الرؤساء بنفس المعيار التحاصصي.

وكان يفترض بهذه الآلية أن تكون مؤقتة، وليس جزءاً من الدستور لكنها تحولت فيما بعد إلى عرف سياسي دائم وتكرر خلال ثلاث انتخابات عامة جرت في العراق [1].

ويعتبر مجلس الحكم الذي اعتبرته واشنطن مقدمة لنقل السلطة إلى العراقيين، أول مظهر رسمي لمؤسسة الطائفية السياسية في العراق وقد شكله بريمر من 25 عضواً: 13 منهم من الشيعة، و5 لكل من السنة والأكراد، ومقعد واحد لممثل عن المسيحيين والتركمان، وقد أسس هذا المجلس لنظام المحاصصة الطائفية التي تحولت إلى سياق سياسي وإداري[2] .

كان يجدر بالأنظمة السياسية إتباع نظام المحاصصة السياسية لتخفيف الصراعات والتوتر بين المكونات الاجتماعية المتعددة مذهبياً وطائفياً وعرقياً في المجتمعات العربية، فالمحاصصة السياسية كصورة متحضرة للعمل السياسي تقوم على التحاصص بين المكونات السياسية وفق سياقات التنافس والفوز بأصوات الجمهور على ضوء برامج الأحزاب، وأهدافها وتمثيلها للشعب بدل الاعتماد على الطائفية والهوية الدينية كمعيار للتحاصص[3].

[1] – لقاء مكي." الطائفية الاجتماعية و الطائفية السياسية في العراق ". مجلة لُبَاب، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص 3.

[2] – المرجع نفسه، ص 16.

[3] – محمد حسن مرعي .لا للطائفية الجوانب الموضوعية لجريمة إثارة الفتنة الطائفية " دراسة تحليلية مقارنة" . مصر: المركز العربي،2018، ص 580.

ثانيا:تأثير الطائفية السياسية على العملية الانتخابية

للطائفية السياسية آثار سلبية على السلوك السياسي للمواطن في الوطن العربي الذي أدي تخندقه خلف الشعارات الطائفية والقبلية وتغليب المصلحة الفئوية على المصالح الوطنية، كل ذلك أدي إلى غياب السلوك السياسي الديمقراطي التي حولت الطائفية السياسية في المجتمعات الطائفية الصراع السياسي السلمي في النظام الديمقراطي عن طريق الانتخابات إلى صراع سياسي تستخدم فيه القوة والعنف وإقصاء الآخر بدل قوة الصوت الانتخابي ، فالنظام الانتخابي لا يتفق مع مفهوم الطائفية؛ فالانتخابات بوصفها سلوكاً سياسياً يقبل المساومة والوصول إلى الحلول الوسطى لا يتفق مع مفهوم الطائفية السياسية التي لا تقبل سوى الفوز الكامل أو الخسارة الكاملة[1] ؛ فلا يمكن لمواطن من طائفة معينة التصويت لحزب طائفة أخرى، لأن ذلك يعد خروجاً عن الدين وبالتالي لا يمكن التخلي عن حزب طائفة معينة حتى ولو عجز هذا الحزب عن تحقيق برنامجه الانتخابي، أو تبين ضعف مرشحيهم أو فسادهم، وهذا ما يفسر تكرار نتائج الانتخابات في كل دورة انتخابية مع استثناءات محدودة، وفي العادة لا يتم تحميل الفشل على الحكومة أو الحزب الطائفي بل على الظروف ومؤامرات الطوائف الأخرى[2] .

وهذا المشهد تكرر في الحياة السياسية في كل من لبنان والعراق بالدرجة الأولى، كما استخدمت الطائفية السياسية في أنظمة الدول التي تحافظ على سيطرتها على مراكز السلطة مثل سوريا واليمن؛ فالوضع في سوريا يوصف بأنه سيطرة للطائفة العلوية على السلطة والهيمنة على البلاد فالنظام السوري لم يسمح بوجود تنافس انتخابي على السلطة من قبل الآخرين على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والحزبية، كما أن دخول البلاد في حالة الطوارئ منع المجتمع السوري من إجراء أي انتخابات حرة ونزيهة تكفل عملية الانتقال الديمقراطي للدولة السورية.

وأما الوضع اليمني فلم يكن بعيد عن النموذج السوري؛ فقد سيطرة نظام علي عبد الله صالح على الحكم لمدة طويلة إلى غاية الإطاحة به في2012م، ودخلت اليمن في أزمة

[1] – أحمد عبد الله الناهي، خضر عباس عطوان . السلوك السياسي: دراسة نظرية تطبيقية . عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017، ص 83.

[2] – المرجع نفسه ، ص 84.

سياسية تنامت فيها سلطة الحوثيين التابعين لطائفة الزيدية الشيعية في مقابل السلطة الحاكمة السنية لرئيس عبد ربه منصور هادي الذي زكاه مجلس النواب كمرشح توافقي لقيادة المرحلة الانتقالية، والذي اتهم إيران بتغذية العنف في بلاده مشيراً في تصريح له على دعم إيران للجماعة الحوثية ، هذه الأوضاع دفعت بمجلس النواب الحالي الذي انتخب في عام 2003 م لمدة 6 سنوات إلى تمديد ولايته لعامين إضافيين بموجب اتفاق بين القوى السياسية عام 2009م، حتى اندلعت الانتفاضة في اليمن في 2011م ودخول البلاد في فترة انتقالية ، وتمديد نيابي ثان بموجب خطة خليجية تعذر بعدها انتخاب مجلس نيابي جديد[1] .

كما أن هذه الأزمة السياسية ، حالت أيضاً دون إجراء انتخابات جديدة للمجالس المحلية عام 2012م ، واستمرت الأزمة ، ثم شهدت تصاعداً ملحوظاً في 2014م ، حين سيطر على صنعاء مقاتلون حوثيون متحالفون مع قوات موالية للرئيس السابق صالح [2].

تمخضت عن هذه الأحداث حرب أهلية ، تلاها تدخل عسكري دولي بقيادة السعودية في مارس 2015م ، واستمرت هذه الأوضاع إلى غاية اليوم ولم تجرى أي انتخابات جديدة نتيجة لذلك .

[1] – عدنان الصنوي،" اليمن : جلسة برلمانية نادرة في حضرموت وانتخابات أحادية في صنعاء " ، تاريخ النشر: 2019/04/13 الموقع: https://amp_mc_doualiya_com.codn.ampproject.org/v/s/amp.mc_doualiya.com/ar/articles تاريخ الاطلاع: 2019/04/23.

[2] – فارع المسلمي ، ماجد المذحجي ." المجالس المحلية في اليمن : أداة حاسمة لضمان الاستمرار" . مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، تاريخ النشر: 2016/10/08 ، الموقع : https//caregie_mec.org/publication/64818 تاريخ الإطلاع : 2019/04/23 .

المطلب الثالث: التجارب الانتخابية بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية

على الرغم من تبني أغلب الدول العربية لقيم الديمقراطية في العملية الانتخابية إلا أن الطابع الطائفي والقبلي غلب على معظم الانتخابات النيابية والرئاسية بالدول العربية وبالمجتمعات الطائفية على وجه الخصوص، حيث تلعب الانتماءات الطائفية والقبلية دوراً رئيسياً في العملية الانتخابية بما يفوق أحينا الأحزاب السياسية، وفي هذا المطلب سنتناول نموذجين بارزين اللذان شهدا تجارب انتخابية محاصرة بطوق الطائفية في كل مجريات العملية الانتخابية بما جعل البلدين في مأزق ديمقراطي.

أولا: التجربة الانتخابية في العراق

تحولت العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين من النظام الجمهوري إلى النظام البرلماني والذي يطلع دوره بانتخاب الرئاسيات الثلاث لدولة العراق، على الرغم من غياب الظروف الموضوعية لإجراء الانتخابات نزيهة في العراق عام 2005 م فقد أجريت انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في 30 جانفي2005 الذي عدة العراق دائرة انتخابية واحدة واعتماد التمثيل النسبي في توزيع المقاعد، إلا أن الطريقة التي تمت بها الانتخابات وسط مقاطعة واسعة من الشعب العراقي وممارسة مختلف أشكال التزييف أفرزت حكومة طائفية–عرقية كرست الاستقطاب الطائفي والمذهبي.

وفي 30 جانفي2006 جرت انتخابات مجلس النواب لتشكيل المجلس بصيغة تعبر عن عمق الصراع الطائفي بين الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية، وانسحاب هذا الصراع على الناخب العراقي.

2006/04/02 انتخب المجلس الرئاسيات الثلاث : هيئة رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب، ليكتمل الهيكل المؤسسي للنظام السياسي الجديد الذي يعكس بهيئاته الثلاث ومجلسه النيابي توجها واضحاً نحو الطائفية [1].

وتكرر المشهد خلال انتخابات مجلس النواب في السنوات 2010 و2014 في ظل وجود انقسامات وانشقاقات الأحزاب والتكتلات السياسية الشيعية والسنية والكردية، التي حصل فيها الشيعة على159مقعداً، والسنة158 مقعداً وهم من عرب وتركمان وأكراد، وخصصت 5 مقاعد للمسيحيين، ومقعد واحد لكل من اليزيدية والصائبة والشبك [2].

ثانيا التجربة الانتخابية اللبنانية

عرف لبنان في تاريخه محطات انتخابية تخللها انقسامات طائفية و سياسية حادة، حيث جرت أول انتخابات تشريعية بلبنان عام 1947م حيث اختار اللبنانيون 55نائباً بحسب التوزيع الطائفي للمقاعد 6 للمسحيين مقابل 5 للمسلمين،ليدخل لبنان في حرب أهلية (1975_1990) لتأجل الانتخابات لمدة 20عاماً ، لتجرى أول انتخابات عام 1992م لـ 128 نائباً مناصفة بين المسلمين والمسيحيين تنفيذاً لاتفاق الطائف الذي انهي الحرب الأهلية [3]، وشهدت تلك الفترة بروز حزبيين يمثلان الطائفة الشيعية في الساحة السياسية اللبنانية (حزب الله وحركة أمل) .

ونتيجة للاغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري في فيفري 2005م ، والأحداث التي أعقبتها من مظاهرات وخروج الجنود السوريون من لبنان انقسمت الساحة السياسية اللبنانية بين فريقين الثامن من آذار بزعامة شيعية وأبرز مكوناته حزب الله ، والثاني14آذار بزعامة أحزاب

---

[1] – حازم العقيدي. ديمقراطية الاحتلال: الصحافة في ظل الاحتلال .العربي للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص 51.

[2] – عبد الوهاب القصاب . انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2014 التوقعات والآفاق . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014 ، ص (5_6).

[3] – الجزيرة: الموسوعة وثائق وأحداث ." تعرف على المحطات الانتخابية في لبنان". تاريخ النشر 2018/5/5 الموقع: https://www_aljazera_net.cdn.ampproject.org/v/s/www.aljazaara.net تاريخ الاطلاع:2019/5/24.

سنية وعلى رأسه تيار المستقبل، في حين بقية المسحيين موزعيين على الفريقين ، وخاض الفريقان انتخابات 2005 الذي فاز فيها فريق 14آذار بـ 69 مقعداً مقابل 57 لفريق 8 آذار ، وفي 2009 فاز فريق 14آذار بـ71 مقعداً مقابل 57 لفريق 8 آذار عين سعد الحريري زعيم تيار المستقبل رئيساً للحكومة ، ودخلت البلاد بعد ذلك في أزمة سياسية جديدة عززها النزاع في سوريا المجاورة مما عمق الانقسامات السياسية في لبنان، ومدد المجلس النيابي إثر ذلك ولايته ثلاث مرات قبل الوصول إلى تسوية نهاية 2016 تم على أساسها انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة [1]، وفي يونيو/جوان 2017 وافقت القوى السياسية اللبنانية على قانون انتخابات جديد يقوم على النظام النسبي، وتجرى بموجبه انتخابات في 2018/05/06 [2].

إلى جانب ذلك، فقد خصص الميثاق الوطني منذ 1947م كرسي رئاسة الجمهورية لمسيحي ماروني، ومنصب رئيس الوزراء لمسلم سني، أما رئاسة مجلس النواب فلمسلم شيعي ونظراً للدور المركزي الذي تتمتع به هذه المناصب الثلاث في العملية السياسية بعد الطائف،لا يمكن اتخاذ أي قرار سياسي من دون موافقة ما يعرف بالرئاسيات الثلاث.

وهذا التوزيع الطائفي للمناصب في لبنان قد تكون حصن مطمئن للطوائف، إلا أنها تشكل في الوقت نفسه خطر على الجمود السياسي؛ كما حصل في أزمة 2006_2008 الحكومية، وأزمة 2014_2016 الرئاسية [3].

[1] – الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] – الجزيرة: الموسوعة وثائق وأحداث،" تعرف على المحطات الانتخابية في لبنان"، مرجع سبق ذكره.

[3] – الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المبحث الثاني: تأثير الطائفية على بناء المؤسسات السياسية

تقاس الديمقراطية من خلال مؤشر المؤسسات السياسية في مدى تطبيق هذه المؤسسات لقيم ومبادئ التداول السلمي، والحفاظ على استقرارها وقوتها ، وكذا التعبير عن مصالح شعوبها إلا أن التناوب الديمقراطي ليس من صفات السياسة العربية التي تسعي فيها الفئات المختلفة للسيطرة على السلطة واحتكارها ، ضمن مصالح فئوية ضيقة وبالتالي تحولت المنطقة العربية إلى مأزق ديمقراطي أفضى إلى نتائج خطيرة تميزت بها الحياة السياسية في البلدان التي تعرف تعدد طائفي وعرقي والتي توزعت بين الانقسام الطائفي، والعنف المتطرف والاستئثار بالسلطة ومما زاد الأوضاع تأزماً هو البناء الطائفي التي بنيت عليه المؤسسات السياسية في المجتمعات العربية.

المطلب الأول: البناء الطائفي للمؤسسات السياسية

شهدت النخب العربية تنافس وصراع طائفي حول شغل المؤسسات السياسية والتمثيل الفئات داخل هذه المؤسسات خاصة على مراكز السلطة فيها، والذي أفضى إلى أزمات حادة في المنطقة التي تشهد انقسامات أدت أغلبها إلى حروب أهلية دامية في كل من العراق ولبنان دامت سنوات طويلة ومازالت مستمرة في كل من سوريا واليمن، هذه الأوضاع دعت بضرورة الوصول إلى حلول توفيقية تنهي الصراعات القائمة، حيث لجأت الأنظمة السياسية في كل من العراق ولبنان إلى تطبيق الديمقراطية التوافقية والتي تعني أن تشارك الكتل النيابة جميعاً في الحكومة والمناصب السياسية العليا والوظائف الكبرى ، وتُؤْخَذُ القرارات الحكومة أو في المجالس التشريعية بالتوافق لا بالتصويت _أما الوضع في سوريا واليمن فمزال مبهماً بسبب الحرب التي يشهدها البلدين من جهة وعدم التوصل إلى حل توافقي بين الأطراف المتنازعة في البلدين من جهة ثانية_ وبالتالي تصبح الحكومة والمؤسسات السياسية العليا التشريعية والتنفيذية حسب هذه الديمقراطية مشاركة بين جميع الفئات والطوائف وكأنها نتاج وحدة وطنية، وتعد الديمقراطية التوافقية مرحلة انتقالية تمر بها المجتمعات المنتقلة إلى الأنظمة الديمقراطية .

أولاً: مفهوم الديمقراطية التوافقية

يعد **آرنت ليبهارت** صاحب النظرية التوافقية؛ حيث بدأ ليبهارت في التنظير لمفهوم الديمقراطية التوافقية عام 1968م في كتابه سياسيات الاستيعاب الذي درس الحالة الهولندية، معتمداً في دراسته على متغيرين: أولهما الانقسامات الاجتماعية والسياسية حول قضايا الدين والدولة في المجتمع الهولندي، وثانيهما طبيعة النخب السياسية ومدى توافقها في تحقيق الاستقرار الديمقراطي، وخلص ليبهارت إلى نتيجة مفادها أن هولندا حققت في النهاية ديمقراطية مستقرة، وأن النموذج التوافقي الهولندي يمكن تطبيقه في المجتمعات ذات الانقسامات الحادة[1].

1.**تعريف الديمقراطية التوافقية:** الديمقراطية التوافقية هي شكل من أشكال الديمقراطية الرضائية تقوم على أساس مشاركة أغلب القوى السياسية والمجتمعية في السلطة والبرلمان لضمان تمثيل التعددية من خلال تحالفات سياسية مع توزيع للمناصب الحكومية والإدارية [2].

2. **شروط تطبيق الديمقراطية التوافقية:** بعد عام 1969م أجري ليبهارت عدة دراسات لعدة بلدان عالمية تعرف مجتمعاتها تنوع وانقسامات دينية وإثنية ولغوية حاد، استخدم في كتاباته عدة مصطلحات للديمقراطية التوافقية؛ اقتسام السلطة أو تشارك السلطة، وفي عام 1996م نشر مقالاً له حدد فيه أربعة عناصر أساسية تقوم عليها الديمقراطية التوافقية[3]:

- تشكيل حكومة ائتلافية / تحالفية واسعة Grand goverments تضم ممثيلي جميع الجماعات الدينية واللغوية في المجتمع .
- إنشاء حكم ذاتي أو إدارة ذاتية لشؤون الجماعات Cultural autonomy.

[1] – عزمي بشارة، " في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان " قطر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مجلة سياسات عربية العدد (30) ، يناير 2018، ص(9_10).

[2] – عبد العظيم جبر حافظ ." الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 الواقع...الإشكالية... الحلول. المجلة السياسية والدولية ، جامعة النهرين العراق ، ص 514.

[3] - عزمي بشارة . " في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان. مرجع سبق ذكره، ص 15.

- ضرورة اعتماد مبدأ التمثيل المتناسب Proportionality في المناصب والوظائف الحكومية.
- منح حق الفيتو للأقليات Minority veto. عزمي بشارة .

ثانيا: تطبيق الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الطائفية العربية

1. **التوافقية في لبنان:** حسب الميثاق الوطني اللبناني لعام 1943م تم تبني النظام شبه الرئاسي في إطار تحالف موسع يضم الطوائف15 المعترف بها قانونياً، يجب أن يكون رئيس الدولة مارونياً، ورئيس الوزراء سنياً، ورئيس البرلمان شيعياً، وأن يكون نائب رئيس البرلمان ونائب رئيس الوزراء من الروم الأرثوذكس[1].

وجرى اختيار رئس الدولة من البرلمان بالأغلبية؛ وهذه الآلية لا تتيح لممثلي الطوائف الأخرى التنافس على هذا المنصب، ولكنهم يساهمون في اختياره، أما البرلمان فيعتمد على نظام الدوائر الانتخابية، بحيث كل دائرة انتخابية يجري ترشيح قوائم تضم التركيبة الطائفية في تلك الدائرة .

أما في ما يتعلق بالحكم الذاتي القطاعي للجماعات المختلفة في المجتمع المنقسم، فإنه أحد مكونات النظام اللبناني؛ إذ لكل طائفة مدارسها ومؤسساتها الاجتماعية والخيرية،كما أن قانون الأحوال المدنية في لبنان يختلف من طائفة إلى أخرى، وكل طائفة تدير الأحوال الشخصية في محاكمها ولا يمكن فريقين متقاضيين الاتفاق على عدم التقاضي أمام محكمة طائفية والتوجه لمحكمة مدنية فالطائفية ملزمة [2].

كما أن حق الفيتو المتبادل كان شرطا أساسياً في النظام السياسي اللبناني[3]، غير أن هذه التوافقية وصفت بأنه مغلقة؛ فقد أدير التوافق في لبنان من جهة " أسر حاكمة" داخل كل طائفة، مع امتيازات لنخب طائفية معينة في شكل أحزاب سياسية طائفية لا تؤمن بقيم الديمقراطية ولا تلتزم بها.

[1] – المرجع نفسه، ص 20.

[2] – المرجع نفسه، ص (20_21).

[3] – المرجع نفسه ، ص 21 .

2. **التوافقية العراقية:** بسقوط نظام صدام حسين في 2003م عرف العراق تغيير سياسي في 2003/04/9 الذي اعتمد على الديمقراطية التوافقية في إدارة الدولة، الذي ظهر من خلال عملية توزيع المناصب في مجلس الحكم العراقي المؤقت، والذي كان من المفترض أن يكون حلاً مؤقتاً إلاَ أنه استمر حتى تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة بعد التاسع أفريل من عام 2003، وفي القانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام 2004، والدستور العراقي الدائم لعام 2005، والقائمة على المحاصصة الطائفية.

ويعتبر مجلس الحكم الذي شكله بول بريمر في 2003/07/12م أولى مظاهر الديمقراطية التوافقية في العراقي؛ وقد شكل المجلس من 25عضواً: منهم 13عضواً من الشيعة، و5من السنة، 5 أيضاً من الأكراد، وعضو واحد لكل من المسيح والتركمان، على أن يرأس المجلس رئيس لكل طائفة لمدة شهر واحد،تناوب على رئاسة المجلس 12 رئيساً بدءً من محمد بحر العلوم على اعتباره الأكبر سناً[1].

وعلى ضوء قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت 2004 تشكلت أربع حكومات على أساس توافقي وتوزيع المناصب العليا على الطوائف الثلاث(في الحكومة المؤقتة لـ2004/6/30 – 2005/1/30 والحكومة الانتقالية لـ2005/1/30– 2005/12/15 وحكومة نوري المالكي الأولى والثانية 2005–2014 وحكومة حيدر العبادي الحالية 2014–.. وينسحب هذا الأمر على تشكيل الجمعية الوطنية ومجلس النواب العراقي[2].

أما في الدستور العرقي الدائم فقد تضمن مواد تشير إلى التوافقية أهمها المادة (9) المتعلقة بتكوين القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية، المادة(53) والمتعلقة بتشكيل مجلس النواب، والمادة(67) المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب[3].

[1] – عبد العظيم جبر حافظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 520.

[2] – المرجع نفسه ، ص 522.

[3] – لمزيد من المعلومات أنظر المرجع عبد العظيم جبر حافظ مرجع سبق ذكره ، ص (522 ، 524) .

كل هذه الآليات كانت تشير إلى تبني الديمقراطية التوافقية في العراق على مستوى الائتلاف الواسع للطوائف العراقية، غير أن هذه الائتلافات والتوافقيات كانت لها انعكاسات على وحدة العراق واستقراره مما أصبحت عائق أمام عملية الانتقال الديمقراطي أكثر منها آلية لتطبيق الديمقراطية حسب ما جاء به ليبهارت، فتقديم الولاءات والمصالح الطائفية الضيقة على حساب الولاء للوطن شكل عقبة أمام أي توافق حول برنامج والعمل على إنجاحه.

أما حق الفيتو أو النقض المتبادل في العراق كان لصالح الأكثرية الديموغرافية التي ألغت التمثيل النسبي مقابل الأغلبية البسيطة في الانتخابات العراقية، بما عزز سيطرة نخبة من الأكثرية الديموغرافية على السلطة ووضع قيود وحرمان للأقليات[1].

فبسبب أغلبية الثلثين في التصويت لا يستطيع الشيعة وهم الأغلبية الديموغرافية والبرلمانية إلا أنهم لا يملكون هذا النصاب إلاَ بالإتحاد مع العرب السنة أو الأكراد الذين يمتلكون القدرة على تعطيل الكثير من مشاريع القوانين في مجلس الوزراء، مما يتيح لهما فرض الشروط التفاوضية.

أما فيما يخص الإدارة القطاعية أو الذاتية فقد نص الدستور في مادته(22) على منح المحافظات العراقية الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة لإدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، مع وجود إقليم كردستان العراق وبذلك فإن العراق به عاصمة وإقليم ومحافظات[2]،غير أن للمحافظات تبقي خاضعة لرقابة السلطة المركزية وهذا يشكل تناقضاً لجوهر اللامركزية الإدارية.

[1] - المرجع نفسه ، ص (528، 530).

[2] - المرجع نفسه ، ص 532.

نستنتج مما سبق أن الديمقراطية التوافقية في البلدين شكلت عائق وشلل في العملية السياسية وأجهزة الدولة، وأعاقت عملية مأسسة السلطة مقابل شَرْعَنَةْ الولاء الطائفي على الحياة السياسية، وبتالي أصبحت الديمقراطية التوافقية لا تشكل حل توافقي لصراع بين الطوائف المكونة للدولتين، بل استخدامها كغطاء ديمقراطي لسيطرة فئة طائفية على السلطة والوظائف العليا بها مقابل إقصاء الآخر؛ ففي لبنان يتم توزيع المناصب السياسية والوظائف العليا في الدولة توزيعاً طائفياً والقائم على نظام المحاصصة الطائفية؛ فينبغي الآن حسب الديمقراطية التوافقية إجراء توزيع سياسي للتوزيع الطائفي للوزارات الحكومية، وإعطاء الثلث للمعارضة (الثلث الضامن والمعطل) التي من خلاله لها الحق في تعطيل بعض القرارات.

الأمر نفسه في حالة العراق التي تطبق الديمقراطية التوافقية الآن تشارك الكتل النيابية جميعاً تقريباً في الحكومة، وقد تم تقاسم المناصب السياسية والسيادية العليا بين هذه الكتل (رئاسة الجمهورية ونواب الرئيس، رئاسة الوزراء ونوابه، ورئاسة مجلس النواب ونوابه)، وتتخذ القرارات فيما بينها بالتشاور، وتطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق هو تكريس لمبدأ المحاصصة و التوزيع الطائفي لخيرات الدولة ومناصبها ووظائفها، والأخذ بمبدأ التشاور بدل التصويت، وإبقاء انتخاب ممثلي الشعب حسب طوائفهم لا حسب مواقفهم السياسية أو برامجهم، مما يؤدي إلى إهمال المواقف السياسية وإحلال الصراع الطائفي أو الإقليمي بدلا من التنافس السياسي وبالتالي إلغاء معايير الدولة الحديثة والديمقراطية ومبادئها وقيمها من تكافؤ الفرص والتعددية والتداول على السلطة .

المطلب الثاني: انعكاسات الطائفية على بنية المؤسسات السياسية

شكل البناء الطائفي للمؤسسات السياسية للمجتمعات الطائفية لعربية انعكاس على دور ووظائف هذه المؤسسات، التي كان المفترض أن تعكس البناء الديمقراطي للمجتمع المتنوع بأخذ رأي مختلف فئاته عن طريق تشكيل المؤسسات السياسية من مختلف المكونات والطوائف واشراكهم في أخذ القرارات، إلا أن ذلك لم يكن متاحاً في المجتمعات الطائفية التي كان لها التأثير السلبي على بنية ووظائف مختلف المؤسسات السياسية التنفيذية والتشريعية .

أولا: انعكاسات الطائفية على المؤسسة التنفيذية

تسببت الطائفية القائمة على المحاصصة عدة إشكالات انعكست على بنية وعمل مختلف إدارات ووظائف السلطة التنفيذية ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1. أدت إلى ضعف الحكومة مقابل قوة الأطراف الطائفية .
2. تشكلت الولاءات الفرعية على حساب الولاء للوطن .
3. خلقت فوضي سياسية وإدارية انعكست على أداء وعمل الحكومة .
4. أدت إلى ضعف الدور الرقابي و التشريعي لمجلس النواب .
5. شيوع الفساد الإداري و المالي و السياسي في أغلب مفاصل الدولة، وتدني إخلاصها وضعف وطنيتها بسبب الولاء الطائفي والمال الفاسد .
6. بسبب الحس المذهبي الطائفي جعل من الدولة عرضة للتدخل الخارجي الإقليمي والأجنبي (تدخل الولايات المتحدة وإيران والسعودية).
7. لم تنتج الطائفية إلا ديمقراطية ناقصة، بسبب نظام المحاصصة والتوافقية المزيفة للنخب الحاكمة، إضافة إلى تدني الوعي السياسي والثقافي الوطني الديمقراطي للجمهور مقابل الولاء الطائفي.

[1] – المرجع نفسه ، ص(533_534).

8. أدت إلى تركيز دور النخب السياسية الطائفية (رؤساء الأحزاب والكتل الطائفية الكبيرة) دون مشاركة الأحزاب والكتل الأخرى في ظل غياب آليات أخرى بديلة كدور المجتمع المدني ذو أدوار الضعيفة، وغياب الرأي العام الضاغط على الحكم.
9. ساهم البناء الطائفي للمؤسسات إلى عدم وجود معارضة سياسية تراقب عمل الحكومة والتي قد تكون مبعثها حسابات وتفاهمات حزبية سياسية أو شخصية.
10. فساد أغلب الوزارات وضعف أدائهم الخدمي والوظيفي بسبب تقسيم الوظائف على الأساس الطائفي بدل الكفاءة والخبرة.
11. أدت تطبيق الديمقراطية التوافقية في جانب مبدأ الحكم الذاتي في بعض الأحيان إلى حدوث نزاعات داخل الدولة الوطنية، خاصة في مجال تقسيم الثروة الأمر الذي قد يؤدي إلى الانفصال، وتهديه الوحدة الوطنية .

ثانيا: انعكاسات الطائفية على المؤسسة التشريعية

لم تنحصر انعكاسات الطائفية على المؤسسة التنفيذية فقط، بل كانت لها آثار كبيرة أيضاً على بنية ووظائف السلطة التشريعية ونلخصها فيما يلى:

1. تشريع تهيمن عليه نسبياً أكثرية ديمغرافية وهي نفسها سياسية.
2. استخدام حق الفيتو الذي يعتبر سلاح الذي تستعمله الأقليات في مواجهة طغيان الأكثرية مما عطل الكثير من القوانين.
3. إصدار قوانين تخدم المصالح النخب الطائفية على حساب المصالح الوطنية، بسبب اتخاذ القرارات بمبدأ التشاور بدل التصويت.
4. رغم أن الدستور اللبناني والعراقي لا يشرع للطائفية السياسية، إلا أنه في الوقت نفسه لا يضع موانع لقيام نمط من أنماط الطائفية السياسية التي تقوم على ركنين: الأول يطمح إلى توزيع السلطة على نمو كمي يوازي النمو الديموغرافي للطوائف، والثاني يؤسس لعرف سياسي توزع فيه المناصب الرئاسية الثلاثة على أسس طائفية[1].

[1] – المرجع نفسه ، ص 528 .

5. تحول البرلمان في ظل الديمقراطية التوافقية إلى مؤسسة تضفي الشرعية السياسية على نظام المحاصصة الطائفية؛ أي توزيع المناصب والمكاسب إلى حصص خاصة للأحزاب والكتل البرلمانية المشتركة في الحكومة، فتحول هدف العضوية في البرلمان من خدمة الصالح العام وبناء الدولة إلى الكسب الشخصي وتحقيق مصالح الأحزاب الطائفية والمكونات التي ينتمي إليها أعضاء البرلمان.
6. ظهور صراعات طائفية وعرقية على أعمال البرلمان، مما نتج عن ذلك عجز البرلمان عن اتخاذ قرارات فعالة تساهم في بناء وإعمار الدولة وتطويرها، وتوفير الأمن والخدمات للمواطنين دون أي تمييز عرقي أو طائفي [1].
7. التوافق السياسي التي اتخذته النخب الحاكمة كآلية لإدارة الصراع ، أثر سلباً على مجمل الأوضاع في الدولة وجعل البرلمان بصفته السلطة التشريعية ، غير قادر على أداء الدور الرقابي كونه لا يستطيع محاسبة أي وزير أو مسئول بسبب انتمائه إلى حزب وكتلة طائفية تدافع عنه وعن فشله أو سلوكه ، كما أن المحاصصة تراعي التراضي بين أطرافها على حساب الكفاءات .

[1] – حازم العقيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

المبحث الثالث: تأثير الطائفية على بنية المجتمع المدني

يرى عزمي بشارة أن المجتمع المدني حالياً يخوض صيرورة على جبهات ثلاث :

1. جبهة الديمقراطية والكرامة والحرية ضد نظام الاستبداد.
2. وجبهة السيادة ضد التدخل الأجنبي لكون السيادة الوطنية وجهه الآخر.
3. وجبهة المواطنة ضد مطابقة الانتماءات السياسية بالهويات الطائفية والمذهبية والقبلية [1].

وبذلك فإن إشكالية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي لا تنحصر في الممارسات السياسية التي شهدتها بلدان العربي من تحولات سياسية هائلة بعد 2011 ، بل تتطلب العملية دمقرطة المجتمع، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المتصارعة أو المتضاربة، وهذا هو أهم أدوار المجتمع المدني، ومن هنا تبرز أهمية والدور الحيوي لمؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وتطوير الديمقراطية وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، والذي ينبع من طبيعة المجتمع المدني خاصة في المجتمعات العربية المتميزة بالتنوع الطائفي .

[1] – عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية . ط.6 ؛ بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012،ص 12.

المطلب الأول: واقع المجتمع المدني في المجتمعات العربية الطائفية

تتميز المجتمعات العربية بالكثير من التعقيدات السياسية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي يصعب تجسيد عمليات الانتقال الديمقراطي في هذه المجتمعات التي تتميز بهذا النوع من التعقيد في بنياتها الاجتماعية خاصة في بنية المجتمع المدني، والمجتمع المدني في هذه الحالة يحل معظم المشكلات التي تعرض عليه بوسائله الخاصة وبحسب معتقدات والمرتبطة بكل طائفة، وهذا ما يفسر وجود اختلافات في بنية المجتمع المدني نتيجة لاختلافات التي تعرفها المجتمعات الطائفية فكل طائفة من الطوائف لها عقيدة خاصة بها وتختلف تماما عن معتقدات وطرق وآليات لحل المشاكل التي تعرض على مختلف مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بكل طائفة مجتمع، خاصة في المسائل الزواج والميراث ومسألة الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة وغير ذلك .

أولاً: الواقع القانوني لمؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات العربية الطائفية

1.العراق: يسمح القانون العراقي الحالي للمواطنين العراقيين بتشكيل الجمعيات في حين نجد أن القانون المؤقت الصادر عام 2004 يعطي الحرية لمؤسسات المجتمع المدني ،إلاَ أن الواقع السياسي والاجتماعي المعقد والانقسامات الطائفية الحادة يجعل من عمل مؤسسات المجتمع المدني ضعيفاً في بعض الأحيان [1].

2.سوريا: يتسم الوضع العام لمنظمات العمل الأهلي في سوريا بالتعقيد الشديد كنتاج لسيطرة النظام الأيديولوجي على الحكم في سوريا متمثلاً في حزب البعث الاشتراكي، وتشير بعض التقارير إلى وجود تضييق كبير على المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، كما يشكل قانون الطوارئ الساري منذ عدة سنوات عقبة أخرى من عقبات تشكيل المنظمات الأهلية[2] .

[1] – ICNL . المجتمع المدني في العالم العربي : التطور، الإطار القانوني ، والأدوار . (USAID :form the , 2013 American People) ، ص26 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 28.

3. اليمن: تعطي القوانين الحق لليمنيين في تشكيل المنظمات الأهلية، إلاَ لأن هذه القوانين لا تجيز للمنظمات غير الحكومية الإنخراط في النشاط السياسي، وينظم القانون رقم(01) لعام 2001 عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية[1].

4. لبنان: يعد القانون الجمعيات العثماني لعام 1909؛ القانون الأساسي الذي يحكم عمل منظمات المجتمع المدني في لبنان ورغم الليبرالية لهذه البيئة القانونية، إلا أن القانون يمنح للسلطات الحكومية سلطة تقديرية كبيرة، يتم استخدامها لمنع التجمعات "غير القانونية"، وقد يؤدي عدم الإلتزام بالقوانين اللبنانية إلى حظر أو فرض عقوبات تصل إلى السجن[2].

بالإضافة إلى عدة عوائق قانونية أخرى مما يساهم في تقليص مساحة الحرية والتعبير .

5.البحرين: في عام 1989 أصدرت البحرين قانون الجمعيات الأهلية والأندية وهو القانون الذي تعمل في ظله مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني حتى الآن[3]، وبشكل عام يسجل مناخ الحرية الذي تتمتع به الجمعيات الأهلية بما يتجاوز تقييد قانون الجمعيات والأندية لعام 1989، إلا أن الجمعيات الأهلية تطالب بإصدار قانون جديد يسمح بحرية أكبر لأنها ترى في هذا القانون أنه ينتمي إلى فترة قانون الطوارئ وأمن الدولة، وهو يعيق عمل هذه الجمعيات خاصة بعد أن تم إلغاء هذا القانون بعد التصويت علي ميثاق العمل الوطني في 2001.

6.قطر: يسمح الدستور القطري بتأسيس الجمعيات و المنظمات الأهلية وفقاً لشروط التي حددها قانون 2004، والذي يشترط موافقة الحكومة بالإضافة إلى فرض رسوم باهضة علي الجمعيات، كما يحدد القانون المدة القانونية بثلاث سنوات قابلة لتجديد بوافقة الحكومة [4].

---

[1] – المرجع نفسه ، ص. 28.

[2] – دعم لبنان ." المجتمع المدني في لبنان: فخ التنفيذ ". ورقة: من قبل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية . جزء من Civic Space Watch، ص 1.

[3] – محمد فرحان سند . أثر المُتَغَيِرَاتْ على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي . ب د م، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 183.

[4] – ICNL . المجتمع المدني في العالم العربي : التطور، الإطار القانوني ، والأدوار . مرجع سبق ذكره، ص.28.

7.الكويت: يكفل الدستور الكويتي للمواطنين حرية التجمع وإنشاء الجمعيات الأهلية، إلاَ أن حرية عمل المجتمع المدني مقيدة بفعل تبعيتها لوزارة الشؤون الاجتماعية والتي تمنح التراخيص لهذه المؤسسات؛ كما أنها تمتلك الحق في وقف أو إلغاء ترخيص أي مؤسسة تخرج عن السياق المحدد من قبل الوزارة، أو في حالة إساءة هذه المؤسسات استخدام مواردها المالية ، كما تمنع من ممارسة أي دور سياسي[1] .

تشكل القواعد القانونية عقبة أمام المجتمع المدني في البلدان العربية، فرغم السماح للموطنين بتأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية؛إلاَ أن دورها كان محصوراً في الأعمال الخيرية دون السماح لها بممارسة أي دور سياسي، كما أن المجتمع المدني في المجتمعات العربية يخضع لرقابة السلطة الحاكمة فيها؛ من خلال منح أو منع التراخيص لمؤسسات المجتمع المدني .

ثانيا: بنية المجتمعات العربية وأثرها على المجتمع المدني

تعتبر البنيات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية والتي من أهم سماتها تنوع طوائفها وأقلياتها، من أهم معوقات نشوء وتطور المجتمع المدني، فالتكوين العصبوي للطائفية أو لمذهب أو عرق للدولة القطرية العربية في معظم مجالاتها يقف عائق أمام قيام مجتمع مدني فاعل وقوي؛ حيث يحل مفهوم العصبية الطائفية محل مفهوم المجتمع المدني .

1. **البنية الاجتماعية للمجتمع العربي:** فالعصبية ببنيتها التقليدية كالعشيرة والطائفة،لا يبنى عليها مجتمع مدني يقوم على المبادرة القائمة على قطاعات من الفئات الاجتماعية المختلفة والمترابطة مصلحياً؛ فالفعل والمبادرة في الأطر العصبوية محدودان بحدود العصبية [2].

[1] – المرجع نفسه ، ص 29.

[2] – منى علام ."إشكالية المجتمع المدني العربي" السفير العربي " . تاريخ النشر: 2012/10/03 الموقع : http://assafirarabi.com/ar/2857/ تاريخ الإطلاع : 2019/05/25.

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن فكرتي التوازن والمساواة اللتين تقوم عليهما فكرة المجتمع المدني لا تتوافقان مع مفهوم القبيلة أو الطائفية المغلق القائمة على الصراع وإقصاء الآخر.

كما تقوم العصبية الطائفية بسد حاجيات الفرد حسب الانتماءات إلى جماعة طائفية معينة، غير أن التكافل والتكاتف الذي يجمع ويحصل بين أفراد الطائفة يكون في الأغلب لمواجهة طائفة أخرى، وليس لتغول السلطة الحاكمة والتي قامت بمؤسسة البنيات الطائفية خدمة لمصالها ونفوذها على حساب الصالح لعام.

2. **البنية الثقافية للمجتمع العربي:** فالكثير من ممثلي الفكر الإسلامي يرفضون مفهوم المجتمع المدني وما يحمله من مبادئ ومعان باعتباره مفهوم أنجبته الثقافة الغربية، ولأنهم يرون أن مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني هي محاولة من خلالها نقل التناقضات التي تشهدها المجتمعات الغربية، المختلفة دينياً وثقافياً إلى المجتمع الإسلامي العربي ، لذلك أنشأ مفهوم جديد للمجتمع المدني يتماشى مع ثقافة ودين المجتمعات العربية الإسلامية " المجتمع الأهلي" غير أن تنظيماته لاقت هي أيضاً انتقادات سياسية نتيجة لعدة أسباب[1]:

- تنظيمات المجتمع الأهلي في علاقتها مع السلطة هي قائمة على أساس التبعية وليس على أساس الموازاة .
- أن معظم تنظيمات المجتمع الأهلي تستند في بنيتها على البني الاجتماعية التقليدية؛ كالعائلة والقبيلة والطائفة، والتي هي في الواقع مصدر العصبية السياسية في الدولة العربية، فهي التي تنتج السلطة وكذا مؤسسات المجتمع المدني المعتمدة على البني الاجتماعية التقليدية، ولن تكون لها استقلالية ، ولا دور مواز للدولة.

[1] – المرجع نفسه .

المطلب الثاني: تأثير الطائفية على أدوار ووظائف المجتمع المدني

يبرز دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بالقيام بأهم أدوارها ووظائفها حين تقوم بالإدارة السلمية للصراع بين مختلف الجماعات المتنافسة أو المتصارعة أو المصالح المتضاربة، وإعتماد على النهج السلمي لاحتواء حالات الاحتقان السياسي والاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع ، وعلى نقيض هذه الوظائف للمجتمع المدني التي يفترض تواجدها كأساس وكشرط لممارسة الديمقراطية وتعزيز روح الحوار والمشاركة و التسامح المدني البناء داخل المجتمع، تظهر النزعة الطائفية السياسية التي تسجل حضورها ووجودها في البنية الاجتماعية للمجتمعات العربية الطائفية من خلال إضفاء الشرعية على متعاطيها مع إلغاء الآخر.

ويكمن تأثير الطائفية على بنية المجتمع المدني فيما يلي:

1. تفشي الفكر الطائفي في المجتمعات العربية يجعل منه في أوائل سلم اهتمامات الفرد أو الجماعة الطائفية وكمرجعية ومعيار سلوك هذه الجماعات تجاه الآخرين،وتجاه المجتمع والدولة[1].
2. من آثار التحرك الطائفي في المجتمعات العربية أنه يتجاوز الفرد والمؤسسة إلى العمق الاجتماعي، وفي ظل هذه الظروف لا يمكن إنشاء مجتمع مدني[2] .

بعبارة أخرى أن مثلما يسهم المجتمع المدني في إنضاج شروط الديمقراطية من خلال مؤسسات المجتمع المدني القائمة على التعدد والاختلاف وروح المواطنة، والتنافس في خدمة الصالح العام، والمراقبة و المساءلة والنقد، التي تعتبر أدوار ووظائف المجتمع المدني، فإن المجتمع المدني يحتاج بيئة اجتماعية وظروف ملائمة للعب أدواره بفاعلية، غير أن الواقع من

[1] – سامر مؤيد عبد اللطيف، خالد علوي العرداوي . " الطائفية وأثرها في بنية المجتمع العربي: مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق " . مجلة أهل البيت ، جامعة كربلاء العراق ، العدد (20) ، ص 293.

[2] – المرجع نفسه ، ص 292.

تفشي الطائفية في المجتمعات العربية؛ وتقدمها في سلم اهتمامات الفرد والجماعة يجعل من الطائفية هي المرجعية والمعيار لسلوك الفرد تجاه الآخر، وتجاه المجتمع والدولة .

وبتالي تصبح مؤسسات المجتمع المدني ذات وظائف ضعيفة وهشة أمام قوة وانتشار الهيئات الطائفية التي لها تأثير كبير وواسع على أفرادها.

3. نتيجة لسيادة الفكر الطائفي في المجتمعات العربية؛ ودمج آليات الحياة اليومية للشعوب بآليات شغل المؤسسات في الدولة بواسطة منطق الطائفية، تحت مبرر وإدعاء الطبقة الحاكمة بأن ذلك يعكس التعددية الطائفية كان له انعكاس على الوحدة الوطنية ، وتفكيك المجتمع وعلاقاته، وتعطيل مؤسسات الدولة وكل حركة شعبية من تنظيمات نقابية وحزبية وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، أو أفراغها من محتواها [1].

فالأنظمة السياسية العربية كان لها الدور في الانقسامات الطائفية والتي أصبحت ظاهرة في المجتمعات العربية خاصة في المؤسسات الدولة، والتنظيمات النقابية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني القائمة على الانتماءات الطائفية .

4. أن الطائفية وما تنتجه من آثار وانعكاسات ستسهم في تآكل القاعدة المؤسساتية للمجتمع المدني عبر إخضاع مختلف تنظيماته ومؤسساته لمنطق ونفوذ الطائفية، عبر حركات احتكار طائفة للسلطة والثروة وإقصاء الآخر، وتمارس جهدها لتشتيت المجتمع بصراعات طائفية هامشية [2].

5. إن التمسك بالبعد الوطني ورفض التبعية لأي طرف والتي تعتبر من ركائز وبنية المجتمع المدني، تقف على تقاطع مع قوة الدعاية التي تحملها الطائفية المبنية على التبعية لطائفة أو مذهب وخاصة منها الطائفية السياسية[3]؛ بزعمها التعبير عن أتباع المذهب وأبناء الطائفة

[1] – المرجع نفسه ، ص 293.

[2] – المرجع نفسه ، ص 294.

[3] - المرجع نفسه ، ص 293.

والمعبر عن مصلحها ، كل ذلك يؤثر على الوظيفة الحقيقية لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني القائم على تحقيق الصالح العام وخدمة العمومية دون تمييز بين فئات المجتمع .

المطلب الثالث: إشكالات وعوائق المجتمع المدني في المجتمعات الطائفية العربية

يواجه المجتمع المدني في العالم العربي وخاصة البلدان التي تتسم مجتمعاتها بالتنوع الطائفي والعرقي عدة إشكالات وعوائق منها ما هي ذاتية تتعلق بالمجتمع المدني، وأخرى خارجية تتعلق بإشكالات خارج مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني.

أولا: العوائق الذاتية وهي العوائق المتعلقة بالمجتمع المدني في حد ذاته في المجتمعات الطائفية والمتمثلة في:

1. الانقسامات الحادة داخل المجتمع المدني؛ وخاصة منها الانقسامات الطائفية حيث تشكل كل طائفة فئة من المجتمع تعبر عن مصالح طائفتها على حساب مصالح المجتمع المدني [1].

فلاختلافات التي تعرفها المجتمعات الطائفية أدى إلى انقسام في المجتمع المدني،فكل طائفة من الطوائف لها عقيدة خاصة بها تختلف تماماً عن المعتقدات وطرق وآليات لحل المشاكل التي تعرض على مختلف مؤسسات المجتمع المدني لكل طائفة من المجتمع، خاصة في مسائل الزواج والميراث ومسألة الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ،والتي يتم التعامل معها من خلال محاكم دينية مختلفة تديرها كل طائفة.

حيث يطبق المواطنون الدروز والسنة والشيعة تفسيرات مختلفة للشريعة الإسلامية، كما تطبق الطوائف المسيحية الأرثوذكسية والبروتستانتية أشكالاً مختلفة من القانون الكنسي، فعلى سبيل المثال: تسمح المحاكم السنية والشيعية للرجال بتعدد الزوجات بينما لا تسمح القوانين

[1] – سيف حيدر."إشكالية دور المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية " . تاريخ النشر:ديسمبر 2015، ساسة post الموقع: https://www.sasapost.com/opinion/civil-socity/ ، تاريخ الاطلاع: 2019/04/06.

المسيحية والدرزية بذلك، أما الطلاق فهو ممنوع في المحاكم الكاثوليكية بينما هو مسموح به في المحاكم السنية والشيعية و الدرزية [1].

2. نقص العمل الجماعي؛ والذي أعاق التعبير عن الاحترام المتبادل بين مختلف الفئات المجتمعية والطوائف المختلفة والتي تُكَونٌ مجموعات العمل الجماعي، ونتيجة ذلك لم يتم تطوير إستراتجيات مشتركة بين مختلف الفئات لإرساء آليات أكثر شمولية للطوائف والمرتبطة بعملية اتخاذ القرارات داخل تنظيمات المجتمع المدني.

فبعض مؤسسات المجتمع المدني تتخذ مواقف متناقضة إزاء بعض القضايا المحلية والوطنية مما يثير جدال وتباعد بين هذه التنظيمات خاصة في ظل غياب الحوار بين المجموعات الطائفية حول قضايا تتعلق بالشأن العام مثل قضايا المرأة، والموقف من الأقليات الدينية والطائفية .

3. ضعف أهلية بعض القيادات التي ظلت متشبثة بمواقعها[2]؛ والتي تستند إلى الولاء الطائفي للشخصية القيادية، وهذا ما أثر على دور ووظيفة المجتمع المدني في الإدارة السلمية للصراع .
4. عائق التمويل؛ إن مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني في الدول العربية هو رهن التمويلات المقدمة، إما من المصادر الخارجية أو المؤسسات الطائفية، أو من الأحزاب السياسية الكبيرة وطابعها في معظم الأحيان هو طابع مذهبي طائفي [3]، وهذا من شأنه يقلل من استقلالية منظمات ومؤسسات المجتمع المدني .

[1] – ريتا شمالي. "الطائفية والمجتمع المدني في لبنان : حشد المجتمع المدني من أجل حقوق متساوية " . تاريخ النشر 2011/04/10 الموقع: https://ar.qantara.de/node/11756.de/content/ltyfy-wlljtm-.... ، تاريخ الإطلاع : 2019/04/06.

[2] – عبد الحسين شعبان . المجتمع المدني سيرة وسيرورة . بيروت : الفرات للنشر والتوزيع ،2012، ص 36.

[3] – جورج قرم . نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية . بيروت: دار الفارابي، 2013، ص 204.

ثانيا: العوائق الخارجية وهي العوائق التي تنتج أو تسببها البيئة الخارجية عن المجتمع المدني والمتمثلة في[1]:

1. التباين في فهم وتوصيف دور المجتمع المدني؛ وتعد أبرزها التباين في الرؤى حول هذه المؤسسات مع المؤسسات الدينية التي تعرفها المجتمعات العربية، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض القيادات الدينية الطائفية والتي حاربت مؤسسات المجتمع المدني، تحت مبرر كونها ذات طبيعة غربية مختلفة عن المجتمع العربي، بالإضافة إلى أنها جاءت أي مؤسسات المجتمع المدني لتشكل بديلاً للمؤسسات المجتمع الدينية .
2. الضعف العام في بنية المجتمع العربي كنتيجة للانقسامات الطائفية والقبلية، حيث يعاني المجتمع العربي من حالة من التشرذم الطائفي بالدرجة الأولى، الأمر الذي انعكس على حالة التجانس والجو العام في داخل المجتمع المدني .
3. السيطرة المطلقة للأنظمة الحاكمة على كافة المؤسسات المجتمعية، خاصة مؤسسات المجتمع المدني منها للأمر الذي أدى إلى إحلال مصلحة النظام السياسي بدلاً من الثقافة والممارسة السياسية والتنمية المجتمعية التي تعبر عن جوهر وظائف المجتمع المدني.
4. غياب الثقافة والسلوك الديمقراطي في العالم العربي كنتيجة لدور الأنظمة العربية التسلطية، وغياب أي شكل من أشكال الممارسة السياسية والتي من المفترض أن تشكل مؤسسات المجتمع المدني فضاها العام، فحسب هيجل؛ المجتمع المدني هو حلقة الوصل بين الفرد والدولة .

وبناءاً عليه فإنه يتضح مما سبق أن هناك العديد من الإشكالات والعوائق التي تحول دون تَشَكُلْ المجتمع مدني ولعب دوره في عملية الإصلاح والتنشئة السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات العربية على العموم، وفي المجتمعات الطائفية خصوصاً، ولعل حالة التوتر التي تعيشها البلدان العربية في المرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، هي نتاج لحالة الضعف التي يعرفها المجتمع المدني بمختلف مؤسساته وتنظيماته في العالم العربية؛ والتي ترجع لعدة أسباب ومعوقات عدة بعضها يتعلق بطبيعة منظمات المجتمع المدني ذاتها، وأخرى تتعلق بنظم

[1] – ICNL . المجتمع المدني في العالم العربي : التطور، الإطار القانوني ، والأدوار . مرجع سبق ذكره، ص(23،25).

الحاكمة في الوطن العربي التي تسعي من الحد من دور هذه المؤسسات خاصة في المجال السياسي عبر تعقيدات إدارية وقانونية، وأخرى تتعلق ببنية المجتمعات العربية التي تتأثر بالتكوينات التقليدية الطائفية والقبلية؛ والتي انعكست سلباً على بنية ووظيفة المجتمع المدني في البلدان العربية.

ففي دول مثل لبنان والعراق وسوريا واليمن نشأت العديد من مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني مرتبطة بالانتماءات و الولاءات الطائفية، وأصبحت تعبر عن هذه الانتماءات بدلاً من تقديم بدائل وحلول للانقسامات التي تشهدها هذه البلدان.

فالتجارب العربية في مجال المجتمع المدني أكدت محدودية دورها وفاعليتها في تعزيز عملية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية والخاصة المجتمعات الطائفية التي تعرف انقسامات طائفية وعرقية مما يجعل من الصعب الوصول إلى حلول توافقية ترضي كافة الطوائف خاصة في قضايا المرأة والحقوق والميراث ...وغيرها من المسائل التي أصبح لكل مجتمع طائفي مؤسسات مدنية خاصة.

لذلك فإن الواقع الصعب الذي تشهده المنطقة العربية يتطلب إعادة النظر في مكانة ودور مؤسسات المجتمع المدني، والعمل للقضاء على مختلف الإشكالات والعوائق التي تحول دون لعب الأدوار والوظائف المنوطة بمؤسسات المجتمع المدني في إعادة خلق نظام سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي ذو طبيعة وممارسة ديمقراطية .

خلاصة الفصل :

تعد المراحل الانتقالية التي شهدتها بلدان الثورات العربية أظهرت بشكل واضح وجلي إشكالات الانتقال الديمقراطي في هذه البلدان خاصة في تلك الدول التي تعرف أو تتسم بالتنوع الطائفي والعرقي والمذهبي ، فجل إشكالية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي لم تكن مجرد إقامة نظام ديمقراطي للمسارات الانتقالية العربية ، من وإجراء انتخابات وقيام مؤسسات قوية ومجتمع مدني كآليات للعملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، بل الإشكال الحقيقي لا يكمن في إنشاء هذه الآليات والمؤسسات بقدر ما يكمن في الوظيفة التي المفروض أن تؤديها هذه الآليات والمؤسسات في المجتمعات الديمقراطية المعروفة.

فالتعددية الحزبية أدت إلى التطاحن بين جماعات هوياتية طائفية بدلا من التنافس بين برامج انتخابية اجتماعية واقتصادية ، وأفضت التعددية في المجمع المدني إلى صراعات طائفية وقبلية وثقافية بدلا من تدعيم أواصر العيش المشترك تحت سقف الرابطة الوطنية ، وقادة حكم الأغلبية المنبثق عن صندوق الاقتراع والقائمة على الطائفية السياسية والمحاصصة الطائفية ، إلى أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية بدلا من الاستقرار وتحقيق التنمية وتحسين أوضاع عيش المواطنين.

كما أن المؤسسات السياسية التي كان من المفترض أن تكون أحد أهم دعائم الانتقال الديمقراطي، أصبحت في المجتمعات الطائفية وسيلة لحصد المكاسب والثروة والنفوذ، وتقاسم وتحاصص الوظائف السياسية بين المكونات الطائفية ، سعياً من هذه الفئات المسيطرة على مختلف الوظائف العليا في المؤسسات السياسية ، الحفاظ على مصالحها على حساب الصالح العام .

وفي الأخير وبعد تناولنا بالتحليل والنقاش موضوع إشكالية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الطائفية ، والاطلاع على مختلف النقاشات النظرية التي عرفتها مفهوم الطائفية ، والذي عرف عدة نقاشات توصيفية تحليلية ، إلا أنها لم تثبت على توصيف معين، وذلك لارتباطه بعدة اعتبارات وأبعاد جعلت من مفهوم الطائفية مفهوم معقد ومركب، إلى غاية 2003م تاريخ الاحتلال الأمريكي للعراق، أين تحول المشهد العراقي إلى مشهد طائفي بامتياز، أصبحت الطافية ذات مفاهيم وأبعاد سلبية وقد أكدت أحداث التي نتجت بعد الربيع الربيعي (2011) المفاهيم السلبية للطائفية ، أين اقترنت الحروب الدامية التي شهدتها المنطقة بالحروب الطائفية في كل من العراق وسوريا واليمن .

وللوقوف على ظاهرة الطائفية وتبيان أبعادها وحدود تأثيراتها على عملية الانتقال الديمقراطي، تم دراسة المنطقة العربية التي تتميز مجتمعاته بالطائفية والعرقية ، حيث تم الوقوف بالتحليل والنقاش على أهم مؤشرات وأسس عملية الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة على قيم الديمقراطية، فمؤشرات نزاهة العملية الانتخابية كضمان للحقوق السياسية والتمثيل السياسي لمختلف الطوائف والأقليات، وبالتالي الوقوف على بناء المؤسسات السياسية من خلال تقسيم وتولي الوظائف العليا، وكذا تمثيل وإشراك كل مكونات المجتمع في إدارة وتسيير المؤسسات السياسية على أساس الكفاءة والخبرة ، ولا يتم ذلك إلا ببناء مجتمع مدني ذو أدوار ووظائف فاعلة في عملية التنشئة السياسية ونشر الثقافة السياسية بما يحقق قيم المواطنة والمشاركة لدى الأفراد في الحياة السياسية بفاعلية وحرية ووعي ، وهي جوهر القيم الديمقراطية ، والتي كان لتأثير الطائفية انعكاسات سلبية على تحقيق هذه المؤشرات في المجتمعات العربية الطائفية .

وقد تناولنا بيان تأثير الطائفية على العملية الانتخابية، في أكثر من بلد عربي يشهد تنوع طائفي وعرقي ، فالانتخابات القائمة على أسس طائفية؛ سواءً من خلال البناء الطائفي للأحزاب و التي تحمل برامج وأهداف طائفية ضيقة ، وذات التمثيل الطائفي المحدود ، وكذا

تحول التنافس الانتخابي إلى صراع بين الأحزاب الطائفية على السلطة والنفوذ، الذي أفضى إلى حروب أهلية في أكثر من بلد عربي ، أو من خلال تبني نظام انتخابي طائفي ؛ فالمحاصصة الطائفية في تقسيم السلطة خاصة فيما يتعلق بالرئسيات الثلاث، الذي زاد من تأزم الأوضاع، كما أن الطائفية السياسية كان لها الأثر السلبي على العملية الانتخابية ، وعلى السلوك السياسي للمواطن في المجتمعات الطائفية الذي أدي تخندقه خلف الشعارات الطائفية والقبلية وتغليب المصلحة الفئوية على المصالح الوطنية، وبذلك حولت الطائفية الصراع السياسي السلمي في النظام الديمقراطي عن طريق الانتخابات إلى صراع سياسي تستخدم فيه القوة والعنف وإقصاء الآخر بدل قوة الصوت الانتخابي.

ولم تكن الانتخابات وحدها قائمة على المحاصصات الطائفية، بل امتدت إلى مختلف وظائف وإدارات بالمؤسسات السياسية ، خاصة منها المناصب العليا التي تم محاصصتها طائفياً ، فالدولة مثل العراق ولبنان ذات المجتمعات الطائفية، عرفت بناء مؤسسات طائفية بامتياز، فلبنان تبنت نظام المحاصصة منذ الاستقلال عام 1943م ، ورسخته في الميثاق الوطني عام 1947م، ورغم إلغاء الطائفية السياسية في اتفاق الطائف عام 1989م لم تخرج لبنان عن سياق التحاصص الطائفي، أما العراق فقد عرفت التكوين الطائفي للمؤسسات السياسية منذ تأسيس مجلس الحكم عام 2005م ، وقد أثر البناء الطائفي للمؤسسات السياسية للمجتمعات الطائفية العربية بأن انعكس على بنية ووظائف هذه المؤسسات، التي كان من المفترض أن تعكس البناء الديمقراطي للمجتمع المتنوع ، بأخذ رأي مختلف فئاته عن طريق تشكيل المؤسسات السياسية منها وتشاركها في أخذ القرارات، إلا أن ذلك لم يكن متاحاً في المجتمعات الطائفية .

كما تم الإشارة في الدراسة إلى سيطرة طائفة واحدة على السلطة في كل من اليمن وسوريا، لم ينتج عنه إلا حروب أهلية في البلدين .

كما تناولت الدراسة الحلول التوفيقية التي سعت الدول الطائفية إلى تطبيقها من أجل إدارة الصراع بين مكوناتها السياسية، والتي لم تحقق النتائج والأهداف التي وجدت من أجلها ، حيث تحولت الديمقراطية التوافقية إلى عائق أمام الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية ، التي كان من المفترض أن تكون بوابة وبداية لعملية الانتقال الديمقراطي ، حسب ما ذهب إليه ليبهارت ، إلا أن التوجه الطائفي لمكونات السياسية للمجتمعات العربية خاصة في ظل الصراع الطائفي بين القطبين السني بقيادة السعودية ، والقطب الشيعي بقيادة إيران بالإضافة إلى التدخلات الأجنبية ، عمق الصراع بين الطوائف في البلد الواحد ، الذي أصبحت التوافقية في البلدان العربية ، خاصة في لبنان والعراق آلية لتعطيل الحلول التوفيقية .

كما بَيَنَتْ الدراسة بالتحليل والنقاش تأثير الطائفية على بنية المجتمع المدني، والتي توصلت فيه أن أغلب مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المجتمعات الطائفية ذات طبيعة هشة وأدوار ووظائف ضعيفة ، نتيجة لتدخل السلطة الحاكمة في تشكيل منظمات المجتمع المدني ، عن طريق الأطر القانونية ، إلى جانب رفض المجتمعات العربية لفكرة المجتمع المدني نتيجة لطابعها الاجتماعي والثقافي والذي سمح لتأثير المؤسسات الثقافية والدينية الطائفية لنشر مفاهيمها التي اعتبرت وجود المجتمع المدني هو أدوات لتدخل الأجنبي ، الهدف منها محاربة الثقافة الاجتماعية والدينية للمجتمعات العربية .

كما أن مؤسسات المجتمع المدني التي وجدت في البلدان العربية أخذت طابع طائفي، حيث تشكلت العديد من المؤسسات المجتمع المدني بخصوصية طائفية لكل طائفة معينة ، فالمسلين سواءً الطائفة السنية أو الشيعية لهم مؤسسات مَدَنيَة خاصة، والمسيحيين أيضاً مؤسسات مدنية خاصة ، وظهر ذلك جلياً في المدارس الخاصة والمحاكم المنفصلة ، وكذا قوانين الأحوال الشخصية ، فالطائفية التي بنيت عليها جل مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية أثرت على حياة الأفراد ، فلا يمكن لفرد من طائفة معينة مثلاً الاحتكام أو تطبيق قوانين تخرج

عن طائفته ، خاصة فيما يتعلق بمسائل الزواج والطلاق والميراث ... ، نتيجة لاختلافات القائمة من طائفة إلى أخرى .

خلاصـــة و استنتاجـات: ومن خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

1. شكلت الطائفية بجميع أبعادها وخاصة الطائفية السياسية إشكالية أمام عملية الانتقال الديمقراطي وفي المجتمعات الطائفية .

2 . لم تنجح عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية بعد الربيع العربي نتيجة غياب روح المواطنة ، وانتشار الولاءات الفرعية الطائفية والعرقية والمذهبية .

3. أثرت الطائفية بشكل كبير على بنية ووظائف مختلف المؤسسات ؛ من أحزاب سياسية ، ومؤسسات سياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، والتي كان دورها محصورا في تحقيق مصالح الطائفة المكونة لها على حساب المصالحة العامة.

4. لم تكن المحاصصة الطائفية ، والديمقراطية التوافقية إلا آليات لإعاقة عملية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية والنموذجين اللبناني والعراقي كانا خير دليل على ذلك .

حـــــلول و اقتراحـــــات : للخروج من نطاق الدولة الطائفية إلى الدولة الديمقراطية

يجب أن تبني السياسة الوطنية في الدولة حول الرأي العام وليس الجماعات الطائفية ، والذي يتبلور في التنافس بين الأحزاب والنخب السياسية ذات البرامج المتعددة والشاملة لجميع فئات المجتمع ، ولكسب تأييد الأفراد ونيل ثقتهم ببرامجهم السياسية ، وبالتالي ضمان تأييدهم وتصويتهم وفقاً لقبول ورضا الجمهور لبرامجهم ، والذي يفضي إلى بناء مؤسسات سياسية قوية تسعي لتحقيق وتنفيذ البرامج على أرض الواقع.

كما أن إعادة الاعتبار إلى مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية ، سيساهم في ترسيخ مبادئ الديمقراطية ، ودمقرطة العلاقات المجتمعية ، والفصل بين المجتمع المدني والسياسي ، ومن هنا تظهر ضرورة إعادة بناء الدولة الوطنية من جديد ، يكون فيها تنظيم جديد لعلاقة الدولة بالمجتمع ، وبأسس وآليات عمل وممارسات سياسية واجتماعية ذات قيم

ومبادئ ديمقراطية ، في سبيل بناء الدولة كمؤسسات راسخة وفعالة ومستقلة في إطار قانوني وحقوقي يشمل كافة الطوائف دون إقصاء أو استبعاد .

الملحق رقم 01: خريطة الطوائف في الوطن العربي

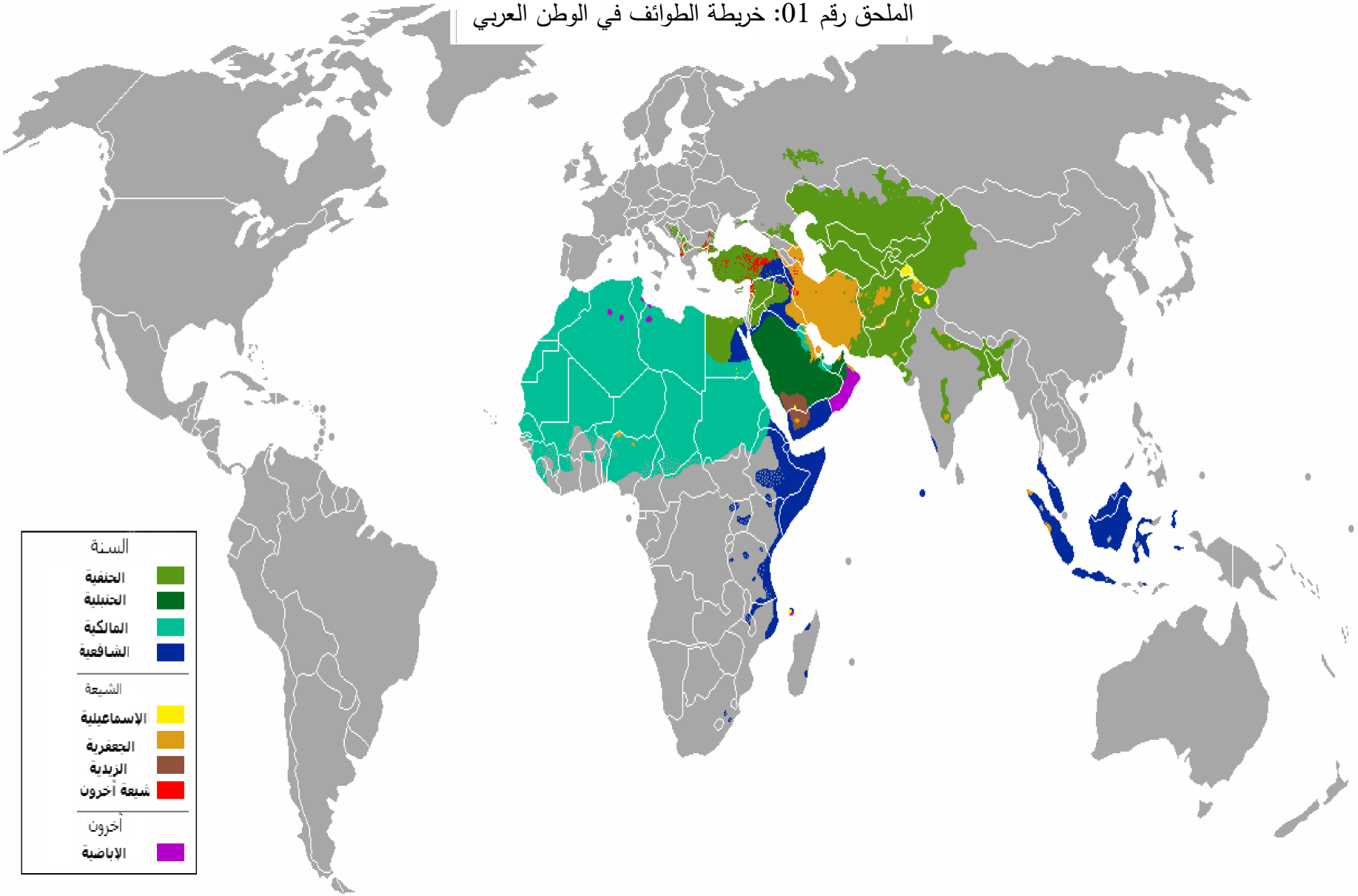

المصدر httpsar.wikipedia.orgwiki

تاريخ الاطلاع: 2019/06/20

الملحق رقم 02: التوزيع الجغرافي للطوائف في العراق

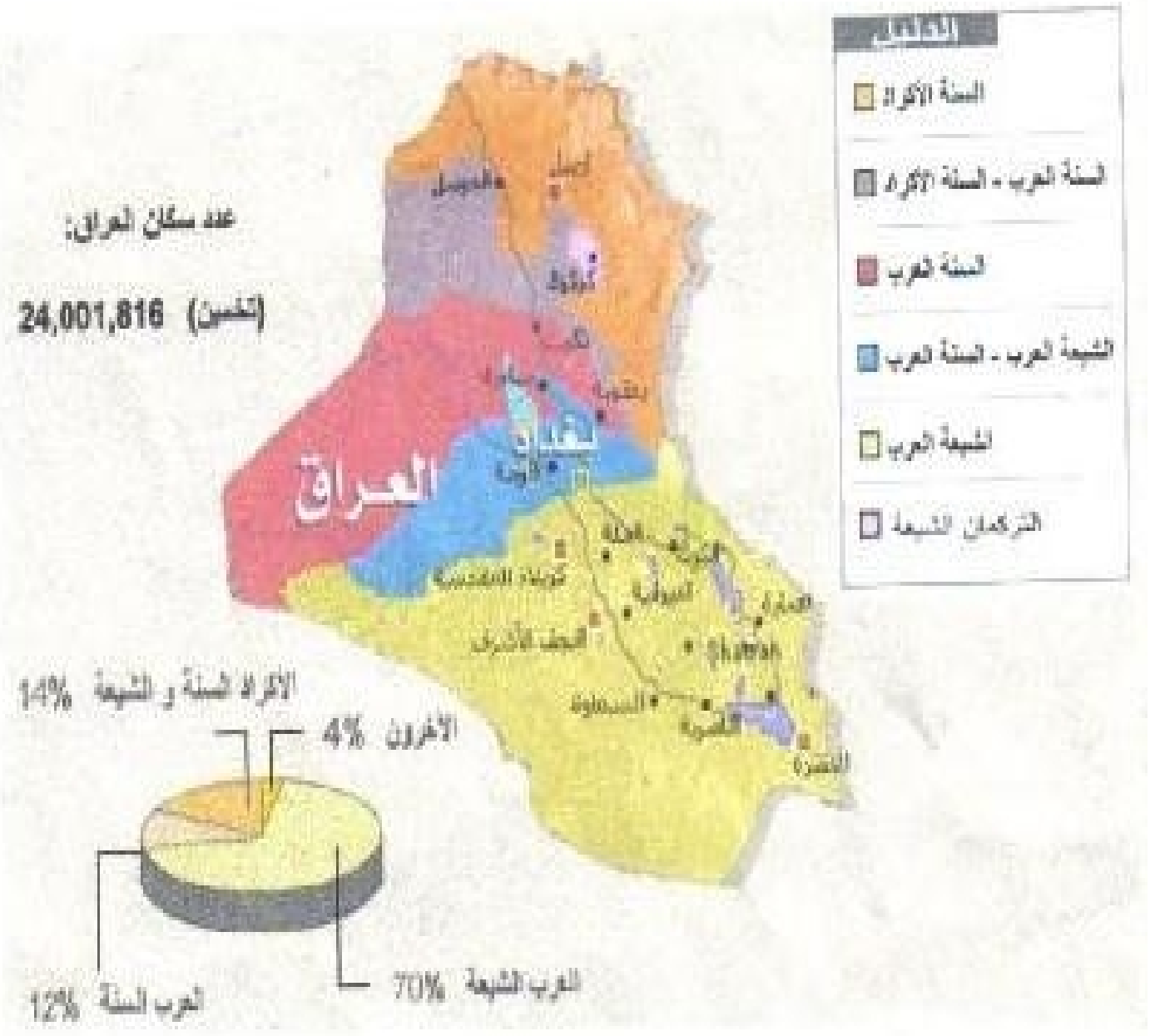

المصدر:httpburathanews.comarabicarticles572

تاريخ الإطلاع:2019/06/20

الملحق رقم 03: التوزيع الجغرافي للطوائف في لبنان

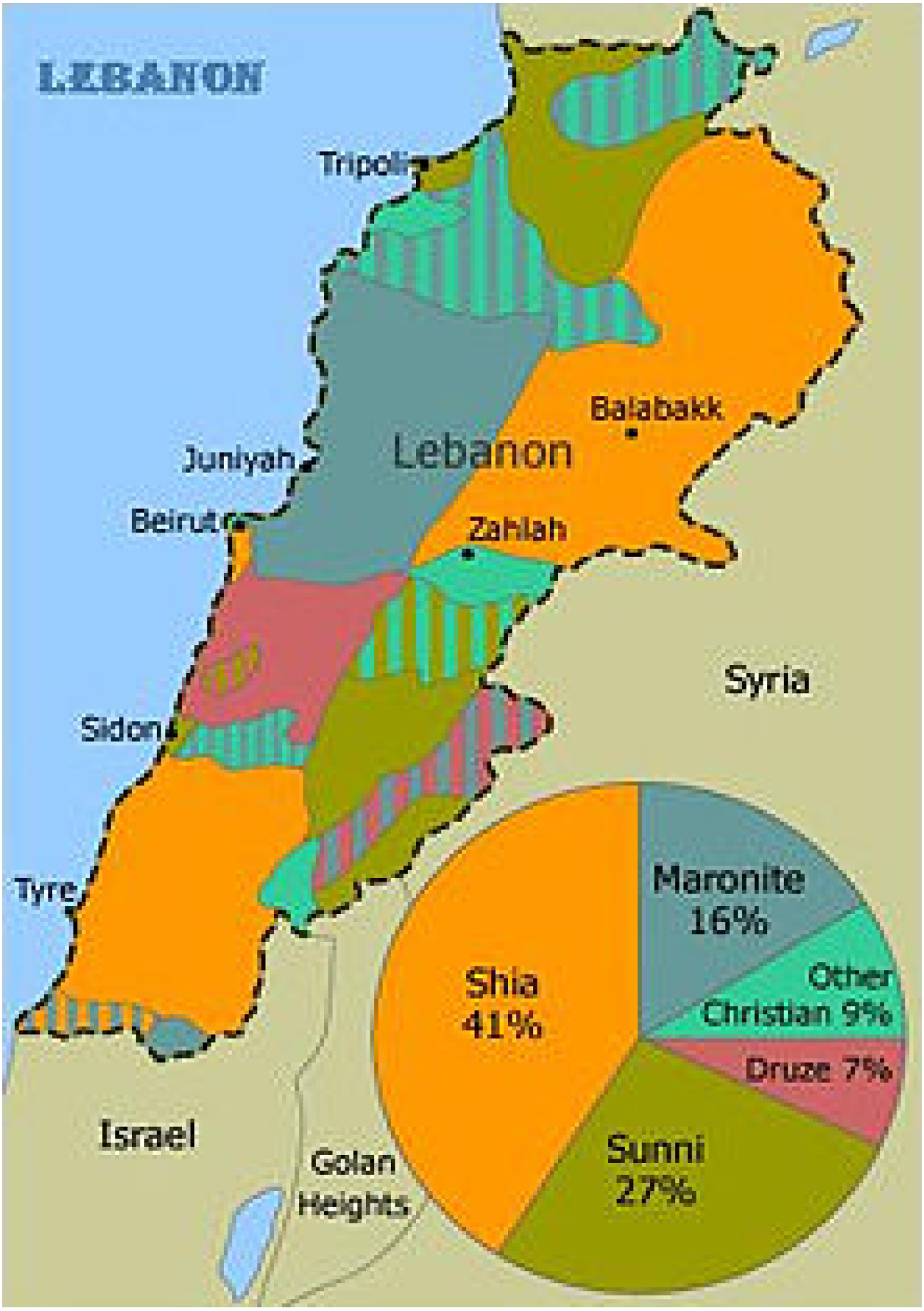

المصدر: httpsar.wikipedia.orgwiki

تاريخ الإطلاع:2019/06/20

الملحق رقم 04: التوزيع الجغرافي للطوائف في سوريا

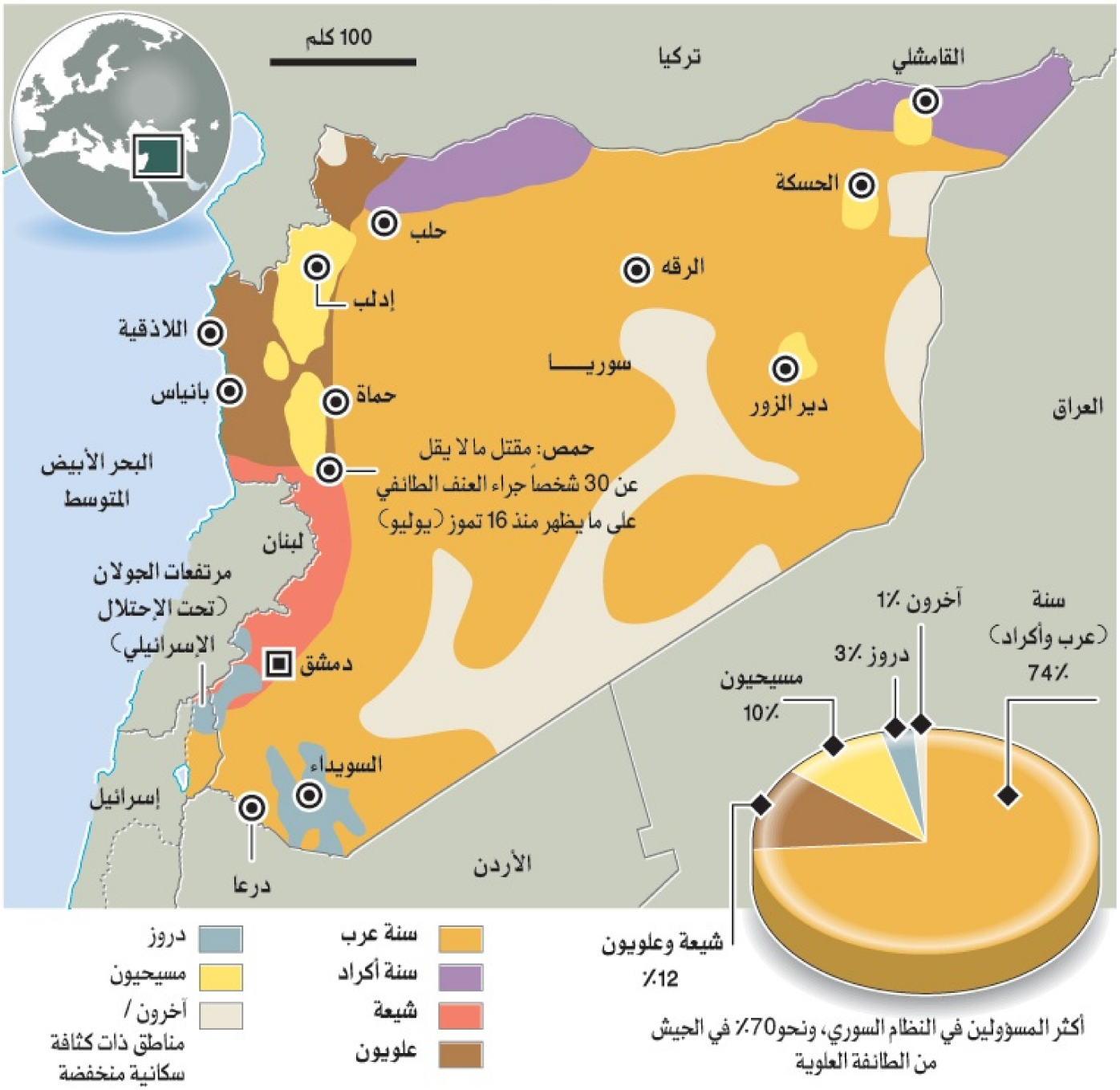

المصدر: httpswww.emaratalyoum.compoliticsreports-and-translation2012-03-20-1.469833

تاريخ الإطلاع:2019/06/20

الملحق رقم 05: التوزيع الجغرافي للطوائف في اليمن

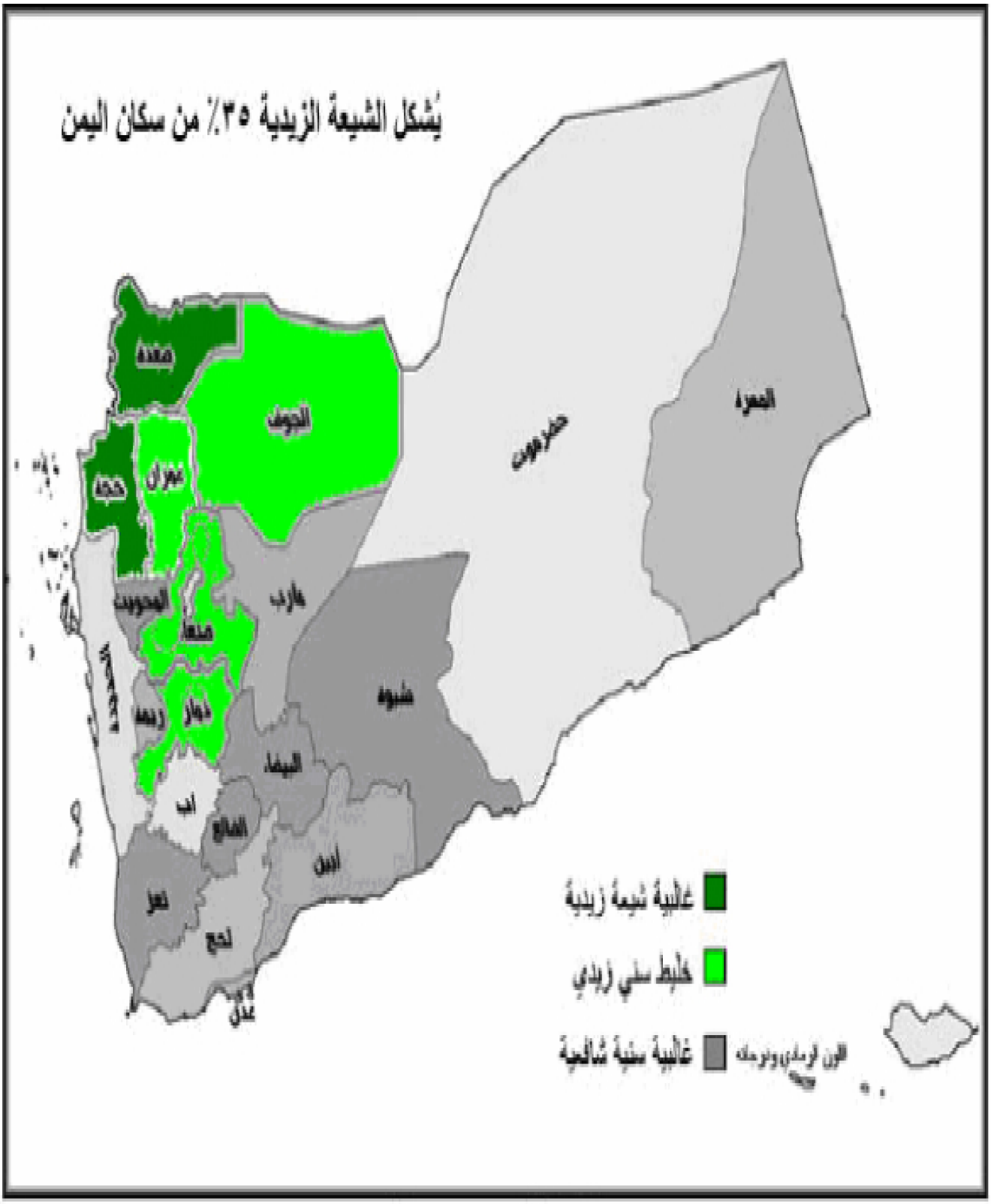

خريطة توضح تركز الطائفة الزيدية في اليمن

المصدر: httpsyemen-press.comnews42238.html

تاريخ الإطلاع:2019/06/20

- نظام القائمقاميين: والذي أسسه العثمانيون نتيجة للحوادث التي جرت بين الدروز والموارنة، حيث أنشئ لكل منهما مجلس يمثل جميع الطوائف ويعين من قبل القائمقام الذي يراعي فيه الولاء له وللسلطة العثمانية ، لكن هذا النظام لم يعمر طويلاً ، نظراً لأنه لا يمثل جميع الفئات الشعبية .
- نظام المتصرفية: أسسه لجنة مكونة من بعض الدول الأوربية في منطقة جبل لبنان؛ عين على هذه الدولة متصرف مسيحي يعاونه مجلس إدارة منتخب وموزع على بعض الطوائف المؤلف من 12 عضواً: 4 موارنة، 3 دروز، 2 من الروم الأرثوذكس، وواحد عن كل من الشيعة والسنة والكاثوليك .
- في ظل الانتداب الفرنسي: بموجب معاهدة سايكس بيكو دخلت لبنان تحت الانتداب الفرنسي الذي قسم لبنان إلى محافظات وحدد صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ووضعت تحت تصرف المندوب السامي الفرنسي،وقد أطلق اسم " اللجنة الإدارية للبنان الكبير" على السلطة التشريعية والمؤلفة من 18 عضواً موزعة على الطوائف:4 سنة، 2 شيعة، 7 موارنة، 3 أرثوذكس، وواحد عن كل من الدروز والكاثوليك.
- من سنة 1929م إلى غاية 1974م شهدت لبنان 12 مجلساً نيابياً، إلاَ أنها حافظت على التوزيع الطائفي للأعضاء ، وكل زيادة في عدد أعضاء البرلمان كانت تمس بدرجة أولى الطائفة المارونية[1] .

[1] – سالم معوش ، مرجع سبق ذكره ، ص (122 ، 125) .

. القرآن الكريم

. موسوعات:

1.ابن منظور. لسان العرب . ط.2. بيروت. دار المعارف . 1998 .

. الكتب:

1. إبراهيم سعد الدين. الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في العالم العربي . ج.1. المجلد الثاني . القاهرة . ابن رشد.2018 .
2. أحمد إيمان. قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي الجزء الخامس . مصر. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية . 2016 .
3. الأحمر المولدي . "الانتقال الآخر في الثورة التونسية النفوذ الاجتماعي والموارد والاعتبارات والقيم...". في كتاب . مجموعة مؤلفين. الثورات العربية : عسر التحول الديمقراطي ومآلاته . بيروت . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2018.
4. باسل حسين ." هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في الأحزاب الطائفية والمذهبية؟ ..العراق نموذجا" . فصل في كتاب . مركز القدس للدراسات السياسية . الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية .عمان . المنهل. 2010 .
5. برهان غليون .المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ط.4 بيروت . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . 2018 .
6. برهومي منعم . المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية. تونس . مجمع الأطرش للكتاب المختص . 2014 .
7. بشارة عزمي . الطائفة، الطائفية ،الطوائف المتخيلة . بيروت. المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسيات . 2018 .
8. بشارة عزمي . سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن . بيروت . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . 2013 .
9. بشارة عزمي .المجتمع المدني دراسة نقدية . ط.6 . بيروت . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . 2012.
10. هاني سليمان. العلاقات المدنية–والعسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25يناير . بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2015.

11. هنتيكتون صموئيل. الموجة الثالثة " التحول الديمقراطي في آواخر القرن العشرين" . ترجمة: عبد الوهاب علوب. الكويت. دار سعاد الصباح .1993.
12. ولد الصديق ميلود . الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية . ب م ن. مركز الكتاب الأكاديمي . 2015 .
13. الحمداني قحطان أحمد سليمان . الأساس في العلوم السياسية . عمان . دار مجدلاوى للنشر . 2014.
14. طانيوس مينا إسحاق. التحول الديمقراطي لكوريا الجنوبية وأثره في تغيير السياسة الخارجية تجاه كوريا الشمالية . القاهرة . المكتب العربي للمعارف . 2014 .
15. كصاي حسين حسام.الطائفية: صدمة الإسلام السياسي.عمان.أمواج لنشر والتوزيع .2015.
16. مصباح شروق رياض.الأقليات في أثيوبيا..الأنثروبولوجيا الاجتماعية. ب د م . العربي. 17. 2018.
18. مرعي محمد حسن .لا للطائفية الجوانب الموضوعية لجريمة إثارة الفتنة الطائفية " دراسة تحليلية مقارنة" . مصر. المركز العربي . 2018 .
19. الناهي أحمد عبد الله، خضر عباس عطوان . السلوك السياسي: دراسة نظرية تطبيقية . عمان . دار أمجد للنشروالتوزيع.2017 .
20. نعمان ناجي . المسيحيون المشرقيون (1) الفروع والأعداد والتوزع . ج.1. عن دار نعمان للثقافة . 2008 .
21. ساروفيم أنطوان . وظيفة الانتخابات النيابية في لبنان . بيروت. دار الفرابي. 2015
22. العقيدي حازم. ديمقراطية الاحتلال: الصحافة في ظل الاحتلال . ب د م . العربي للنشر والتوزيع. 2016 .
23. فرحان سند محمد. أثر المُتَغَيِرَاتْ على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي . ب د م . المكتب العربي للمعارف. 2015 .
24. القصاب عبد الوهاب. انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2014 التوقعات والآفاق. قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014 .

25. قرم جورج . نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية . بيروت. دار الفارابي. 2013 .
26. شهاب مفيد." الطائفية مفهومها. دوافعها. خطورتها " . في كتاب. عثمان الدلنجاوي. مصر 2010 أحوال وطن . مصر. Ktab inc .2011 .
27. شعبان عبد الحسين . المجتمع المدني سيرة وسيرورة . بيروت . الفرات للنشر والتوزيع .2012 .
28. شلبي محمد . المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات. ط.4. الجزائر. دار هومة . 2002.
29. مركز القدس للدراسات السياسية . الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية . عمان. المنهل. 2010 .
30. مركز باحث للدراسات. احتلال، استعمار، فصل عنصري :إعادة تقويم لممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل القانون الدولي. بيروت. المنهل. 2010 .

تقارير دولية وعربية:

1. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات . "تقييم الإطار الانتخابي اللبناني : انتخاب أعضاء مجلس النواب القانون رقم 44الصادر في 17يونيو(جوان) 2017" . تقرير عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. LADE لبنان . ديسمبر 2017 .
2. ICNL . المجتمع المدني في العالم العربي : التطور، الإطار القانوني ، والأدوار (USAID :form the American People, 2013) .
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. " المنتدى الدولي حول "مسارات التحول الديمقراطي " . تقرير موجز حول التجارب الدولية ، والدروس المستفادة، والطريق قدماً ، 5-6 يونيو 2011 .
4. جيفري مارتيني وآخرون . مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط ، منظور تحليلي . ب د م ن: مركز RAND. 2017 .
5. دعم لبنان ." المجتمع المدني في لبنان: فخ التنفيذ ". ورقة: من قبل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية . جزء من Civic Space Watch .

6. مكي لقاء ." الطائفية الاجتماعية و الطائفية السياسية في العراق ". تقرير صدر في مجلة لُبَاب. مركز الجزيرة للدراسات. 2018 .

مجلات علمية :

1. أبو الفضل منى وآخرون ." التعريف بماهية المنطقة العربية". مجلة إسلامية المعرفة: مجلة الفكر الإسلامي المعاصر. المعهد العالمي للفكر الإسلامي . العدد(9) . يوليو 1997 . (من ص 9 إلى ص 35) .
2. باروت جمال ." في إعادة إنتاج الطائفية للطائفة النظري والسوسيو– سياسي والتاريخي" مجلة عمران . العدد (7/27) . شتاء 2019. (من ص 191 إلى ص 203) .
3. بشارة عزمي . " في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان " . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . مجلة سياسات عربية العدد (30) ، يناير 2018 . (من ص 7 إلى ص 23).
4. بشارة عزمي ."الطائفة والطائفية: من اللفظ ودلالاته المتبدلة إلى المصطلح السوسيولوجي التحليلي" . مجلة عمران. العدد (6/23) . شتاء 2018. (من ص 7 إلى ص 18).
5. بشارة عزمي وآخرون . " المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير" . مجلة عمران. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . العدد (3/11) .شتاء 2015 . (من ص 5 إلى ص 189).
6. بوزريدة ضاوية." الصراع الطائفي(السني_ الشيعي). مقاربات إدارة الصراع وحله _ العراق نموذجا ". مجلة العلوم السياسية و القانونية . المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.العدد(6). يناير 2018.(من ص 368 إلى ص 391).
7. جبر حافظ عبد العظيم." الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 الواقع...الإشكالية... الحلول. المجلة السياسية والدولية . جامعة النهرين العراق. (من ص 507 إلى ص 539)

8. عبد اللطيف سامر مؤيد. العرداوي خالد العليوي. " الطائفية وأثرها في بنية المجتمع العربي: مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق " . مجلة أهل البيت . جامعة كربلاء العراق . العدد (20) .(من ص 274 إلى ص 304).
9. العليوي قايد." الثقافة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي". رمضان يلدرم محررا . رؤية تركية : دول الخليج بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل . العدد (3) خريف 2015. (من ص 177 إلى ص 191).
10. كوريم سعاد."إشكالات الفصل والوصل بين المنهجية والمذهبية في الفكر الإسلامي :الإشكال المفهومي نموذجاً" . إسلامية المعرفة مجلة الفكر الاسلامي المعاصر. المعهد العالمي للفكر الإسلامي . العدد(77). صيف 2014 . (من ص45 إلى ص 81).
11. مسعودي يونس . " التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية ". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. العدد (صفر). مارس 2014. (من ص 147 إلى ص 159).
12. معوش سالم: " النمط الانتخابي اللبناني بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية" . لبنان: مجلة دفاتر السياسية والقانونية . العدد(5). جوان 2011. (من ص 115 إلى ص143).

مــذكرات تخرج :

1. نشأت عبدالفتاح . "الانتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (1997–2007) .(رسالة ماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان).غير منشورة . جامعة بيرزيت فلسطين. كلية الدراسات العليا. 2009 .
2. أحمد علي جاسم ." أثر التنوع الإثني في العراق بعد عام 2003 على الخارطة السياسية العراقية ". (مذكرة بكالوريوس في العلوم السياسية). غير منشورة . جامعة ديالي العراق . كلية القانون والعلوم السياسية، 2016 .
3. ناشط سفيان ، تليمة عثمان ." الانتقال الديمقراطي بالمغرب الإكراهات والرهانات " . (بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام). جامعة الحسن الأول. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات.السنة الجامعية 2014/2013 .

المواقع الالكترونية :

1. الصنوي عدنان،" اليمن : جلسة برلمانية نادرة في حضرموت وانتخابات أحادية في صنعاء " ، تاريخ النشر : 2019/04/13 الموقع:
https://amp_mc_doualiya_com.codn.ampproject.org/v/s/amp.mc_doualiya.com/ar/articles تاريخ الاطلاع: 2019/04/23.
2. الجزيرة: الموسوعة وثائق وأحداث،" تعرف على المحطات الانتخابية في لبنان"، تاريخ النشر 2018/5/5 الموقع:
https://www_aljazera_net.cdn.ampproject.org/v/s/www.aljazaara.net تاريخ الاطلاع:2019/5/24.
3. الحراثي ميلاد مفتاح . "التحول والانتقال الديمقراطي: النسق المفاهيمي" . ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث، تاريخ النشر :26 أبريل 2012، الموقع:
4. الطائي صادق . "في الطائفية والصراع الطائفي"، القدس العربي" . تاريخ النشر : 24 نوفمبر 2015 الموقع:
https://www.alquds.co.uk/في_الطائفية_والصراع_الطائفي/ تاريخ الإطلاع : 2019/03/21.
5. العليي همدان. "مكونات الحراك.. ونظرية المجتمع الفسيفسائي..!..". مأرب برس تاريخ النشر: يناير 2010، الموقع:
https://marebpress.net/articles.php?id=6424 ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/20.
6. المعاني ، الموقع الطائفية http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ تاريخ الاطلاع : 2019/04/15
7. المعاني، الموقع: مذهب http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ تاريخ الإطلاع 2019/03/18.
8. بلقزيز عبد الإله." هشاشة مجتمع يصنعها النظام السياسي" . تاريخ النشر: 10جانفي 2009، الموقع:
http://infobelkzizabdelillah.over_blog.com/article_26630838.html تاريخ الإطلاع: 2019/03/20.

9. توفيق ابراهيم حسن،"الانتقال الديمقراطي إطار نظري "، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر:14 فبراير 2013 الموقع:http://studies-adjazeara.net/ar/files/arabworlddemocracy تاريخ الاطلاع: 2019/02/10.

10. حيدر سيف."إشكالية دور المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية " . تاريخ النشر: ديسمبر 2015، ساسة post الموقع:https://www.sasapost.com/opinion/civil-socity/ ، تاريخ الاطلاع: 2019/04/06.

11. دشيله عادل . "لماذا تبخرت الأحزاب اليمنية" . تاريخ النشر: 2017/05./22 الموقع: https://blogs-agjazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/ تاريخ الإطلاع 2019/05/20.

12. رمضان أنوار." مفاهيم المذهبية ". جريدة الأهرام، الثلاثاء 13 رمضان 1436هـ 30يونيو 2015م، العدد(46957) الموقع: http://www.ahram.oeg.eg/News/121586/106/411685 . تاريخ الإطلاع: 2019/03/19.

13. شمالي ريتا. "الطائفية والمجتمع المدني في لبنان : حشد المجتمع المدني من أجل حقوق متساوية " تاريخ النشر 2011/04/10 الموقع: https://ar.qantara.de/node/11756.de/content/ltyfy-wlljtm-.... ، تاريخ الإطلاع : 2019/04/06.

14. علام منى."إشكالية المجتمع المدني العربي" السفير العربي . تاريخ النشر: 2012/10/03 الموقع : http://assafirarabi.com/ar/2857/ تاريخ الإطلاع : 2019/05/25.

15. ماهر مسعود. "الطائفية والطغيان: بحث في المعنى والسلطة " . تاريخ النشر: 20 أبريل 2018 الموقع: http://alaalam.org/ar/society-and-culture-ar/item/686-565200418 تاريخ الإطلاع : 2019/04/16 .

16. مزيان نجيم. "الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي" . ناطور سيتي https://m.nadrcitg.com/a10428.html تاريخ الاطلاع: 2019/02/02.
17. نبيل شبيب ."الخلفية الدينية والطائفية للوضع السياسي في سوريا" . الموقع: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/eb0a7846-f1f4-49f3-961c تاريخ الإطلاع: 2019/05/20.
18. نويوة أسماء. "مراحل الانتقال الديمقراطي وفاعلون الاساسيون " . أوراق بحثية، مؤسسة رائد لفكرة المستقبل ، مبادرة الإصلاح العربي، الموقع:
19. وكيبيديا ، سكان العراق ، https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/22.
20. وكيبيديا، الوطن العربي. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ . تاريخ النشر :أكتوبر 2015، تاريخ الإطلاع: 2019/03/22.
21. وكيبيديا، طوائف لبنان الطوائف الموجودة في لبنان، https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/22.
22. ويكيبيديا. " قائمة الأحزاب السياسية في لبنان " . تاريخ النشر: ديسمبر 2018، الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/20.
23. http://diae-net.cdn.ampproject.org/v/s/diae.net/8180/amp/?anp تاريخ الاطلاع:2019/01/04.
24. http://www.arab-reform.net/ar/node/1114 تاريخ الإطلاع 2019/01/05:.
25. السيد علاء الدين . مجتمع "خريطة أبرز الاقليات العرقية والمذهبية في الوطن العربي" الموقع:https://www.sasapost.com/ethnic-groups-map/ تاريخ النشر : 16 أبريل 2015، تاريخ الإطلاع: 2019/03/23.

الملخـــــــص

الكلمات المفتاحية : الانتقال الديمقراطي ، الطائفية ، المحاصصة الطائفية ، الطائفية السياسية

يركز موضوع الدراسة " إشكالية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الطائفية " ، على تأثير الطائفية على عملية الانتقال الديمقراطي في منطقة المشرق العربي الكبير ، وفشل بلدان الربيع العربي في التغلب على إشكلات حقوق المكونات السياسي ومشاركتها في الحكم ، حيث يناقش البحث التكوين الطائفي للمجتمعات العربية ،كما تتناول الدراسة بالتحليل والنقاش العراقيل والعوائق التي شكلتها الطائفية خاصة الطائفية السياسية ، في سبيل تحقيق أهم مؤشرات تطبيق الديمقراطية والتي برز تأثيرها في مؤشرات العملية الانتخابية ، وبناء مؤسسات سياسية ، وبنية المجتمع المدني .

فقيام أحزاب سياسية طائفية ، والاعتماد على نظام انتخابي قائم على المحاصصة الطائفية انعكس على حرية ، ونزاهة الانتخابات في المجتمعات الطائفية والتي أفضت إلى الاستكثار من المؤسسات ذات الصبغة الطائفية ، خاصة بعد تطبيق الديمقراطية التوافقية التي أدت إلى عرقلة مهام ووظائف المؤسسات السياسية التنفيذية والتشريعية ، وزادت من إطالة أزمة الديمقراطية في دول مثل العراق ولبنان ،كما أن تأثير الطائفية امتد إلى بنية المجتمع المدني، فالبناء الثقافي والاجتماعي للمجتمعات العربية القائمة على الطائفية والعشائرية ، والتي رفضت وجود مؤسسات بديلة عن مؤسساتها الأهلية، وبالتالي أصبحت مؤسسات المجتمع المدني بفعل الطائفية ذات بناءات هشة ووظائف ضعيفة .

Abstract

Key words : Democratic Transition , Sectarianism, Sectarian quotas, Political sectarianism

The study " the Problematic of the Democratic Transition in Sectarian Societies" focuses on the impact of sectarianism on the democratic transition in the Middle East region and the failure of the Arab Spring countries to overcome the problems of the political components' rights and their participation in governance. The research discusses the sectarian composition (formation) of Arab societies. The study also analyzes and discusses the obstacles created by sectarianism especiatillay the political one in order to achieve the most important indicators of democracy application, which have been influential in the electoral process, building political institutions and the structure of civil society.

The establishment of political sectarian parties and the reliance on an electoral system based on sectarian quotas was reflected on the freedom and integrity of elections in sectarian communities Which led to the proliferation of institutions with a sectarian character , especially after the implementation of consensus democracy , which hindered the functio of political, executive and legislative institutions, and it prolonged the democrac crisis in countries like Iraq and Lebanon.

The impact of sectarianism extended to the structure of civil society. The cultural and social construction of Arab communities based on sectarianism and tribalism , which rejected the existence of alternative institutions from its civil institutions , consequently, the civil society institutions have become fragile in structures and haveweak jobs